وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنـــوان

تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

– دراسة تحليلية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصـاد دولـي

إعداد الطالب:

طـارق سيـسـاوي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بودخدخ كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. صوفان العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. جليط الطاهر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنـــوان

تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

– دراسة تحليلية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصـاد دولـي

إعداد الطالب:

طـارق سيـسـاوي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بودخدخ كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. صوفان العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. جليط الطاهر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء والشكر

إ هـــــد ا ء

إلى روح أبي الطاهرة **رحمة الله عليه**، إلى أمي العزيزة.

إلى روح طيبة عزيزة غادرتنا بهذا الوباء...**رحمها الله**...

إلى عائلتي الصغيرة:

إلى زوجتي ورفيقة دربي التي طالما كانت لي السند والمعين في إتمام هذا العمل، فلم تبخل علي يوما بالدعم والنصائح، أدام الله صحبتنا وأنار دربنا، ووفقنا إلى ما فيه الخير والبركات...

إلى ابني ونور عيني "**أدهم**" حفظه الله ورعاه.

إلى كل من يعرفنا ويكن لنا محبة في قلبه.

سيسادي طارق

شكر وتقدير

قال تعالى: "وأما بنعمة ربك فحدث"

قال رسول الله صلى عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله من أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له"

لله الفضل من الفضل من قبل ومن بعد على أنعم وسهل وأرشد، فله الحمد والشكر وكله والصلاة والسلام على رسول الله الأمين سيدنا محمد وعلى إله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

فإنه يسعدني أن أتقدم بكل معني الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف "د صوفان العيد "الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه من إرشادات وتوجيهات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وتوصيات.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنبت.

سيسادي طارق

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء وشكر	
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الجداول والأشكال	III-V
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الأوبئة والأزمات العالمية	37-7
تمهيد:	08
المبحث الأول: ماهية الأوبئة	09
المطلب الأول: تعريف الوباء وأسبابه	09
المطلب الثاني: طرق العدوى لدى الأوبئة	10
المطلب الثالث: عرض اهم الأوبئة التاريخية	11
المبحث الثاني: ماهية الأزمة	16
المطلب الأول: تعريف ونشأة الأزمات الاقتصادية والمالية	16
المطلب الثاني: أسباب الازمات الاقتصادية والمالية	19
المطلب الثالث: عدوى الأزمات المالية	22
المبحث الثالث: عرض اهم الازمات الاقتصادية والمالية الحديثة	25
المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	25
المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية	30
المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية التركية	33
خلاصة:	37
الفصل الثاني: جائحة كورونا وانتشارها في العالم: إجراءات وتدابير المواجهة	64-38
تمهيد:	39
المبحث الأول: جائحة كورونا ونتشارها في العالم	39
المطلب الأول: تعريف ونشأة فيروس كورونا	39
المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على النظام العالمي	44
المطلب الثالث: انتشار فيروس كورونا في العالم	48
المبحث الثاني: الدول الهيئات الدولية في مواجهة كورونا	52

المطلب الاول: جهود الهيئات الدولية في مواجهة كورونا	52
المطلب الثاني: الجهود الدولية من الدول والحكومات للتصدي لكوفيد-19	59
خلاصة:	64
الفصل الثالث: تحليل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على آداء الاقتصاد العالمي	96-65
تمهيد:	66
المبحث الأول: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات الحقيقة	68
المطلب الأول: تداعيات كورونا (كوفيد-19) على الناتج المحلي الإجمالي.	68
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على التجارة الدولية	72
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على الطيران والسياحة	74
المطلب الرابع: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على البطالة والتوظيف	77
المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا(كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات المالية	80
المطلب الأول: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسعار السلع الأولية	80
المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على التضخم	82
المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على الدين الحكومي والعجز الموازني	83
المطلب الرابع: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاستثمار الأجنبي المباشر	86
المطلب الخامس: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسعار الفائدة	88
المطلب السادس: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الأسواق المالية	90
خلاصة:	96
خاتمة	101-97
قائمة المراجع	108-102
ملخص	**110**

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	التركيبة البنيوية لفيروس كورونا كوفيد–19	42
1-3	العبء العالمي لفيروس كورونا كوفيد–19 مقابل الأوبئة السابقة	67
2-3	الأثار السلبية لكوفيد–19 على قطاعات الاقتصاد العالمي	68
3-3	تداعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على إجمالي الناتج المحلي في العالم	69
4-3	مؤشرات النشاط العالمي (الوحدة%)	70
5-3	السيناريوهات المحتملة للناتج المحلي الحقيقي العالمي لسنة 2025 (الوحدة %)	71
6-3	تداعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على التجارة الدولية	73
7-3	حلقة وصل رئيسية في سلاسل القيمة العالمية	74
8-3	تطور عدد رحلات الطيران اليومية العالمية (فبراير–مارس 2020)	75
9-3	توقعات 2020 منقحة – السياحة الدولية الوافدة، العالم (النسبة المئوية للتغيير)	76
10-3	عدد المهددين بفقد وظائفهم بسبب أزمة كورونا حول العالم (مليون شخص)	77
11-3	نسبة انخفاض ساعة العمل خلال السداسي الأول من سنة 2020	78
12-3	تأثير جائحة كورونا على الفقر المدقع على الصعيد العالمي	79
13-3	اتجاهات أسعار السلع الأولية في ظل جائحة كورونا كوفيد–19	80
14-3	استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية	81
15-3	التضخم العالمي 2019–2021	82
16-3	مستويات الدين والعجز الموازني خلال جائحة كورونا	84
17-3	ارتفاع الدين الحكومي خلال الجائحة "نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي"	85
18-3	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد توقعات 2015 2019 و2020–2022 (تريليون دولار)	86
19-3	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والمناطق خلال 2019–2020	87
20-3	أسعار الفائدة قبل وبعد جائحة كورونا (كوفيد–19)	88

21-3	أسعار الفائدة الأمريكية الاسمية والحقيقية لأجل 10 سنوات	89
22-2	تداعيات جائحة كورونا على مؤشر داوجونز	90
23-3	تداعيات جائحة كورونا على مؤشر ناسداك	91
24-3	تداعيات جائحة كورونا على مؤشر إس وبي 500	91
25-3	اقتصادات الأسواق الصاعدة: الأسهم والائتمان أسواق الائتمان	92
26-3	تطورات أسواق الأسهم في ظل جائحة كورونا	93
27-3	التغير في حيازة السندات السيادية للأسواق الصاعدة في ظل جائحة كورونا	94
28-3	العائدات على السندات الحكومية في ظل جائحة كورونا بأجل استحقاق عشر سنوات	94

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نسبة التقلص في قطاعات الاقتصاد التركي (الوحدة%)	35
1-2	إحصائيات الإجمالية لفيروس كورونا كوفيد-19	49
2-2	أخر إحصائيات انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 عبر العالم حسب البلدان الأكثر تضررا	49

مقدمة عامة

لطالما شهد العالم العديد من الأزمات بصفة دورية ومتكررة، باختلاف أنواعها صحية كانت أم اقتصادية، ولقد شكلت تحديات كبيرة أمام دول العالم من أجل مواجهتها والتصدي لها، وفي بعض الأحيان التخفيف من أثارها، كما يعتبر تاريخ العالم حافل بالأوبئة التي كانت لها أثار وخيمة على حياة البشر حتى وصلت في بعض الأحيان إلى تهديد الدول بالانهيار، ولعل أخطر الأوبئة وأشدها فتكا والتي شهدها العالم في الأزمنة السابقة هو الطاعون، هذا الأخير الذي كان له الأثر البالغ على حياة البشرية فقد شهد العالم عدة موجات منه قضت على العديد من الأرواح، كما كان للأزمات الاقتصادية أيضا تاريخ حافل، ولعل أهمها في القرن الواحد والعشرين هي أزمة الرهون العقارية لسنة 2008، والتي تعتبر أخطر أزمة مالية عرفها العالم وهذا بسبب انتشارها وتوسعها بسرعة رهيبة لتمس تقريبا جميع الدول التي تمتلك أسواق مالية متطورة، وتكمن خطورتها في انطلاق شرارتها الأولى من "الاقتصاد الأمريكي" أقوى اقتصاديات العالم، الذي يشكل نموه محرك للاقتصاد العالمي وأي خلل فيه يؤدي بالضرورة إلى اختلال الاقتصاد العالمي، ولقد امتدت أثارها إلى عدد كبير من الدول نظرا لارتباط وتشابك أسواقها، واستمرت ارتداداتها إلى سنوات عدة ولعل أهمها أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة اليورو التي انطلقت شرارتها الأولى من اليونان، لتدخل منطقة اليورو في سباق مع الزمن للتصدي لهذه الأزمة والتخفيف من تداعياتها والتي هددت منطقة اليورو في وجودها ككيان موحد.

وتعتبر أزمة كورونا كوفيد-19 متفردة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، حيث لم يسبق أن اجتمعت مجموعة من الأزمات في أزمة واحدة، فأدى انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 الذي تحول من أزمة صحية إلى أزمة ألقت بظلالها على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية كما كان لها الأثر الواضح على العلاقات الدولية، فلقد تسببت الإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة من طرف أغلب دول العالم التي مسها الفيروس، منها حالات الإغلاق والعزل وإجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، والتي عمت جميع مناحي الحياة رغبة منها في الحد من انتشار هذا الوباء، والسيطرة على الوضع الصحي في البلاد إلى خسائر اقتصادية كبيرة وتراجع في الإنتاج، الشيء الذي دفع بالدول والهيئات الدولية للتدخل ومساعدة المتضررة من هذا الوباء، ولعل إجراءات الإغلاق الكبير قد تسببت في حدوث قطيعة مع الدول الصديقة قد نتج عن ذلك أدوار جديد للدولة المحلية وتدخلها بقوة في التخفيف من أثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19 ولقد بدأت بوادر تأسس بوادر نظام دولي جديد في التأسيس يعيد دور الدولة المحلية على حساب مبادئ العولمة بمفهومها الواسع والتقليدي، فلقد كانت الاستجابة الدولية لأزمة كورونا كوفيد-19 بصفة فردية حيث وجدت كثير من الدول نفسها وحيدة تصارع الجائحة وحدها بمعزل عن العالم مما أدى إلى العودة لتدخل الدولة من خلال المساعدات المقدمة، للطبقات المتضررة كما كان تدخلها حازم من خلال توقيف حركة المواصلات خاصة الجوية منها وكذلك النقل البحري والبري، وتوقيف الأنشطة الرياضية، كما أفرزت هذه الجائحة ظهور الصين كدولة قوية أكثر من أي وقت نتيجة نجاحها في التعامل مع الجائحة، بشكل جعل من تجربتها تجربة رائدة يحتدا بها أضحت أكبر وأعرق الدول في العالم تتسابق من أجل الاستفادة من المعدات والوسائل الخاصة بمكافحة فيروس كورونا كوفيد-19 والمتأتية فقط من الصين.

1/ إشكالية الدراسة:

عرفت نهاية سنة 2019 ظهور أول حالات الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19، هذه الأزمة الصحية الوبائية التي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية على أنها جائحة عالمية، معلنة حالة الطوارئ الصحية، وداعية الدول لا تخاد إجراءات وقائية واحترازية، ولعل أهمها هو تطبيق إجراءات الحجر الصحي والإغلاقات التي مست جميع نواحي الحياة، هذه الأخيرة جرّت العديد من دول العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة ضربت بقوة مؤشرات الاقتصاد العالمي، من خلال ما سبق يمكن معالجة هذا الموضوع بطرح الإشكالية التالية:

"**ماهي تداعيات أزمة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات الاقتصاد العالمي؟**"

2/ التساؤلات الفرعية:

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ماهية أهم الأوبئة والأزمات العالمية التي ضربت العالم؟
- ماهي أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في كافة أنحاء العالم؟
- كيف تحولت أزمة كورونا كوفيد-19 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية؟
- كيف تعاملت الدول والهيئات العالمية مع الجائحة في سبيل التقليل من تداعياتها؟

3/ فرضيات الدراسة:

يمكننا وضع فرضية رئيسية كإجابة مؤقتة على إشكالية الدراسة كما يلي:

"**أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) لانهيار كبير لأداء الاقتصاد العالمي**"

وكإجابة أولية للأسئلة الفرعية السابقة ستعتمد على الفرضيات التالية:

- شهد العالم عدة أوبئة وأزمات عالمية كان لها الأثر البالغ على كافة الدول في العالم، فاعتبر الطاعون أخطر الأوبئة التاريخية، واعتبرت أزمة سنة 2008 أعنف الأزمات.
- يعتبر ترابط الأسواق وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص من أهم مظاهر لعولمة التي ساهمت في انتشار فيروس كورونا إلى كافة أنحاء العالم.
- تعتبر تدابير العزل والإغلاق من العوامل المساهمة في تحول أزمة كورونا (كوفيد-19) من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية.
- بادرت معظم الدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية على صعيدها المحلي، كما قامت بعض الهيئات الدولية بتقديم مساعدات مالية وتوجيهات إرشادية.

4/ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الصدى الكبير الذي تحدثه أزمة فيروس كوفيد-19 في العالم، حيث هذه الأخيرة لها انعكاسات على الاقتصاديات العالمية حتى على مستقبل العلاقات الدولية.

5/ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى:

- محاولة الإحاطة ببعض المفاهيم حول الازمات والأوبئة ومحاولة إيجاد علاقة بينها.
- محاولة معرفة أسباب ظهور وانتشار فيروس كورونا، وكيف تحولت هذه الأزمة من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية، بالإضافة السعي إلى تشخيص أهم التداعيات الحاصلة على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي.

6/منهجية الدراسة:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: وذلك في وصف وسرد والتطرق بالدراسة النظرية لمجموعة من الأوبئة من حيث التعريف، النشأة، الأسباب وتداعياتها.
- المنهج التاريخي: وذلك بدراسة تاريخية لبعض الأزمات والأوبئة، وهذا بتركيزنا على أهم الأوبئة التاريخية وكذلك أهم الأزمات الاقتصادية والمالية الحديثة.
- المنهج التحليلي: سنقوم من خلالها بدراسة الأثار والتداعيات الكبيرة لفيروس كورونا كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصادية العالمية.

7/ الأدوات المستخدمة في الدراسة:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مراجع من الكتب والمجلات، تقارير وملتقيات وطنية بالإضافة إلى المواقع الرسمية لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية.

8/ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيار الموضوع إلى الأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- طابع الدولية الذي يميز البحث وما له من صلة وثيقة بالتخصص.
- حداثة الموضوع على الساحة الدولية والعالمية والذي لايزال يشغلها لحد الساعة.
- الاهتمام العالمي البالغ بهذا الموضوع.
- معرفة الأثار الكبيرة التي تسبب فيها الفيروس ومحاولة معرفة الإجراءات المتخذة من أجل الخروج منها.
- الميول الشخصي لدراسة هكذا مواضيع التي تتسم بالحداثة التأثير الكبير على المستوى العالمي.

9/ الدراسات السابقة:

أحمد فايز الهرش، أزمة كورونا العولمة ودور جديد للدولة (2020):

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف أثر أزمة كورونا كوفيد-19 على جانبين مهمين، تدخل الدولة في الاقتصاد، ونظام العولمة، فسعى الباحث إلى البحث في مظاهر تدخل الدولة في ظل تأثيرات فيروس كورونا كوفيد-19 كما حاولت الدراسة التوقف عند أثار الجائحة على العولمة. وخلصت إلى وجود تأثيرات اقتصادية واجتماعية لجائحة كورونا كوفيد-19، وأن الدولة أصبحت أكثر تدخلا في الحياة الاقتصادية، وكذلك نظام العولمة يصبح أكثر تحفظا من خلال انكفاء الدول على الذات في مكافحة الجائحة.

ميلود بن خيرة، سعيد طيب: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي (2020):

حاول الباحث من خلال هذ الدراسة توضيح وتبيين أثار فيروس كورونا على مختلف القطاعات، وأن هذه الأزمة الأخيرة كغيرها من الأزمات التي سبقتها، لكن الاختلاف الجوهري بين هذه الأزمة وسابقاتها يكمن في اعتبار الأزمات السابقة لها حيز جغرافي محدود، إلا أن فيروس كورونا كوفيد-19 أثبت أنه غير قابل للسيطرة، فهو انتشر في كل بقاع العالم، كما بينت هذه الدراسة أثار جائحة كوفيد-19 على اقتصاديات العالم، فقد أدى إلى هلع ورعب كبيرين وأدي ذلك إلى تغيير موازين القوي لصالح دول دون دول أخرى لاسيما إبان الوباء وذروة انتشاره.

ميلود بن خيرة، مصنوعة أسماء: أداء الشركات التجارة الإليكترونية في ظل انتشار فيروس كورونا بين الواقع والتحديات –شركة أمازون أنموذجا (2020):

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تأثر شركة أمازون في ظل انتشار فيروس كورونا على اعتبار أن شركة أمازون من أكبر الشركات في ميدان التجارة الإليكترونية، فهي تمثل مرآة التجارة الإليكترونية في العالم، كما بينت التحديات والمخاطر التي تواجه الشركة في ظل انتشار الجائحة، كما وقفت على التدابير المنتهجة الخاصة خلال سنة 2020 لمواجهة الأزمة. حيث بينت الدراسة سعي الشركة إلى استغلال المواقف وزيادة سعيها إلى توفير السلع والخدمات إلى المستهلك مما سمح لها بزيادة أرباحها ما بين 28% و38% في نهاية 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

فريد فلاك، أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين أنموذجا (2020):

ولقد حاول الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى استعراض جملة من الإحصائيات حول فيروس كورونا في دول العالم، ووقفت في ظل ذلك على حدود هذه الإحصائيات وتداعياتها على وجه الخصوص على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم مثل الولايات المتحدة والصين كدولتين رائدتين في العالم، وخلصت هذه الدراسة على أن الجائحة أبانت على ضعف الأنظمة الصحية في العديد من الدول، إلى جانب إمكانية إعادة تشكيل موازين القوى.

محمد الأمين بن عودة، محمد بن شهرة، الصين واستراتيجية الديبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا (2020):

هدفت هذ الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الديبلوماسية الاقتصادية من حيث محاولة ضبط تعريفه، ومراحل ظهوره وتوظيفه من طرف الدولة والحكومات والتركيز على الصحة باعتبارها تبنت استراتيجية واضحة في جعل الديبلوماسية الاقتصادية كأبرز أدوات سياستها الخارجية خاصة في ظل تفشي فيروس كورونا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تعاظم توظيف الصين لأداة الديبلوماسية الاقتصادية وهذا في ظل تزايد قوتها الاقتصادية ودورها البارز في مواجهة فيروس كورونا، كما توقعت الدراسة تغير في خارطة التحالفات الدولية.

بن عمورة سمية، ناجي بن حسين، أثر أزمة العزل الكبير على أداء الاقتصاد العالمي،(2020):

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثار الإجراءات الوقائية والاحترازية المطبقة من طرف الدول والتي تسببت في أزمة حقيقية أطلق عليها أزمة العزل الكبير (لجائحة كورونا كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي. وتوصلت هذه الدراسة إن الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية المطبقة من طرف العديد من الدول قد تسببت في شلل كبير في كافة القطاعات الاقتصادية، مسببة انهيارات كبيرة في مؤشرات الاقتصاد العالمي، كالناتج المحلي الإجمالي العالمي، التجارة الدولية، الدين العام، الأسواق المالية العالمية، والأسواق النفط والسلع الحقيقية، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

بن عمورة سمية، رشيد هولي، تداعيات أزمة كورونا كوفيد-19 على تحقيق البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة(2030) في المنطقة العربية (2020):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الأثر الذي يمكن أن تسببه جائحة كورونا كوفيد-19 على أهداف البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجائحة تمثل عائقا كبيرا أمام كامل الدول العربية من اجل تحقيق أهدافها في ميعادها المحدد، وستؤدي بها إلى فقدان مكاسب كانت قد حققتها قبل الجائحة بسبب حجم الأضرار التي سببتها الجائحة بالإضافة الحجم وعمق الأزمة التي يتخبط فيها العالم

10/هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الأوبئة والأزمات العالمية: سنتطرق في المبحث الأول منه إلى ماهية الأوبئة من حيث النشأة وأسبابها، طرق انتشار العدوى العلاج بالإضافة إلى عرض لأهم الأوبئة التاريخية التي كان لها أثر على حياة البشرية، كما سنتطرق في المبحث الثاني إلى ماهية الازمات الاقتصادية والمالية، والتطرق إلى أسباب نشوؤها، والأسباب التي تؤدي إلى انتشار عدواها، كما سنتطرق في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى عرض لاهم الازمات الحديثة من حيث النشأة والانتشار وتداعياتها.

الفصل الثاني: جائحة كورونا وانتشارها في العالم: إجراءات وتدابير المواجهة: سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية فيروس كورونا من حيث التعريف والنشأة، وانتشار السريع وتحوله إلى أزمة صحية تضررت منها اغلب الدول، أما في المبحث الثاني فإننا سنتطرق إلى أثار وتداعيات أزمة كورونا كوفيد-19 على النظام العالمي، كما سنتطرق إلى تداعياته على مختلف مقومات وركائز النظام العالمي، كالعولمة، ودور الدولة، والتكتلات الاقتصادية القائمة، أما في المبحث الثالث و الأخير فسنقوم بعرض اهم التجارب الدولية البارزة، في التصدي و مواجهة هذه الجائحة، مبرزين تباين استجابة وتعاطي الدول مع جائحة كورونا، كما سنتطرق إلى استجابة اهم المنظمات و الهيئات الدولية في مواجهه هذه الجائحة.

الفصل الثالث: تحليل تداعيات جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي: سنتطرق في هذا الفصل إلى أثار جائحة كورونا على بعض مؤشرات الحقيقية في الاقتصاد العالمي، كالناتج المحلي، التجارة الدولية، البطالة، السياحة والطيران، بالإضافة إلى أثارها على المؤشرات المالية كمؤشرات الأسواق المالية (الأسهم والسندات وأسعار الفائدة)، وآثارها على أسعار النفط، وتدفقات رؤوس الأموال، والدين الحكومي.

الفصل الأول: الأوبئة والأزمات العالمية

المبحث الأول: ماهية الأوبئة

المبحث الثاني: ماهية الأزمة

تمهيد:

إن تاريخ العالم وحاضره لا يخلو دوما من الأزمات بمختلف أنواعها ومسبباتها وأثارها العابرة أو المدمرة، فقد شهد العالم سلسلة عديدة من الأزمات اختلفت فيما بينها حسب طبيعتها بين أزمات سياسية وصحية واقتصادية، تشترك في تأثيرها على حياة البشر ومعيشته، فإذا كانت سياسية فإن مظاهرها تتجلى في الحروب التي لطالما كانت لها أثار مدمرة، وأما إذا كانت صحية ولا سيما وأن تاريخ البشرية حافل بالأزمات الصحية، والتي هي بدورها تتجلى في مختلف الأمراض والأوبئة الفتاكة، فإن لها الأثر الوخيم على صحة البشرية، تصل في بعض الأحيان إلى تهديدها في وجودها بزوالها، وما عن الأزمات المالية و الاقتصادية، فتداعياتها تكون مدمرة على الكثير من اقتصاديات الدول، مما سبق؛ تتجلى لنا بوضوح أن الأزمات بمختلف أنواعها تشترك في عدة نقاط، أهم نقطة فهي تمس وتؤثر مباشرة حياة الإنسان وهذا السبب الذي جعلنا نقوم في هذا الفصل بدارسة لبعض الأوبئة التاريخية، وبعض الأزمات المالية.

ونحاول في هذا الفصل نستعرض أهم الأوبئة التاريخية، كما أننا سنقوم بدارسة مفاهيم الأزمات المالية والاقتصادية، أسبابها وأثارها، سنخص بالدراسة لبعض الأزمات الحديثة، وسن

سنتناول في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الأوبئة.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة.

المبحث الأول: ماهية الأوبئة

كان لتفشي الأمراض والأوبئة على مر العصور السابقة الأثر البالغ على حياة البشر، حيث قضى على أعداد كبيرة من الأرواح، كما وصل إلى حد تغيير مسارات التاريخ، وتدمير دول، وانهيار حضارات، تكمن خطورة الأوبئة في السرعة الكبيرة للانتشار بين الناس وللإمام بموضوع الأوبئة سنتطرق إليه بنوع من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف وأسباب الأوبئة

نتطرق خلال هذا العنصر كل من تعريف الأوبئة وأسبابها.

أولا: تعريف الوباء

يعرف المرض بأنه الحالة التي يحدث فيها خلل، إما من الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية للفرد، ومن شأنه إعاقة قدرة الفرد على مواجهة أقل الحاجات اللازمة.

والمرض المعدي هو مرض يصيب الإنسان أو الحيوان ويكون ناتجا عن عدوى، أما الوباء Épidémie يعني انتشار أو تفشي هذا المرض المعدي بسبب عامل مشترك في مجتمع أو منطقة بدرجة أو بنسبة تزيد بوضوح عن المستوى العادي المتوقع لانتشار هذا المرض، ويختلف عدد الحالات الدالة على حدوث الوباء تبعا لمسبب لعدوى، وحجم السكان معرضين وخصائصهم وطريقة التعرض للمسبب ووقت ومكان حدوث المرض، فإذا كان مرض الكوليرا غير موجود في مكان ما واعتبر ظهوره فجأة وباءا، وإذا زادت الإصابة بالتيفويد عن النسبة المتوقعة والمسجلة للفترات السابقة اعتبر بذلك وباءا. ويقصد بالأمراض المعدية[1]:

– ظهور علامات أعراض على الإنسان تحدث خلل في الحالة الوظيفية تؤدي بالشعور بالألم واضطراب في السلوك الطبيعي للإنسان؛

– تلك الأمراض التي تنتقل وتتفشى سريعا مسببة إصابات متعددة وتصبح خطرا على الصحة العامة؛

– تنتقل هذه الأجسام عن طريق العدوى من شخص إلى آخر أو حيوان أو طعام ملوث، أو التعرض لأي من العوامل البيئية التي تكون ملوثة بهذه الأجسام.

ثانيا: أسباب ظهور الأوبئة

بقي الاعتقاد بأن الأمراض المعدية تنجم عن أسباب غامضة فقد يسببها بخار ملوث أو يسببها التراب القذر، أو حتى الماء الراكد، سائدا ومنتشرا على نطاق واسع حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتطلب الأمر جهدا عالميين بارزين هما لويس باستور وروبرت كوخ لإثبات أن الكائنات المجهرية أطلق عليها بالعوامل

[1] عصام بدري أحمد محمد: "**المسؤولية الاجتماعية لدعم الجهود الحكومية لمواجهة الأمراض الوبائية المعدية**"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، والعلوم الإنسانية' العدد 01 المجلد 01 مصر، جوان، 2020، ص: 278.

الممرضة، الممرضات، الجراثيم، هي المسبب الحقيقي وتعرف الآن أن العوامل المسببة الرئيسية للأمراض هي الفيروسات وبعض أنواع البكتيريا ووحيدة الخلية التالية[1]:

1- **النظرية الجرثومية:** اكتشفت البكتيريا لأول مرة في القرن السابع عشر، لكن لم يثبت ارتباطها بالأمراض، وفي ستينيات القرن التاسع عشر بين العالم الفرنسي الرائد لويس باستور 1822-1895 أن البكتيريا تسبب المرض، أما روبرت كوخ فتقدم خطوة إضافية بإظهار أن لكل مرض معين عوامل محددة، وبتظافر جهود الاثنين "باستور وكوخ" تأسست النظرية الجرثومية للمرض، كل مرض معد ينجم عن بكتيريا محددة أو غيرها من الكائنات المجهرية الدقيقة، وقدر لهذا الاكتشاف أن يغير وجه الطب إلى الأبد.

2- **الفيروسات:** هي أصغر حجما بكثير من البكتيريا وهي من العوامل المسببة للأمراض غير الحية (لا تتغذى ولا تنمو) كل فيروس عبارة عن مضمومة كيميائية مكونة من تعليمات وأوامر جينية محاطة بغذاء بروتيني، ولكي يتكاثر ويعيد إنتاج ذاته يهاجم الفيروس ويختطف خلية حية ثم يجبرها على صنع العديد من الفيروسات الجديدة التي تقع خارجة من الخلية المضيفة، وغاليا ما تخربها أو تقتلها قبل مهاجمة خلية أخرى. ومن الأمراض التي تسببها الفيروسات الزكام أو النزلة الوافدة (الأنفلونزا) والحصبة والنكاف والحميراء.

3- **البكتيريا:** تعد البكتيريا أصغر أو أكثر الكائنات وفرة وانتشارا حيث توجد في كل مكان تقريبا، يتكون كل منها من خلية واحدة بسيطة، وغالبية أنواع البكتريا غير مؤذية، بما فيها التي تعيش على جلودنا، ولكن بعضها معروف باسم الجراثيم تعد من العوامل المسببة للأمراض وتطلق سموما تستدعى دفينات تخرب الخلايا وتغير العمليات الحيوية في الجسم وتشمل الأمراض الجرثومية الكوليرا، الخنق، الدفتيريا، التيفويد والسل.

4- **وحيدات الخلية:** تعتبر أكبر حجما من البكتيريا ولها خلايا معقدة تشابه تقريبا خلايا الحيوانات والنباتات، وغالبيتها مثل: الأمنية المألوفة الشكل والطحالب الصغيرة الخضراء غير المؤذية.

المطلب الثاني: طرق العدوى لدى الأوبئة

إن الأمراض الوبائية هي في الأصل أمراض معدية تصيب الأعداد الكبيرة من البشر، وبذلك فإنه ليس كل الأمراض المعدية هي أمراض وبائية، ولانتقال هذه الأمراض عدة عوامل فبعض الأمراض الوبائية تنتقل بالملامسة المباشرة وغير المباشرة، وبعضها ينتقل عن طريق الهواء، أو يوجد في الطعام أو الماء الملوثين، وقلة منها تنتقل من خلال الحيوانات، إن معرفة كيفية انتشار الأمراض امر حيوي عند مكافحته، ويمكن تلخيص أهم عوامل انتقال الأوبئة كما يلي[2]:

1- الاتصال المباشر كما في حالة الأمراض الجلدية كالجرب وحالة الجماع كالزهري.

2- عن طريق الهواء: كما في حالة إصابات الجهاز التنفسي، حيث تتم العدوى عن طريق الرذاذ المتطاير كلما عطس أحدنا أو تكلم أو ضحك، ويطلق رذاذ في الهواء ممكن أن تحتوي على قطرات عوامل ممرضة،

[1] ريتشارد ووكر: "**الأوبئة والطاعون**"، ترجمة مركز ابن عماد للترجمة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، 2007، ص: 13

[2] تشيلدون واتس: "**الأوبئة والتاريخ المرض والقوة الإمبريالية**"، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ، القاهرة مصر، 2010، ص: 8.

ويمكن أن يستنشقها شخص آخر لتسبب له المرض، وهكذا انتشر الزكام والحصبة، وعندما تجف القطرات المعدية تحوم في الجو كذرات الغبار، وهذه قد تنشر المرض أيضا إذا حملت عوامل ممرضة مثل تلك التي تسبب النزلة الوافدة (الأنفلونزا) أو السعال الديكي (الشاهوق) أو النسل، تلك تملك القدرة على العيش في الأوساط الجافة.

3- عن طرق الجهاز الهضمي: بتناول الطعام والشراب الملوث كما في حالة الكوليرا الدوسنتاريا الأميبية.

4- عن طريق العوامل الناقلة: مثل الطاعون الذي ينتقل عن طريق البراغيث والحمى الصفراء ومرض الفيل، عن طريق البعوض والذي يعتبر أشد النواقل أدى، فأنثى البعوض تخترق الجلد لتتغذى على الدم، وفي الوقت ذاته تحصن العوامل الممرضة الموجودة في لعالها، أما الأمراض التي تنقلها فتشمل الملاريا، فيروس غرب النيل وحمى الضنك والحمى الصفراء.

5- عن طريق اختراق الجلد: كما في حال احتراق يرقات الدودة الخطافية للجلد واحتراق الفور المعدي للبلهارسيا للجلد.

المطلب الثالث: عرض أهم الأوبئة التاريخية

شهد العالم منذ القدم عدة أوبئة وجوائح أودت بحياة الكثير من الأرواح، ويمكن أن نذكر ما يلي:

أولا: الطاعون

إن الطاعون هو مرض نسب لبكتيريا حيوانية المنشأ تدعى اليرسنية الطاعونية وتوجد عادة لدى صغار الثدييات والبراغيث المعتمد عليها. وتظهر غالبا على الأشخاص المصابين بعدوى اليرسنية. الطاعونية أعراض المرض بعد فترة حضانة تتراوح بين يوم واحد وسبعة أيام[1]، ويرجع تاريخ هذا المرض إلى القرن الرابع عشر وبالتحديد في مطلع عام 1347 حيث بدأ هذا المرض المخيف مخاضه الأول في أوروبا في جزيرة القرم. حيث سجلت أول حرب بكتيرية بيولوجية في التاريخ الإنساني بين التتار وقلعة أسسها جماعة من أهل البندقية حين تفشى الطاعون في الناس قاموا برمي المتحصنين بالجثث الموبوءة، وشهد التاريخ أن هذا المرض تسبب في 03 أوبئة ضخمة شهيرة شملت مناطق كبيرة وممتدة من العالم وهي[2]:

الأول: انتشر في الشرق الأوسط إلى حوض البحر المتوسط خلال القرن الخامس والسادس وتسبب في مقتل نصف سكان هذه المناطق.

الثاني: ضرب أوروبا ما بين القرن الثامن والرابع عشر وتسبب في مقتل 40%من شعوب أوروبا.

الثالث: بدأ من الصين عام 1755 ميلادي وانتشر إلى القارات الأخرى.

[1] **الطاعون**، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ التصفح 2021/03/21.
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/plague

[2] أحمد عبد الرزاق جبر: "**الطاعون الخطر القادم**"، جامعة المنصورة كلية الزراعة قسم الحيوان القاهرة مصر، 2009، ص: 5.

1-**الأعراض العامة للطاعون:** يحمل هذا المرض مجموعة من الأعراض وهي ارتفاع درجة حرارة الجسم، حدوث تشنجات، تشوش الدهن وضعف ووهن عام شعور بالغثيان وحدوث قيء، إسهال أو أمساك وبراز ذو لون اسود، قصور التنفس، تصلب الرقبة، في مناطق النزف يتغير لون الجلد إلى الأسود، صداع بالرأس وقشعريرة وارتعاش، سعال وألم بمنطقة البطن.

2-أنواع وباء الطاعون: تتمثل أنواع هذا الوباء فيما يلي[1]:

أ-الطاعون الدملي: هو أكثر الأنواع حدوثا يسري بين الجردان والفئران والقوارض بصفة عامة التي تعتبر المخزن الطبيعي له.

ب-الطاعون الرئوي: هو أكثر الطاعون خطورة لسهولة انتقاله بين المخالطين وينتقل عن طريق فضلات المريض إلى الشخص السليم كما يعتبر معدل الوفيات بها الطاعون الخطير مرتفع جدا بين الأشخاص المصابين وقد تصل إلى حوالي 90%.

ج-الطاعون النسيمي: يشبه هذا النوع من الطاعون الدملي في طرق انتقاله بواسطة البراغيث من القوارض إلى الإنسان.

أما عن علاج الطاعون فيمكن أن يسبب غير المعالج من الطاعون الموت بسرعة مما يجعل الإبكار في تشخيصه وعلاجه أمرين أساسيين للبقاء على قيد الحياة والحد من مضاعفته وتكون المضادات الحيوية والعلاجات الداعمة ناجعة في حالة تشخيص المرض في الوقت المناسب

ثانيا-الكوليرا

أ-تعريف الكوليرا: الكوليرا مرض جرثومي ينتقل عن طرق العدوى ويسبب الإسهال، وينجم عن تناول الأطعمة أو شرب المياه الملوثة، وهو مرض شديد الفوعة، إلى اقضى حد يمكن أن يتسبب في الإصابة بإسهال مائي حاد، يستغرق ما بين 12 ساعة وخمسة أيام لكن تظهر أعراضه على الشخص عقب تناول أطعمة ملوثة وعدوى الكوليرا حادة قادرة على أن تودي بحياة المصاب في غضون ساعات أن تركت من دون علاج[2].

ب-نشأة الكوليرا: ومنشأ هذا المرض الفتاك هو الهند والتي كانت تسمى (الهند البريطانية) وتحديدا من نهر الغانج ومنه انتقل إلى كل مكان بعد ذلك، هناك 6 جوائح من هذا المرض حصدت أرواح الملايين من البشر في جميع القارات، أما الجائحة السابعة فقد اندلعت في جنوب شرق أسيا علام 1961 ووصلت إلى أفريقيا عام 1971 من ثم إلى الأمريكيتين عام 1991 واستوطن الكوليرا في العديد من البلدان[3].

---

[1] أحمد عبد الرزاق جبر، "**الطاعون الخطر القادم**"، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

[2] عمار محمد أعظم: "**بين وباء كورونا ووباء الكوليرا في الحج**"، أوراق علمية مركز سلف للبحوث والدراسات، السعودية، 2020، ص: 02.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 03.

ج-العلاج: الكوليرا مرض سهل علاج معظم المصابين به إذا تم الإسراع في إعطائهم محاليل الإماهة الفموي، ويذاب محتوى الكيس في محلول الإماهة الفموي الذي توزعه المنظمة العالمية للصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في لتر واحد من الماء النظيف، كما يحتاج المريض البالغ اللي كمية تصل إلى 6 لتر من المحلول لعلاج الجفاف المعتدل في اليوم الأول من أصابته.

أما المرضى الذين يعانون من جفاف شددي فإنهم معرضون لخطر الإصابة بالصدمة، ويلزم الإسراع في حقنهم بالسوائل عن طرق الوريد كما تعطى لهؤلاء المرضى المضادات الحيوية المناسبة للتقليل من الإسهال والحد من كمية المأخوذ من سوائل الإماهة لتقصير مدة افرزا ضمات الكوليرا في البراز وفترة بقائها.

ولا يوصى بإعطاء المضادات الحيوية بكميات كبيرة إذ ليس لها تأثير مجرب على مكافحته وانتشار الكوليرا، وتسهم في زيادة مقاومته المضادات الميكروبات.

لا غنى عن إتاحة العلاج بسرعة أثناء انطلاق موجات الوباء وينبغي إتاحة المحاليل الإماهة الفموي في صفوف المجتمعات المحلية فضلا عن إتاحة مراكز علاج أكبر قادرة على حقن المرضى بالسوائل عن طريق الوريد وينبغي أن تظل معدلات الوفيات بهذا المرض أقل من 1 % بفضل الإبكار في إعطاء العلاج المناسب[1].

ثالثا-وباء الايبولا

سنتطرق لهذا الوباء بنوع من التفصيل فيما يلي:

1-تعريف وباء إيبولا: مرض فيروس الايبولا المعروف سابقا بحمى الايبولا النزفية، هو مرض يصيب الإنسان غالبا ما يكون قاتلا وينتقل الفيروس إلى الإنسان من الحيوانات البرية وينتشر وسط التجمعات البشرية عن طريق سريانه من إنسان إلى أخر، ويبلغ معدل الوفيات بالنسبة لهذا المرض حوالي 50

%تقريبا في المتوسط لكن المعدل تراوح بين نسبتي 25 % و90% في الموجات الوبائية السابقة والتي اندلعت في الماضي.

ويؤدي التكفل المبكر بالفرد بالرعاية الداعمة بالإماهة وعلاج أعراضه المرضية إلى تعزيز بقائه على قيد الحياة ولا يوجد حتى الآن علاج مرخص ومجرب لتحييد الفيروس، ولكن هناك جهود كبيرة من أجل التوصل إلى علاجات الدم والمناعة والأدوية[2].

2-أنواعه: تضم فصيلة الفيروسات فيلو فيريداي 03 أجناس هي: فيروس كويفا، ماربورغ وفيروس الايبولا وثمة أنواع خمسة من الفيروسات حددت على النحو التالي: زائير، بوبنديغيو، وفيروس الايبولا زائير، فيروس الايبولا

[1] **كوليرا**، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ التصفح 2021/03/08، على الرابط:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/cholera-virus-disease

[2] **الايبولا**، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، تاريخ التصفح 2021/02/21، على الرابط:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease

زائير وفيروس الايبولا السودان وفي اندلاع كبرى الموجات في إفريقيا ويسمى الفيروس المسبب لموجة عام 2014 في غرب إفريقيا النوع الزائيري[1].

3-أعراض المرض: تتمثل أعراض الايبولا فيما يلي:

-ارتفاع درجة الحرارة ضعف شديد، ألم في العضلات، صداع؛
- التهاب في الحلق؛
- طفح جلدي؛
-اختلال في وظائف الكلى والكبد، ونزيف داخلي وخارجي.

أما فترة حضانة الفيروس تتراوح فترة حضانة الفيروس من يومين إلى حوالي 21 يوم، وتشخيص المرض يمكن أن يكون صعباً، يتميز مرض فيروس الإيبولا عن سائر الأمراض المعدية، كالملاريا وحمى التيفوئيد والتهاب السحايا، ولكن تأكيد أعراض الإصابة بعدوى الفيروس أمر ممكن باتباع التحقيقات التالية[2]:

- مقايسةُ الممتز المناعيِّ المرْتبطِ بالإنزيم؛
- اختبارات الكشف عن المستضدات؛
- اختبارُ الإستعدالِ المصليّ؛
- مقايسة المنتسخةُ العكسية لتفاعل البوليميراز المتسلسل؛
- الفحص المجهري الإلكتروني[3].

4-الوقاية من المرض ومكافحته: تتوقف جودة مكافحة المرض على تنفيذ مجموعة من التدخلات، ألا وهي تدبير الحالات علاجيا وترصد مخالطي الحالات وتتبعهم وتقديم خدمة مخبرية جيدة، والاضطلاع بمراسم الدفن الأمنية والتعبئة الاجتماعية. ومن الضروري إشراك المجتمع المحلي في الأمر لتكليل جهود مكافحة المرض بالنجاح، وتوعية الأفراد بعوامل خطر الإصابة بعدوى الايبولا وتدابير الوقاية منها والتي بإمكانهم اتخاذها من الوسائل الفعالة للتقليل من معدل انتقال العدوى بين البشر وفيما يلي نستعرض بعض الخطوات الواجب اتباعها من أجل التقليل من مخاطر انتقال المرض[4]:

- تقليل خطورة انتقال العدوى من الحيوانات البرية الناجمة عن ملامسة خفافيش الفاكهة أو الفاكهة أو القردة، المصابة بعدوى المرض؛
- تقليل العدوى من إنسان إلى إنسان أخر بسبب لا المخالطة المباشرة أو الحميمية لمرضى بدون أعراض الإصابة الايبولا؛

---

[1] **الايبولا**، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، **مرجع سبق ذكره**.

[2] **كتاب توجيهي لمكافحة إيبولا في مصر**، وزارة الصحة والسكان، مصر، ص: 06.

[3] **الايبولا**، الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، **مرجع سبق ذكره**.

[4] **المرجع نفسه**.

- خفض خطر الإصابة عن طريق الاتصال الجنسي لعدم استبعاد انتقال العدوى عن طري السائل المنوي؛
- أن يداوم عمال الرعاية الصحية على إجراءات الوقاية والتحوط؛
- على عمال الرعاية الصحية المشتبه بإصابتهم بالعدوى باتخاذ إجراءات تحوط إضافية.

رابعا-أنفلونزا الخنازير:

1-تعريف: يشار إلى إنفلونزا الخنازير SWINE INFLUENZA وتسمى أيضا SWINE FLU ET FLU ET PIG FLU- HOG إلى ذلك أنوع من الإنفلونزا الناتجة عن مجموعة من السلالات من فيروس الإنفلونزا الذي يصيب الخنازير INFLENZA VIRUS SWINE، ومرض إنفلونزا الخنازير شائع الحدوث في الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وأمريكا الجنوبية وأوروبا (تشمل أيضا بريطانيا والسويد وإيطاليا) وكينيا الصين وتايوان اليابان وبعض المناطق في شرق أسيا.

وليس من المعتاد انتقال المرض من الخنازير إلى الإنسان لكن عندما ينتقل يسبب غالبا أعراض مشابهة للأنفلونزا في الإنسان، والإصابة التي ظهرت سنة 2009 في الإنسان عرفت باسم أنفلونزا الخنازير وهو ناتج عن اختلاط فيروس أدمى مع فيروس الطيور بالإضافة إلى فيروسين منفصلين من أنفلونزا الخنازير، وهذه السلالة غير معروفة وأشارت منظمة صحة الحيوان العالمية أن السلالة الجديدة لم يتم عزلها من الخنازير من قبل ومن السهل انتقالها من إنسان إلى إنسان وهذه السلالة H1N1 التي ظهرت عام 2009 تسبب أعراض الأنفلونزا العادة[1].

2-أثاره على البشر: بدأ انتشار عدوى أنفلونزا الخنازير H1N1 بشكل وبائي بين البشر وأواخر موسم انتشار الأنفلونزا 2008-2009 ثم بدأ انتشار العدوى للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وإسبانيا، ثم بدأت ظهور حالات عديدة في الكثير من دوال العالم ويعتقد أن سبب سرعة انتقال العدوى بهذه الطريقة هو سهولة التنقل من مكان إلى أخر عبر وسائل المواصلات السريعة وخاصة الطائرات، وكان يعتقد أن الإصابات بهذا الفيروس تصيب الملايين من سكان الأرض حيث أن السلالة الموجودة تعتبر سلالة جديدة في ذلك الوقت ولم تتم الإصابة بها من قبل، فلا يوجد أجسام مضادة لهذا الفيروس في أجسام البشر وهذا ما زاد من احتمال حدوث جائحة ووباء شامل بسبب هذا الفيروس[2].

3-كيفية حدوث الإصابة: تصيب فيروسات أنفلونزا الخنازير البشر، حين يحدث اتصال الناس وخنازير مصابة، وتحدث العدوى أيضا حين تنتقل أشياء ملوثة من الناس إلى الخنازير. وعن أسباب الإصابة بالمرض فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الأسباب الرئيسية بالعدوى تكم في[3]:

- الاختلاط المباشر مع الخنازير؛
- الأدوات الملوثة التي تستخدم بين الخنازير المصابة وغير المصابة.

---

[1] أحمد عبد الرزاق جبر: "**إنفلونزا الخنازير**"، قسم إنتاج الحيوان، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص: 04.

[2] محمد السيد جابون، باسم مراد الصواف: "**أنفلونزا الخنازير بين الوقاية والعلاج**"، الطبعة الخامسة، 2011، ص: 62.

[3] **مرجع نفسه**، ص: 29.

يمكن أن تنقل الخنازير الفيروسات المحورة مرة أخرى ويمكن أن تنقل إلى شخص أخر، ويعتقد أن انتقال الفيروس بين البشر يحدث بنفس طريقة العدوى في الإنفلونزا الموسمية عن طريق ملامسة شيء ما به فيروسات الإنفلونزا ثم لمس الفم أو العينين والأنف خلال السعال أو العطس.

4-أعراض المرض: تتمثل أعراض هذا المرض فيما يلي[1]:

- ارتفاع مفاجئ في درجة الحرارة (حمى)؛
- سعال والم في العضلات؛
- تسبب مزيد من القيء والإسهال، أكثر من الإنفلونزا العادية؛
- انخفاض الشهية للأكل؛
- رشح في الأنف، كحة وسعال؛

وفي مرحلة تحور الفيروس وانتقاله بين البشر كانت هناك لقاحات خاصة بالخنازير لكن لا يوجد هناك لقاح خاص بالبشر. أما عن علاج أنفلونزا الخنازير فتمتلك بعض البلدان مضادات للفيروسات لمكافحة الأنفلونزا الموسمية وتلك الأدوية قادرة على توقيف ذلك المرض، وتنقسم تلك الأدوية إلى فئتين هما[2]:

- الأدمنتان (الدمانتادين والريمانتادين)؛
- مطيبا نوارامينيداز الأنفلونزا (الاوسيلتاميفير والزانامفير) وإن تطورت بعض الفيروسات أدى ذلك إلى خلق مقاومة إزاء الأدوية المضادة للفيروسات حيث لم يظهر أي دواء فعال للأنفلونزا فكان على الأطباء أخذ قرارات في هذا الشأن استنادا إلى التقييم السريري الوبائي.

المبحث الثاني: ماهية الأزمة

إن الأزمة هي دوما المسار غير الاعتيادي لظاهرة معينة، أو حالة معينة، وتختلف الأزمات حسب طبيعتها، وتوقيت حدوثها ومسبباتها، فهناك أزمات تتميز بطبيعتها الدورية، هناك أزمات استثنائية فجائية كما أن الأزمات يمكنها الحدوث في شتى المجالات فيمكن أن تكون أزمات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعي.

المطلب: الأول: تعريف ونشأة الأزمات الاقتصادية والمالية

نقوم باستعراض الأزمات في المجال الاقتصادي وهذا بالتطرق إلى الشق الاقتصادي والمالي والحقيقي من خلال ما يلي:

[1] "**أنفلونزا الخنازير بين الوقاية والعلاج**، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2] أحمد عبد الرزاق جبر، **إنفلونزا الخنازير** مرجع سبق ذكره، ص: 15.

أولا: تعريف الأزمة

الأزمة لغة تعني اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع ويمكن أن نعرف الأزمة المالية على أنها حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرات الأفراد، أو المنظمات على البقاء، وينتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام كما يعرفها ستيف ألبرت: ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة[1].

ثانيا: الأزمة الاقتصادية

نتناول فيما يلي مختلف جوانب الخاصة بالأزمات الاقتصادية:

1- **تعريفها:** هي حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية للبلاد، أو إقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة أو جمود 1او تدهور في النشاط الاقتصادي، تتميز بالبطالة والإفلاس وتدهور في ميزان المدفوعات، انخفاض القدرة الشرائية، التوترات الاجتماعية والسياسية[2]، وعرفت كذلك على أنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك هو اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد الانهيارات إلى الأنشطة والقطاعات الأخرى[3].

2- نشأتها: كانت الأزمات الاقتصادية تحتل طابعا مختلفا عن الأزمات التي حدثت في عهد الرأسمالية، فقد كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب، التي تدمر كل شيء، وكانت هذه الأزمات تسمى أزمات ضعف الإنتاج، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من أسولب إنتاج معين، وفي العصر الحديث انفجرت أول أزمة خفض الإنتاج في إنجلترا عام 1825 التي أدت على تقليص الإنتاج فحدث إفلاسات كبيرة وتراجع في التصدير في سنة 1836 ظهرت أزمة خفض الإنتاج الدورية أخرى وشملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا وأدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، في سنة 1842 بدأت مرحلة ركود طويلة جديدة ، ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب الحروب التي وقعت الدول الأوروبية، فسبب ذلك توترا اقتصاديا كبيرا، وظهرت أزمة ثالثة عام 1890، كما انتشرت أزمة كبيرة في أوروبا في عام 1900، تلتها أزمة عام 1907 وأزمة أخرى عام 1913.

أما أعنف الأزمات على الإطلاق فكانت آزمة الكساد الكبير سنة 1929 إلى أزمة سنة 1933 التي هزت العالم، تلتها أزمة عام 1971، فأزمة 1974 والتي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية

---

[1] رادس مسعودة: "**تخطيط الاستراتيجي احدى أليات إدارة الازمات الاقتصادية**"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد1 العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص: 21.

[2] خالد عبد الحفيظ: "**الشركات المتعددة الجنسيات ولأثرها في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية**"، المجلد4، العدد 03، جامعة وادي النيل، السودان، 2020، ص: 91.

[3] طويل حدة: "**دور التحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية، أزمة اليونان**"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص91.

وتعد أزمة 1981، 1983، أشد عنفا من أزمة السبعينيات والتي كانت أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه[1].

ثالثا: الأزمة المالية

لا تقل الأزمات المالية أهمية عن نظيرتها الاقتصادية لهذا سنخصها بالدراسة بشيء من التفصيل فيما يلي:

1- تعريفها: تطرق العديد من الكتاب إلى مفهوم الأزمات المالية من عدة جوانب وجهات نظر عديدة إذ أنها تعرف على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات و الأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس مال مادي أو المخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية ومنها العقود المستقبلية (النفط أو العملات الأجنبية مثلا) فإذا انهارت هذه الأصول فجأة يعني الإفلاس وانهيار المؤسسات التي تمتلكها، وقد تأخذ الأزمة المالية عدة أشكال، انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو في مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.[2]

تعرف أيضا على أنها انهيار النظام المالي مصحوب بفشل عدد من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[3].

2-أشكالها: أرجع الاقتصاديون اختلاف وتعدد الأزمات إلى الأسباب والنتائج التي يمكن أن تنسب إلى الأزمة ويمكن تعداد الأزمات التالية:

أ-أزمة النقد الأجنبي: تحدث عندما تؤدي المضاربة على عملة دولة ما إلى الخفض من قيمتها، أو انخفاض حاد في قيمتها، أو يرغم البنك المركزي التدخل للدفاع على عملته ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة[4].

ب-أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض على السداد أو عندما يعتقد المقرضون إن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثمة تتوقف البنوك، على تقديم قروض جديدة وتحاول تصفية القروض القائمة.

---

[1] داودي ميمونة: "**ظهور الأزمات، دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية – اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 24.

[2] علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم: "**الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها، سبل العلاج**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، سنة 2009 ص: 07.

[3] قبائلي حاجة: "**تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الجانبي المباشر دراسة حالة الجزائر**"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 02 جامعة مستغانم الجزائر ص: 42.

[4] بول هيلبرز، راسل كروجر، ما ريتا موريتي: "**مؤشرات الحيطة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ،2002 ص: 06.

جـ-الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك لقيامها بإيقاف التزاماتها للتحويل، أو إرغام الحكومة للتدخل تمنع ذلك بتقديم دعم واسع النطاق للبنوك.

د-أزمة أسواق المال الدولية: يقصد بأزمة أسواق المال الدولية التدهور الحاصل في الأسواق المالية والتي من أبرز سيماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية نتيجة التدهور الحاد والمفاجئ في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم[1].

المطلب الثاني: أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية

أولا: أسباب الأزمات الاقتصادية

تتعدد وتتداخل فيما بينها ولعل من أهمها[2]:

1-الانفجار السكاني: كان عدد السكان قليل جدا بما كان عليه في الآونة الأخيرة، وكان الإنسان بسيط في شؤون حياته، أي حياة الإنسان كانت بعيدة كل البعد عن تعقيدات العصر الحالي فكانت تقتصر على المأكل والمشرب وكان الحصول على هذه الحاجيات سهل وبسيط، ومع التقدم التطور المستمر كان لزاما أن تتطور رغبات وحاجيات الإنسان وتصبح متعددة وأكثر تعقيدا حيث أضحت جليه واضحة في التزايد السكاني، عندما أصبحت معدلات الزيادة السكانية أكبر من الزيادة في الموارد لتصبح الندرة والأزمات من مميزات الاقتصاديات الحديثة[3].

2-التسابق نحو التسلح: فيظل إشعال فتيل الحروب واحدة من الحلول التي اقترحها منظرو الرأسمالية لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وتنمية القوة الغاشمة للسيطرة على العالم، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية استمر الإنفاق العسكري لتكوين اقتصاد حربي كان واضحا، فبحلول الثمانينيات كان ما يقرب من 20 ألف شركة مقاولة كبرى و100ألف مقاولة فرعية تعمل في مجال الدفاع، توسع المجمع الصناعي العسكري بشكل كبير حيث لو كان دولة قائمة بدأته لكان في المركز 13 عشر عالميا كأقوى دولة.

3-الإسراف والترف: الاستهلاك العظيم فكرة مقبولة في النظام الرأس مالي، وتعد مقياسا لتطور الشعوب ورفاهيتهما وفي المقابل غياب الرشد فسي مجال الاستهلاك دفع الأفراد إلى تجاوز حدود قدرتهم المالية والاتساع في الإقراض، وقد عزز ذلك الدعاية الإعلامية وانخفاض سعر الفائدة، وتبني سياسة إقراضية متساهلة، من أجل استقطاب رؤوس أموال وتوظيفها وجني الأرباح والحوافز ولعل رغبة الأفراد في امتلاك عقار أكبر من قدرتهم المالية واندفاعهم نحو الاقتراض من ثمة تراكمها وعجزهم عن الوفاء بها فكانت الفقاعة التي تشعل الأزمة.

---

[1] يسعد عبد الرحمن: "**دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -اقتصاد دولي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر سنة 2015، ص: 118.

[2] أنظر:

- أحمد فراس العوران: "**الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي طبعة 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**"، فرجينيا أمريكا، سنة 2012، ص ص: 244-245

- قمان عمر سعيبي بن شهرة، "**إدارة الازمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي -الأزمة الاقتصادية العالمية**"، مجلة الشعاع، المجلد 03، العدد 01 مارس 2019، مركز جامعي تيسمسيلت الجزائر، ص: 40.

4-الفساد والإفساد: من أهم الأسباب المسببة للأزمات الاقتصادية هي الفساد الأخلاقي الاقتصادي، إن غرس حب المادة والأموال والطمع وتقديس مبدأ التعظيم والتكاثر بأي وسيلة دون ضوابط أخلاقية تعطل المنافسة الكاملة، ويبتعد الإنتاج عن أهدافه، ومن أهم مظاهر الفساد ما يتعلق بالتقويم المالي للشركات واعتماد حساباتها وعدم قيام البنك المركزي بوظيفته الإشراف على البنوك بحجة الحرية الاقتصادية ، وإخفاء الحقائق حول الديون الرديئة من أجل تحقيق أرباح وهمية للحصول على رواتب، فالأزمة المالية نموذج واقعي من نتاج تحلل المعاملات من القيم والمثل والسلوكيات السوية[1].

ثانيا: أسباب الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد بل هي مجموعة من الأحداث والأسباب تكون متزامنة وتتظافر فيما بينها محدث الأزمة ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي[2]:

1-**اضطراب القطاع المالي:** حيث شغل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار الأسواق المالية التي توالت مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر.

2-عدم الاستقرار الكلي مثل:

أ-تقلبات أسعار الفائدة العالمية الذي شكل أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فسعر الفائدة يؤثر على سعر تكلفة الاقتراض وعلى تدفقات رأس المال الأجنبي أو ما يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب-تقلبات أسعار الصرف الحقيقة حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشر أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وكذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار مسببا مباشرا لحدوث التبادل التجاري والتقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي.

3-انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: مثل استغلال الكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم وهذا ما يعود على تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمر المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند سداد ديونهم وقروضهم.

4-من أسباب الأزمة كذلك أصبحت المادة هي الطغيان وأصبحت في يد الطغاة وهي رمز السيطرة السياسية واتخاذ القرارات في العالم وأصبح المال هو المعبود عند الماديين.

---

[1] أحمد فراس العوران: "**الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

[2] فيصل نافع كعيد العاني: "**تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن سنة 2010، ص: 26.

5-يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب التسديد بقرض جديد بسعر فائدة أعلى، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول، بسبب معدل الفائدة الأعلى.

6-يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقمية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عنها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى أن معظمها تقوم على ائتمانيات من البنوك في شكل قروض، وعندما يحدث هناك اختلال معين تحدث أزمة وينهار كل شيء.

7-الفقاعات المضاربة: Bulles spéculatives يعرف نيكولاس كالدور سنة 1939 المضاربة بأنها عملية شراء وبيع أصل بهدف إعادة بيعه أو شرائه في فترة زمنية لاحقة تتمثل خصائصه فيما يلي[1]:

- يتحمل الضارب الربح أو الخسارة؛

- في أغلب الأحيان رؤوس الأموال التي تساهم في المضاربة مقترضة لذا يحاول المضارب الحصول على عائد يكون مرتفع مقارنة بمعدل الفائدة المدفوع على القرض؛

- لا يوجد مقابل لملية المضاربة أي مقابل حقيقي في الاقتصاد الحقيقي.

- تعتمد على معدل الفائدة أي توقعات الارتفاع أو الانخفاض وقد تحقق التوازن في حالة الانخفاض المؤقت في أسهم شركة معينة، يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها من أجل إعادة بيعها في حالة الارتفاع هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها من جديد على عكس فترة الاضطرابات فتتغير التوقعات فإنه يقوم بعملية الشراء في حالة توقعه بارتفاع قيمتها إذ تساهم المضاربة في جعل الأوضاع أكثر سوء.

8-سياسات سعر الصرف: نلاحظ أن الدول انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت التي كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل سعر الصرف الثابت يصعب على السلطات النقدية القيام بدور الملاذ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية حيث ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي، وحدوث تخفيض في قيمة العملة وارتفاع الأسعار المحلية هذا يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف.

9-التحرير المالي المفرط: توصلت الكثر من الدراسات أن الأزمات المالية في أغلبه تحدث نتيجة التحرير المالي المفرط مثل دراسة Reihors kaminski والتي أجريت على 20 دولة، وتوصل الباحثان إلى عدم وجود علاقة بين الأزمات البنكية وأزمة ميزان المدفوعات في فترات كانت الأسواق المالية مراقبة، وأن أغلب الأزمات المالية سبقتها عمليات التحرير المالي.

[1] بسمة حاج موسى: **الأزمات المالية الدولي وأثارها على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة الرهن العقاري 2007-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية – اقتصاديات البنوك – جامعة بومرداس، 2009، الجزائر ص: 46.

المطلب الثالث: عدوى الأزمات المالية والاقتصادية

إن التطور الكبير في النظم الاقتصادية المالية والعالمية وبشكل خاص وسائل الاتصال التي جعلت من الأسواق العالمية المالية والاقتصادية مترابطة إلى حد أصبحت الأزمات تنتشر بسرعة كبيرة حيث ظهر بقوة مصطلح العدوى وهذا العنصر الذي سنتعرض له فيما يأتي:

1-مفهوم عدوى الأزمات المالية: رغم تعدد وكثرة الأبحاث النظرية والتطبيقية حول ظاهرة العدوى المالية فإنها لم تصل بعد إلى تعريف موحد لهذه الظاهرة، وفي هذا الإطار هناك عدة تعاريف تختلف وطبيعة الأزمة ومدى انتشارها، وتعرف على أنها الزيادة الكبيرة والكاسحة في الصلات والروابط الناتجة عن صدمة محددة لبلد واحد أو مجموعة من البلدان كتلك المرتبطة بالعلاقة بين العوائد الناجمة في الأصول أو احتمال حدوث مضاربات التقلبات بقدر بسيط.

كما تعرف على أنها انهيار في مؤسسة يتسبب في انهيار مؤسسة أخرى ليس لها علاقة نتيجة أزمة الثقة، مما يترتب عنه تراجع النشاط الاقتصادي وبصفة عامة فإن العدوى هي عملية انتقال الصدمات ما بين الدول سواء في فترة الأزمة أم فترة النشاط العادي. وبصورة أضيق يقصد بالعدوى هي انتشار صدمة ما بين دولتين أو عدة دول، تولد انحرافا عن القيم الطبيعية[1].

2-أنواع العدوى المالية: يميز الباحثين الاقتصاديين بين نوعين رئيسيين من العدوى[2]:

ا-**العدوى الحاكية:** هي العدوى التي تؤثر على المتدخلين في نفس السوق أو في نفس القسم من النظام المالي فهي العدوى التي عادة ما يطلق عليها تسمية سلوك القطيع، يعرف الاقتصادي اندري ليون بأنها العملية التي يقلد فيها عون اقتصادي ما نفس سلوك أعوان اقتصاديين آخرين في أسواق المال، بمعنى العون الاقتصادي يصبح يعتمد على توقعات عون آخر يعتبر نموذجا له.

يلعب عدم تماثل المعلومات دورا كبيرا في تنامي هذا النوع من العدوى، حيث يعتقد العون الاقتصادي لأن التصرفات التي يقوم بها الأعوان الأخريين داخل الأسواق المالية كأوامر البيع وأوامر الشراء هي تصرفات صحيحة نظرا للمعلومات التي يملكونها والتي هو يفتقدها، ونستنتج مما سبق بأنه لا تناظرية المعلومات بين المودعين، بائعي الأصول المالية، البنوك...الخ، هي السبب الأساسي للعدوى المحاكية حيث أنه لو كان هناك معلومات صحيحة في متناول كل الأعوان الاقتصاديون ليساهم هذا في التخفيف من حدة العدوى وحالات الهلع المالي.

---

[1] محمود قلي: "**عدوى انتقال الأزمات المالية، أزمة الرهون العقارية وأزمة الديون السيادية**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27 جامعة محمد بوقرة بومرداس' الجزائر، ص: 30.

[2] محمد الأمين وليد طالب: "**دراسة تحليلية لظاهرة الازمات المالية، حالة 2007-2008**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 8 العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2019، ص: 385.

ب–العدوى النظامية: تقوم هذه العدوى بنشر الأزمة ونقلها من قطاع معين إلى باقي قطاعات النظام المالي، ويمكن التمييز بين نوعين من الاضطرابات المالية تلك المعممة التي تشكل كل أقسام النظام المالي، وتحدث بسبب العدوى النظامية، وتلك تتمركز في جزء معين من النظام المالي فقط.

بينت الأبحاث الاقتصادية بأن الاضطرابات تظهر في أربعة أسواق مختلفة داخل النظام المالي، وهي سوق القروض، سوق الصرف، سوق الودائع، وفي الأخير سوق الأموال الخاصة، إذن هي تظهر في الأسواق السابقة وتكون متمركزة على أحد متغيرات النظام المالي. ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات معينة إلى كامل النظام المالي مشكلة بذلك ظاهرة العدوى النظامية.

3/ النماذج المفسرة لعدوى انتقال الأزمات المالية: بصدد تفسير عدوى الأزمات المالية عدّد لورانس سامر سبع عوامل للعدوى المالية وهي الصدمات المشتركة لعدة اقتصاديات (مثال الصدمات البترولية)، الروابط المالية، والروابط التجارية، التخفيضات التنافسية، ظاهرة عدم وجود السيولة في بعض الأسواق المالية، وعدم عقلانية بعض المستثمرين وشرتها الخارجية التي تزيد من تشاؤم المستثمرين، ومن اقتصاد ما إلى مناطق أخرى ذات الخصائص الهيكلية المتقاربة.

وفي هذا الإطار مجموعة من الباحثين (Julia Lowel, C.Rechard Neu, Daouchi) وضعوا أربعة نماذج للإجابة عن سؤال "لماذا تبدو بعض الأسواق المالية أكثر عرضة من الأخرى" هي كما يلي[1]:

أ/ نموذج الروابط الاقتصادية: تنتقل الأزمة المالية التي تقع في بلد أو بلدان أخرى تتوفر على روابط تجارية واستثمارية قوية.

ب/ نموذج زيادة الوعي: وفق هذا النموذج تكشف الأزمة في الدولة الأولى الأساسيات الضعيفة في الدول الأخرى، حيث يقوم على ربط الفجوات المعلوماتية بالأسس الاقتصادية الضعيفة. عند وقوع هذه الدول في مشاكل، تتجه أنظار المستثمرين لتماشى أصولها مع سنداتهم وأوراقهم المالية، وبالتالي شراء الأصول من تلك الدول، فنميز في هذه الحالة أن الدول المعرضة للعدوى المالية هي الدول التي تعرف مشاكل تشبه مشاكل الدول التي تمر بالأزمة. أو تلك التي تعاني من فجوات ومشاكل في تقاريرها والإبلاغ عن الأزمات التي يمكن أن تصيبها، وهكذا يعد التحليل الجيد للبيانات والإبلاغ عنها من العناصر المهمة التي من شأنها التقليل من التعرض للإصابة بالعدوى.

ج/ نموذج تسوية المحافظ الاستثمارية: يتخذ مديرو المشروعات في حالة حدوث أزمة في بلد ما إجراءات ببيع الأصول ليس فقط في هذا البلد فحسب، وإنما أيضا في بلدان أخرى، وهاته الأصول تكون مجمعة في نفس المحفظة الاستثمارية التي تتضمن استثمارات في البلد التي وقعت فيه الأزمة.

[1] بهية بوكروح: "**الأزمة المالية العالمية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010 ص: 54.

د/ نموذج سلوك القطيع: إن حدوث أزمة في دولة ما يتسبب في سلوك القطيع بواسطة المستثمرين حيث تنتج العدوى المالية من طرف المستثمرين نتيجة تعاضدهم مع أنواع معينة من استثمارات معينة في الأوراق المالية، مستجيبين لاقتناعهم بما يفعله المستثمرين الآخرين.

وتنتقل عدوى الأزمة وفق هذا النموذج عبر آلية WAK UP CALL أي نداء الاستيقاظ، بمعنى أن اندلاع أزمة في بلد ما يؤدي استيقاظ الدائنين وتنبيههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في البلدان الأخرى حتى لو لم تطرأ أي تغيرات في البلدان الأخرى، وغالبا ما ينتج عن هذا السلوك نتيجة تأثير عوامل نفسية ونقص المعلومات والشفافية، وبالتالي يتحلون إلى اتباع سلوك القطيع.

4/ قنوات انتقال عدوى الأزمات المالية: تنتقل الأزمات المالية من دولة إلى دولة أخرى عبر عدة قنوات منها ما يصنف ضمن القنوات غير الطبيعية والطبيعي للانتقال، وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي[1]:

أ/ القنوات الطبيعية لانتقال الأزمات المالية: وتتمثل في التالية:

– **قناة التجارة الدولية:** تؤدي هذه القناة دورا كبيرا في انتقال الأزمات المالية وحرية كبيرة نتيجة الاستغناء عن كفاية أشكال الحماية التجارية، والارتباط الكبير بين الأسواق والمناطق التجارية وأصبحت من السهل انتقال الأزمات الاقتصادية.

– **قناة الأسواق المالية:** ساهم ترابط الأسواق المالية وتنامي حركة رؤوس الأموال الدولية ودخول أدوات مالية فاعلة جديدة في الأسواق المالية الدولية في تطور هذه القناة، ولعل أحسن مثال على ذلك أزمة جنوب شرق أسيا 1996-1997.

– **تنافس السياسات الاقتصادية:** يظهر أثر هذه القناة بالخصوص في حالة الدول التي تنتمي إلى نفس مناطق التجارة أو التي لديها تشابه كبير على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتبعة. وبالتالي فإن رد فعل دول ما على نشوب أزمة داخل حدودها ستدفع باقي الدول إلى اتخاذ سياسات مماثلة إلى اتساع رقعة الأزمة.

– **الصدمات الكلية:** تنتقل الأزمة المالية عبر هذه القناة حال وقوع صدمات على مستوى الاقتصاد العالمي بارتفاع معدلات الفائدة الأجنبية والدولية وتقلص عرض رؤوس الأموال وتراجع الطليب العالمي على بعص المنتجات والمواد الأولية، إذ تحدث هذه الصدمات تذبذب في أسعار الأصول في أسواق الأصول في العديد من أسواق الدول التي تتميز بتشابه كبير في أساسيات اقتصاداتها أي أن الأزمة تنتشر في مختلف أسواق هذه الدول مباشرة بعد الصدمة.

[1] محمد الأمين وليد طالب: "**دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية**"، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2015، ص ص: 76 –78.

ب /القنوات غير الطبيعية لانتقال الأزمات المالية: تتميز هذه القنوات باختلافها عن القنوات الطبيعية في الانتقال، ويمكن حصرها في ثلاث قنوات رئيسية هي قنوات التوازنات المتعددة، قناة صدمات السيولة الداخلية وقناة العدوى السياسية.

– **قناة التوازنات المتعددة:** نقول أن أزمة مالية ما قد انتقلت عبر قناة التوازنات المتعددة إذا ظهرت في دولة ما ثم انتشرت إلى دولة تتمتع بحالة من التوازن الجيد في مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالأخص مؤشرات الاقتصاد الكلي وبالأخص توازن ميزان المدفوعات، وفي ميزان سعر الصرف عملاتها.

إذن يكون الانتقال عبر قناة التوازنات المتعددة لما تنتقل الدولة التي طالتها الأزمة من حالة التوازن الجيد إلى حالة التوازن السيء، وهذا لا يعني أن الدولة ستعود بصفة تلقائية إلى حالة التوازن الجيد، حيث يمكن أن يكون التوازن السيء معمرا وعميق. ويقوم المستثمرون في حالة التوازن غير الجيد بتصفية أصولهم والانسحاب من السوق حيث يعتقدون إن هذا السلوك الرشيد الذي يتلاءم وتوقعاتهم.

– **قناة صدمات السيولة:** يؤدي انهيار أسعار نوع أو أنواع معينة من الأصول في السوق المالي لبلد ما إلى إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية في دول أخرى إذ يقبل المستثمرون بعد ملاحظاتهم لانهيار أسعار أصول مالية معينة على بيع هذه الأصول ويتجهون إلى الأسواق المالية في دول أخرى إما لشراء أصول جديدة أو لبيع أصول أخرى يؤدي إقبال المستثمرين على بيع بعض الأصول في الأسواق للدول خارج الأزمة إلى تراجع هذه الأصول ما من شانه خلق أزمة مالية.

– **قناة العدوى السياسية:** يظهر دور هذه القناة في انتقال الأزمة المالية من دولة إلى دولة أو عدة دول عندما تكون هناك دول توازن عملتها بالنسبة لعملة بلد معين، حيث أن تعرض بلد المركز إلى أزمة يؤدي بالسلطات النقدية إلى رفع معدلات الفائدة، الشيء الذي يجعل الدول الأخرى ترد بالمثل وبنفس السياسة مما قد يخلق اختلالات كبيرة في اقتصاداتها تسمى بالعدوى السياسية، لأن هناك ضغوط سياسية تمارس عادة على مدراء البنوك المركزية من أجل تثبيت سعر الصرف.

المبحث الثالث: عرض أهم الأزمات الاقتصادية والمالية الحديثة

إن عرض الأزمات الاقتصادية العالمية، سواء كانت عالمية أو إقليمية، لها أهمية كبيرة وهذا لمعرفة أهم أسبابها وأثارها على اقتصاديات المنشأ أو اقتصاديات الدول المتأثرة بها، وهذا من أجل وضع الخطط والحلول من أجل تفاديها مستقبلا، سنعرض فيما يلي أهم الأزمات الاقتصادية والمالية الحديثة.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي في شهر أوث من سنة 2008 من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، وبل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية خاصة بعدما ثبت عجز النظام المالي الدولي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال.

أولا: ماهية الأزمة المالية

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية العالمية إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على أنها تلك التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحه في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات والمالية العالمية[1]. كما يصف رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بيرنانكي المشهد الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بالانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام 2006 وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحا عام 2008 وقاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية وإلى تضييق حاد في الظروف العامة للائتمان، تأثير الانقباض الإسكاني والرياح المالية غير المواتية في النشاط الاقتصادي، تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر وزيادة معدلات التضخم.

ثانيا: جدور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

تعتبر أزمة الرهن العقاري من أسوا الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث تكمن خطورتها في كون انطلاقها من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، حيث تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، فأي مخاطر تتعرض لها هاته السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية العالمية بسرعة كبيرة. وتعود جذور أزمة الرهن العقاري إلى ما قبل سنة 1938، حيث كان سوق الرهن العقاري يتكون من سوق الودائع الخاصة ورقابة البنوك وجمعيات القروض والادخار، وأمام رغبة الرئيس الأمريكي روزفلت في توفير المزيد من السيولة، قام بإنشاء الجمعية الفدرالية للرهن العقاري الوطنيFannie Mae، حيث أوكل لهذه الجمعية دوران هما[2]:

- إنشاء القروض العقارية التي تصدرها البنوك؛
- إصدار السندات مضمونة برهونات عقارية مقابل مجموعة من ديون الرهن الممنوعة من طرف البنوك.

غير أن الجمعية قامت بشراء فقط القروض التي تتوفر فيها معايير معينة (قروض الرهن العقاري من الدرجة أولى) مما جعلها تحقق نتائج في سنوات الستينات، بحيث كانت القروض التي تمنحها لتحويل شرائها لقروض الرهن العقاري تمثل جزء من الديون الأمريكية، وبهدف التخلص من هذه الديون لإعادة تنظيم السوق سنة 1968، وذلك في عهد الرئيس جونسون، وكان ذلك باستحداث مؤسسة أخرى تدعى ماك جيني mac

[1] دبار حمزة، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المن الغذائي في الوطن العربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 17.

[2] حواتي، "**فريزة الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول المتوسط** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2017، ص: 40.

Ginni، للإشراف على الرهون العقارية المضمونة من طرف الحكومة، و في نفس السنة تم خصخصة شركة Mae Fannie من قبل الكونغرس الأمريكي عام 1968 ثم تبنى بعد عامين أي سنة 1970 شركة أخرى هي ب Freddie mac هيمنت هذه المؤسسات السابقة على سوق الرهن العقاري الأمريكي ذلك من خلال شراء ديون قروض البنوك ثم تقوم بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية، ومع مرور الوقت استطاعت هذه المؤسسات جذب رؤوس أموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري و بذلك تسنيد القروض ذات المخاطر و بوجهة نطر مغايرة[1]، ولقد عملت التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية في ثمانينيات القرن الماضي عوامل مساعدة في إبقاء الشرارة الأولى لازمة سنة 2008 ونذكر منها[2]:

-إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط المؤسسات المالية؛

- خصخصة المرافق العامة؛

- تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة ولركب والاستباقية ونجم عن ذلك اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء على نحو هدد الطبقة المتوسطة.

ويجمع بعض المحللين أن جدور الأزمة نعود إلى أزمة سنة 1929 أزمة الكساد الكبير التي سادت في الثلاثينيات، وبدأت الحروب العالمية الثانية تؤثر على مسار الأحداث الدولية، حيث ظهرت إرهاصات نظام مالي جديد قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بروتون وودز عام 1944.

وقد شكلت المنافسة الدولية بين المنظومة الرأسمالية والمتمثلة في المؤسسات الدولية، وشكلت أزمة النفط التي ظهرت في فترة السبعينيات من القرن الماضي كساد كبير أضر باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بسبب ارتفاع أسعار النفط والتضخم، فظهرت أزمة الديون الخارجية وهذه بداية بسط النظام الرأس مالي السيطرة على النظام العالمي الجديد، وظهر الحديث عن العولمة بجوانبها المختلفة و تأثيراتها المختلفة وتأثيراتها المختلفة السياسية و الاجتماعية، والاقتصادية والتي أظهرت زيادة الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة وبدأت سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة، وسيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على سياسات واقتصاديات دول العالم الثالث، وامتدت السيطرة الأمريكية تأخذ منحنى تصاعديا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحملة الأمريكية على الإرهاب المجاني كما شهدت هذه الفترة الاعتماد الكير على الأسواق المعلومة ونزع كافة القيود على حركة رؤوس الأموال إلى الأسواق الأسيوية [3].

[1] حواتي، فريزة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 42.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 42.

ثالثا: نشأة الأزمة المالية 2008

انطلاقا من ماي 2004، قام البنك المركزي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 1 % إلى زيادة الأعباء المرتبة على 5.25 %، مما أدى إلى زيادة الأعباء المترتبة عن القروض الممنوحة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقرتهم على السداد وقد بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في ماس 2007 ، وهكذا ارتفعت ديون الأسر من 46 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1979 إلى 98 % في ديسمبر 2007، وصلت ديون الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 7000 مليار دولار أي ما يعادل 70 %من الناتج المحلي الإجمالي ومنه بلغ مجموع الديون الأمريكية في ديسمبر 2007 من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر مما كان عليه سنة 1999[1].

وابتداء من سنة 2006 بدأت العقارات تنخفض في الولايات المتحدة الأمريكية وانهارت المبيعات، مما أدى إلى انخفاض قيمة المباني وتدهورها، وبدأت المنتجات التي تم توريقها توصف بالسامة والرديئة من طرف وكلات التنقيط، حينما تم ادراك أن القيمة المتبقية المستحقة للمصارف من المقترضين أصبحت تفوق قيمة إعادة بيع العقار على مستوى السوق، لكن هذا التصنيف جاء متأخرا، وهكذا بدأت تزداد عدم قدرة المقترضين لقروض subprime التي على تسدد ديونهم مما أدى إلى انهيار هذه المنتجات السامة مسقطة معها بقية المنتجات بفعل ما يسمى Domine effet مما ساهم في تدهور سوق العقار الأمريكي وانفجرت حينها الفقاعة العقارية لتندلع أزمة subprime التي كان منطلق الأزمة المالية العالمية والتي أدخلت العالم كله في حالة ركود.

انفجرت الفقاعة العقارية في قطاع العقار الأمريكي وسرعان ما امتدت إلى سوق الائتمان للآسر الأمريكية بشتى الطرق أولا لأن الأسر كانت تستخدم ممتلكاتها كضمان للطلب وللحصول على القروض، إلى ذلك مجموعة الحزم أو السلة التي يمكن تشكيلها وتوريقها تتضمن أوراق مالية مختلطة لجميع أنواع القروض والائتمان بالتالي القروض والائتمان، القروض المشكوك فيها أصبحت تؤثر على جودة الحزم وتجلبها معها في حفرة الانهيار.

في جوان 2007، بنك الاستثمار BEAR STEARNS يعلن إفلاس اثنين من صناديق التحوط التي تستثمر في القروض الأقل جودة Subprime كما أعلنت GROUP CITI عن أضرار وخسائر مالية كبيرة ناتجة عن هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى المنتجات المشتقة، وازداد الأمر سوءا عند ارتفاع معدلات الحجوزات على عقارات من لم يستطيعوا السداد، وفي شهر جويلية فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم على هذه العقارات، وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية كبيرة، وانتفخت الفقاعة وبلغت ذروتها وانفجرت في صيف 2007، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة.

[1] عفيف هناء: "**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2010، ص: 34.

– في جانفي من 2008 العديد من البنوك الأمريكية وشركات التميل العقاري أهمها Fannie Freddie mac mog، وأصبحت تعتمد على ملاءتها على البنك المركزي، والصناديق السيادية لسنغافورة والصين.

– سبتمبر 2008، ساءت الأزمة بشدة وتحولت إلى أزمة نظامية عندما اظهرت البنوك الأمريكية والأوربية عدم امتلاكها الكافي لرأس المال لمواجهة الخسائر المرتفعة الناجمة عن القروض المتعثرة[1]، وإفلاس العديد من البنوك المتعاملة معه عبر العالم وانتشار حاد عدم استقرار وذعر مالي انعكس على معظم البورصات العالمية.

لقد زادت أزمة الرهن العقاري من الاضطرابات في الأسواق المالية والشكوك على قيمة وسيولة الأوراق المالية الأمريكية، نتج عن ذلك هبوط حاد في الطلب الخاص للأوراق المالية للشركات والمؤسسات وانخفاض في صافي تدفقات رؤوس الأموال للمحفظة مما أدى إلى زيادة الضغط على الدولار[2].

رابعا: أسباب وقوع وانتشار الأزمة المالية العالمية 2008

1–تغير ظروف الاقتصاد كان ذلك طاهرا في عجز الميزانية الأمريكية سنة 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.09 % من الناتج المحلي الإجمالي كذلك العجز التجاري الذي سجل من العام 1971 حتى وشل سنة 2020 450 مليار دولار دون أن نغفل المديونية والتي أظهرت إحصائيات وزرن الخزانة الأمريكية 8.9 تريليون دولار عام 2007[3].

2–الحروب العديدة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق متعددة من العالم نذكر منها الصومال يوغوسلافيا، العراق، أفغانستان وكلفتها حوالي 3 تريليون دولار؛

3–مشكلة الرهن العقاري التي توسعت دون تدخل الدولة لحلها؛

4–عدم التزام المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالأهداف الأساسية التي أنشا من أجلها؛

5–عدم معالجة تذبذبات أسعار الصرف، واختلالات ميزان المدفوعات؛

6–الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية ومنها التوسع في منح القروض عالية المخاطر؛

7–التوسع في منح القروض دون ضمانات، خاصة في مجال قطاع العقارات الذي فجر الأزمة لتطفوا على السطح؛

8–العمل على اقتصاد مضاربي وهمي وهو اقتصاد النقود واقتصاد خلق النقود والأرباح القائمة على ذلك فيها ما تتم عبر الأنترنت حتى طغت على المعاملات الحقيقية؛

---

[1] **المرجع نفسه**، ص: 56.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 56.

[3] حواتي فريزة، "**الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول المتوسط**"، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

9-توريق الديون عبر السندات مضيفة وفق درجات المخاطرة حيث يمنح B و Aإلى سندات القروض العقارية الأقل مخاطرة والمضمونة أما C فتمنح للسندات ذات المخاطر العالية؛

10-قيام وكالات التصنيف الائتماني Crédit rating agencier بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا لأنها صادرة عن بنوك كبيرة قوية على الرغم من أنها عالية الخطورة فقد منحتها AAAA وبذلك تحملت جزء م اللازمة؛

11-نقص في السيولة في الأسواق المصرفية نتيجة خسارة العديد من البنوك لأموالها وتدهور حسابات ميزانياتها فلم تعد تحتمل تقديم قروض لبنوك أخرى[1].

المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية الأوروبية

تعتبر أزمة الديون السيادية من أهم الأزمات الحديثة وهذا نظرا للأثر البالغ التي تركته على اقتصاديات منطقة الأورو، وتكمن أهمية دراسة هذه الأزمة في أهمية المنطقة التي وقعت فيه.

أولا: ماهية أزمة الديون السيادية

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية إلى أعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، وعرفت بأزمة الديون السيادية التي أدت إلى حالة من الهلع والخوف، وليست في الأسواق الأوروبية فقط بل انتشرت إلى معظم أسواق العالم.

1-مفهوم الدين السيادي في اليونان: تتثمل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض، لهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة على شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لها هيكل نفقات نقدية من النقد الأجنبي الذي تسمح لها بذلك: حرصا منها على ثقتها في المستثمرين الأجانب وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض، ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية، هنا تنشأ أزمة مالية خطيرة بمديونيتها اتجاه الديون السيادية وهنا تنشأ أزمة مالية خطيرة وهي أزمة ديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية اليونانية[2].

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، أما مؤشراتها الاقتصادية الكلية فهي تفوق الحدود القصوى للاتحاد الأوروبي، و في سنة 2004 تبين أن اليونان خفضت قسمة نسبة عجز الموازنة من 3.8% إلى الحد الأقصى المسموح به من طرف الاتحاد الأوروبي 3 %، وفي عام 2010 تبين أن اليونان قد دفعت إلى بنك God Mansochs . وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات كرسوم من أجل ترتيب عمليات إخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة، بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة العالمية، في بداية 2010 بدأ القلق وقد طلبت الحكومة

[1] علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم: "**الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها، سبل العلاج**"، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[2] نور الدين بولكور: "**أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول**"، مجلة الباحث، مجلة الباحث العدد 13، الجزائر، 2013، ص: 60.

اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة انقاد وخفضت ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لليونان لتصبح +BB، حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين 15% لهذا انخفضت الأسهم في 2011، ظهر الدين الحكومي كمسألة خطرة ومزعجة للحكومة اليونانية في منتصف شهر جوان ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني للحكومة اليونانية CCC، مع العلم بأن التصنيف هو أقل التصنيفات في العالم وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها و تسديد ديونها[1].

2-أسباب الديون السيادية: هناك عدة أسباب لأزمة الديون السيادية يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية الذي ستطرق له فيما سيأتي:

أ-الأسباب الداخلية: لقد ساهم التباين في قوة وسياسات الدول داخل بلدان منطقية اليورو في تفاقم الأزمة ونستعرض أهم الأسباب الداخلية فيما يلي:

- **التوسع في الإقراض منذ تأسيس اليورو:** تتدخل الدول لحماية بنوكها جاء في سياق نمو القطاع البنكي بشكل كبير منذ إنشاء منطقة اليورو، في حين انخفاض معدلات الفائدة يسمح للأفراد بزيادة الاقتراض لأجل الاستهلاك هذه التطورات، توضح خطر وجود عملة موحدة دون وجود اتحاد بنكي لتنسيق وتنظيم عمل البنوك مثل ضمان الودائع وضخ رؤوس الأموال لتجنب التعثر أي عدم القدرة على السداد.

- **نقص قواعد الاستقرار المالي:** يستند الاتحاد النقدي الأوروبي على قواعد معاهدة الاستقرار المالي لكن بعد انتخابات أكتوبر عام 2009 أعلنت الحكومة اليونانية الجديدة أن العجز في ميزانيتها السنوية حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يمثل ضعف تقديرات الحكومة السابقة وأربع أضعاف المبلغ المسموح به من قبل معاهدة الاستقرار المالي، وبعدها تم تقييم إجمالي ديون اليونان 130 % من الناتج المحلي أي أكثر من ضعف أي 60% أي النسبة المتفق عليها في معاهدة الاستقرار المالي، ومعاهدة ماستريخت هذه المعلومات المغلوطة زادت الهلع في الأسواق.

ويمكننا فيما يلي استعراض بعض الأسباب الأخرى للديون السيادية[2]:

- غياب السياسة السليمة للإقراض الخارجي والذي له دور كبير في حدوث الكثير من المشكلات الراهنة الناتجة عن التضخم الدين الخارجي وتفجر أعباء خدمته؛

- محاولات الدول انقاد المؤسسات المالية الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الديون الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول وضعف مستويات النشاط الاقتصادي؛

- تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخول وضعف مستويات النشاط الاقتصادي؛

---

[1] نور الدين بولكور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 60.

[2] مناضرية أنور: "**انعكاسات أزمة الديون السيادية على دول منطقة اليورو**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، فرع مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 74.

– انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة وهو ما يغري الدول للإفراط في اقتراض ما تحتاجه بمعدلات فائدة متدنية في المراحل الأولى للازمة؛

– تراجع ثقة المستثمرين بالسندات الحكومية الصادرة عن دول جنوب أوروبا التي تعاني من أزمة الديون السادية قياسا بالسندات الصادرة عن الدول الأوروبية التي لا تعاني من أزمة الديون السيادية.

– الفساد الذي مس النظام المصرفي حيث أنه هناك أغلب البنوك قامت بعمليات التزوير في أسعار الفائدة وتقديم قروض لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية.

ب–أسباب خارجية: إن للمحيط الخارجي دخل كبير في هذه الأزمة ونتطرق لأهم الأسباب الخارجية فيما يلي[1]:

– الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تعد من أهم الأسباب الخارجية التي ساهمت في بشكل واضح في تفاقم وانتشار أزمة الديون السيادية في الدول الأوروبية، وفي أول مرحلة لأزمة 2008 بدأت حينها عمليات ضخ السيولة من قبل البنك الأوروبي حيث تعرضت الكثير من البنوك الأوروبية لخسائر كبيرة في السوق الأمريكية وكأن هذا نتيجة التداخل في الاستثمارات المتبادلة بين الحكومات والبنوك.

– المبلغة في الدين العام فمنذ سنة 2009 ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرين في بعض الدول الأوروبية اليونان، إيطاليا، البرتغال وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية.

ثانيا: تداعيات أزمة الديون السيادية

لا تخلو أي أزمة من أثار وتداعيات على الاقتصاديات المحلية والدولية، ومن تداعيات أزمة الديون السيادية ما يلي[2]:

1–تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع النمو وركود الاقتصاديات المتقدمة رغم التوقعات بعودة التعافي لمنطقة الأورو ومختلف الاقتصاديات سنة 2016؛

2–ستؤدي المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموما نظرا لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح الركود الاقتصادي؛

3–أدت الأزمة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول بالطبع هو مؤشر خطير وسوف يحد من قدرة الدول على جذب الاستثمارات الضرورية لها من تم ستحد من قدرتها في الحصول على القروض المختلفة، كما سيؤثر على سعر الفائدة الائتمانية؛

---

[1] مناصرية أنور، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

[2] أنظر كلا من:

– ليندة رزقي، عزيزة بن سمينة: "**تأثير أزمة الديون السيادية منطقة اليورو، على معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 40، جامعة بسكرة العدد 40، 2015، ص: 36.

– عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي: "**أثر الازمات الحالية على مكافحة الفقر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد 03، سنة 2016 ص: 12

3-انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي مما يشكل حطر على الدول المصدرة، حيث واجهت ضعفا في معدلات الطلب على منتجاتها ومنتمة تترك تأثيرات سلبية على البنوك والمصارف المقرضة لهم؛

4-كذلك الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للدول التي يحتل فيها القفاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد منها الدول العربية كتونس، مصر، الأردن؛

5-تراجع تدفق الاستثمارات خارج البنوك الاتحاد الأوروبي وانسحاب البنوك الدولية؛.

6- تراجع تدفق الاستثمارات صوب الدول العربية حيث قامت شركات مرموقة بسبب أوضاعها المالية وانحسار أموالها بالانسحاب من هذه الدول الشيء الذي أثر سلبا على الأداء الاقتصادي لها؛

7-إنسحاب بعض بنوك الدول الرئيسية من تمويل بعص المشاريع الرئيسة مما يزيد من الضغوط على الدول العربية التي هي في الأصل تعاني من اختلالا ت هيكلية في اقتصاداتها؛

8-تراجع قيمة تحويلات العمالة العربية في الدول الأوروبية إلى بلدانهم والأثر الكبير الذي يخلفه هذا التراجع على اقتصادات الدول العربية حيث تعتبر هذه التحويلات مصدر رزق الكثير من الدول؛

9-تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع عدد السياح الأجانب إلى دول الخليج خاصة من دول الازمة مما أدى إلى تراجع الإيرادات السياحية ومعدلات النمو.

المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية التركية

شهد الاقتصاد التركي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تقلبات وأزمات اقتصادية كانت نتيجة لتجاذبات سياسية وصراعات النفوذ أهم الأزمات الحديثة.

أولا: الأزمة التركية 2001

تمهيد: تعتبر الأزمة الاقتصادية لسنة 2001 من اهم نتائج الصراع والأزمة السياسية في تلك الفترة وسنبين فيما يلي أسبابها وتداعيتها على الاقتصاد التركي

1-الأسباب السياسية والاقتصادية للازمة التركية: تعرضت تركيا لعدة إضرابات سنتي 2000 و 2001 وذلك رغم توقيعها للعديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساعدتها في خطوات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.

ولقد اندلعت الأزمة المالية التركية خلال شهر نوفمبر من سنة 2000 وذلك بعد التحقيقات الموسعة في الجرائم المالية المرتكبة في 10 بنوك عمومية بفعل عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية وارتفاع مديونيتها إضافة إلى تراجع الثقة في الجهاز المصرفي وهو ما اعتبر بحق جوهر الأزمة المالية آنذاك حيث زاد من تفاقمها الهمسات الواقعة في أجهزة الرسمية عن انتشار الفساد في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى تستر الحكومة على المفسدين.

أ-الأسباب السياسية للأزمة التركية: لم يشفع لرئيس الحكومة التركية أنداك بولند أجاويد تحقيقه لنجاحات في برنامج الإصلاح الاقتصادي والأخذ ببعض أليات السوق الذي باشرته الحكومة التركية في مواصلة مهامه على رأس الحكومة، حيث وفي الاجتماع الشهري وجه الرئيس انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة التركية الطريقة التي تدار بها الأمور، وقاد النقاش المحتدم بين رئيس الوزراء والرئيس التركي إلى زعزعة استقرار الأسواق المالية، انتقلت الخلافات والنقاشات السياسية مباشرة إلى الجانب الاقتصادي متمثلة في الأسواق المالية، والتي بطبيعتها تكون درجة استجابتها إلى القرارات السياسيين عالية جدا وكان سبب الخلاف الرئيسي هو التحقيقات في قضايا الفساد في القطاع المصرفي[1].

ومن هنا بدأتا الأزمة التركية تأخذ منحاها التصاعدي لاسيما بعد رفض رئيس الوزراء إقالة نائبة، والذي كان يرى فيه الرئيس التركي هو المسؤول عن مديونية البنوك، وقد حاول رئيس الوزراء انقاد الاقتصاد التركي لما استعان بالاقتصادي كمال درويش منحه صلاحيات ألا أن مهمته كانت صعبة للغاية نتيجة لتصادمها مع عدم قدرة بولندا جاويد على عدم قدرة أجاويد على عزل عدد من الوزراء الذين كانت تحيط بهم قضايا الفساد الإداري والمالي، ولقد تعرضت تركيا نتيجة لسياسات رئيس الحكومة الائتلافية بولندا أجاويدا إلى أزمات اقتصادية وسياسية بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء كادت تودي بتركيا إلى الهاوية وقد تمثلت المظاهر السياسية للازمة المالية في عدة جوانب[2]:

- رفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر، الذي أصبح رئيسا لتركيا في ماي 2000التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم العالي؛
- رفضه بعد فترة قصيرة التوقيع على قرار حكومي يقضي بفصل مئات الموظفين المدنيين بذريعة انتمائهم لجماعات أصولية وأخرى انفصالية، لأنه قرار مخالف للقانون رغم تمسكه الشديد بمبادئ العلمانية.

ب-الأسباب الاقتصادية للأزمة التركية: تتمثل هاته الأسباب فيما يلي[3]:

- رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصوصه ثلاث بنوك حكومية وأصدر مرسوما رئاسيا؛
- في 2001/02/16 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك، وفي الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي وجه رئيس الجمهورية انتقادات لا دعة لرئيس وزرائه واتهمه بالتستر على الفساد حيث أدت هذه التصريحات إلى زلزال في الأسواق المالية المتسمة بالحساسية المفرطة للتقلبات السياسية، ونظرا لكثرة تشكل الحكومات وسقوطها وعدم القدرة على فهم الأوضاع في الدولة فقد رافق

[1] معمر خولي: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، سلسلة دراسات أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2011، ص: 02.

[2] آيت عكاشة سمير، بن ناصر محمد: "**التجربة التركية في إدارة الازمات المالية لسنة 2002**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، إدارة الأزمات في الوطن العربي الواقع والتحديات، جامعة أدرار، الجزائر، ص: 05.

[3] رواء زكي: "**تركيا وصندوق النقد الدولي**"، يونس الطويل، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل العراق، ص: 14.

ذلك انهيار في الأسواق المالية وارتفاعات قياسية في أسعار الفائدة فخلال4 ساعات فقط ارتفع معدل الفائدة إلى 76% وارتفاع سعر صرف الدولار نظرا لإقبال المواطنين لشرائه تأمينا لأموالهم، الشيء الذي حمل البنك المركزي على ضخ حوالي 05 مليار دولار في الأسواق المالية وخلال 4 ساعات فقط حسر مؤشر بورصة إسطنبول 14 %من قيمته وفي يوم واحد خرجت من الدولة ودائع مالية ب 4-5 مليار دولار في ذات اليوم، واليوم التالي فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية غير أن الأسباب الرئيسية الاقتصادية للأزمة يمكن أن نذكرها في جملة من النقاط التالية[1]:

- تراجع معدل النمو الاقتصادي التركي: نشر معهد الدولة للإحصاءات تقريره السنوي في سنة 2000 حول نسبة النمو في الاقتصاد التركي لسنة 1999 أن الاقتصاد سجل تراجعا كبيرا في تلك السنة حيث شهد تقبص في جميع القطاعات تقريبا، فقد بلغت نسبة التراجع في إجمالي الناتج القومي حوالي 6.4 % 1999 مقارنة بعام 1998 وهي أكبر نسبة تراجع وتقلص منذ نصف قرن.

الجدول رقم (1-1): نسبة التقلص في قطاعات الاقتصاد التركي نسبة مئوية %

القطاع	نسبة التقلص
الزراعة	%4.6
الصناعة	%5
بناء	%12.7
تجارة	%6.8
مواصلات	%4
أعمال حرة	%4.8
ضريبة وواردات	%5.7

المصدر : معهد الدولة للإحصاء ،أنقرة،تركيا،2000

ويرجع أسباب التقلص إلى سببين رئيسين:

- **سبب خارجي:** بسبب الأزمة الأسيوية التي ظهرت لدى دول جنوب شرق أسيا ثم انتشرت إلى عدة أقطار نظرا للحجم الكبير للتبادل الاقتصادي بين الدول لاسيما تجارة الشنطة أو الحقيبة حوالي 7 مليار دولار.

- **سبب داخلي:** بسبب الزلزال الذي ضرب سنة 1999 وكان لهذا الزلزال الأثر البالغ على الاقتصاد التركي، لأنه ضرب في منطقة بها حوالي 30% من مجموع المعامل والمنشاة الصناعية لتركيا وقدر البعض الأضرار التي تسبب فيها الزلزال ما بين 158 و200 مليار دولار.

[1] رواء زكي ، يونس الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

ثانيا: أزمة الليرة التركية سنة 2018

مع نهاية شهر أبريل 2018 بدأت العملة التركية تتعرض إلى ضغوطات داخلية وخارجية أفقدها توازنها مما جعلها تسجل خسائر متلاحقة بلغت 6.88 ليرة مقابل الدولار منتصف شهر أوث من نفس السنة، لتعود للتعافي من جديد خلال عام 2019، وهذا التذبذب كان له الأثر الواضح على السياسة المالية والنقدية كما ترك انطباعا عاما على احتمال عدم قرة الحكومة التركية في معالجة الليرة للحد من ارتفاع التضخم والبطالة وسعر الفائدة والدين العام ومعدل النمو وتحين مناخ الأعمال بصفة عامة.

1-**أسباب أزمة الليرة التركية سنة 2018**

من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الليرة التركية عيسى الخلافات الكبيرة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى ضغوط كبيرة أدت إلى تراجع الليرة، كما ذكرنا وكما هو ملاحظ بقاء ووجود ضغوط الاقتصادية والسياسية لاتزال قائمة فإن لليرة تبقى مرشحة للتراجع[1].

2-**مظاهر أزمة الليرة التركية سنة 2018:** من مظاهر أزمة الليرة التركية لسنة 2018 ما يلي:

- ارتفاع الدين العام حيث أن تركيا انتهجت سياسة نقدية توسعية بغية تنفيذ استثمارات كبرى حيث أعلنت الخزانة في 2018/07/29 أي أن الدين الداخلي بلغ 466.67 مليار دولار مع نهاية مارس؛

- إن مشكلة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد التركي بسبب تراكم العجز في الميزانيات المتعلقة بالحكومات السابقة حيث وصلت الليرة التركية إلى 200الف وحدة مقابل 1 دولار أمريكي[2]؛

- انكماش في مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة مؤشري النتاج الصناعي وواردات السلع والوسيطة وقد بلغ الانكماش في الربع الأخير من سنة 2018 حوالي 4%؛

- انخفاض ملحوظ للاستثمار الثابت والاستهلاك النهائي في جميع الأزمات حيث انخفض الإنفاق الاستهلاكي النهائي في جميع الازمات، حيث انخفض الإنفاق على الاستهلاك من حوالي 10 %إلى 1.1 %بينما انخفض معدل الاستثمار من 6.6 %إلى حوالي 3.8 من ناحية أخرى[3].

[1] تومي عبد الرحمان: "**تعثر الليرة التركية الأسباب والتداعيات**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 03، 2020، ص: 292.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 292.

[3] محمد إبراهيم أبو عليان: "**الاقتصاد التركي أزمات ومسارات**"، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدارسات تركيا، 2019، ص: 06.

خلاصة:

كشف هذا الفصل الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية، المالية والصحية، وتأثيراتها على الصحة العامة من جهة وعلى الصحة الاقتصادية للدول من جهة أخرى، ولقد تطرقنا إلى أهم وأخطر الأوبئة التي هددت في فترة من الفترات على حياة البشر وهددت وجوده، كما كان لنا شيء من التفصيل في دراسة مفهوم الأزمات المالية والاقتصادية، وتداعياتها على اقتصاديات الدول، وسرعة انتشارها بين أسواق الدول نظرا لارتباطها الوثيق فيما بينها، والحرية الكبيرة لحركة التجارة العالمية ورؤوس الأموال، وتطور وسائل الاتصال، والتي زادت من سرعة حركة المعلومة التي تعتبر من أهم عوامل انتشار وانتقال عدوى الأزمات الاقتصادية، ويعتبر مصطلح العدوى هو نقطة الوصل بين الأزمات الاقتصادية، والأوبئة حيث أن الانتشار السريع للعدوى بين الناس في الأولى، وبين الأسواق في الثانية التي تعتبر تداعياتهما مدمرة علي حياة البشر مباشرة في الأولى، وعلى الحياة الاقتصادية في الثانية.

كما تطرقنا بالدراسة إلى بعض أهم الأزمات المالية والاقتصادية الحديثة والتي كان لها الأثر البالغ على سيرورة الاقتصاد العالمي منها أزمة الرهن العقاري، التي لاتزال تداعياتها على العديد من اقتصاديات الدول إلى اليوم، والتي كانت نتيجة الإفراط في منح القروض الرديئة العالية المخاطر في المجال العقاري خاصة، أما الديون السيادية فكانت نتيجة تزوير وإخفاء الحقائق من طرف الحكومة المحلية اليونانية، لنصل إلى الأزمات التركية والتي كانت منطلقاتها سياسية بالدرجة الأولى، حيث كانت الأزمة سنة 2001 نتيجة التجاذبات السياسة الداخلية، أما الأزمة الثانية سنة 2018 فكانت نتيجة السياسة الخارجية للدولة التركية والخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولم يكد العالم أن يتخلص من تداعيات هذه الأزمات، حتى ظهر فيروس كورونا كوفيد-19 في نهاية العام 2019، ليدخل العالم في أسوء أزمة عرفها التاريخ، وهوما سنقوم بدراسته في الفصل المقبل.

الفصل الثاني: جائحة كورونا وانتشارها في العالم: إجراءات وتدابير

المبحث الأول: جائحة كورونا وانتشارها في العالم.

المبحث الثاني: دور الحكومات والهيئات الدولية في مواجهة كورونا

تمهيد:

لطالما شكلت الأوبئة خطر على البشرية على مر التاريخ والأزمنة فقد كان لها الأثر البالغ في حياة الناس، غير فيروس كورونا على الرغم من أنه يدخل ضمن الأوبئة أو الجوائح إلا أن التاريخ لم يعرف له مثيل لاسيما وأن ظهوره كان في ظروف تختلف عن سابقيه من الأوبئة التاريخية، فالعالم في ظل العولمة بمفهومها الواسع يعتبر كقرية واحدة، فالتطور الكبير في وسائل الاتصال والمواصلات الذي سهل من حركة الأفراد بين المدن الدول وبين القارات كلها عوامل ساعدت على الانتشار السريع والرهيب لفيروس كوفيد-19، وأدخلت العالم في صدمة لا مثيل لها حيث في ظرف قصير تحول إلى جائحة عالمية مسّت كل الدول و بدون استثناء ليتحول إلى أزمة عالمية، أصابت العالم كله بالشلل، وفي هذه الظروف سارعت دول العالم باتخاذ إجراءات احترازية، ووقائية من أجل الحد انتشاره وأثاره الفتاكة.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على المفاهيم العامة لفيروس كورونا كوفيد-19 من حيث النشأة، التعريف وطرق العدوى والانتشار وأثاره على النظام العالمي، كما سنستعرض بعض التجارب الدولية في التصدي لهذه الجائحة، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: جائحة كورونا وانتشارها في العالم.

المبحث الثاني: الحكومات والهيئات الدولية في مواجهة كورونا.

المبحث الأول: جائحة كورونا وانتشارها في العالم

إن فيروس كورونا هو فيروس خطير وفتاك وتكمن خطورته في الانتشار السريع والمرعب، وما ساهم في هذا الانتشار هو كل مظاهر الترابط والتشابك العالمي وتطور وسائل النقل تحت ما يسمى بالعولمة، حيث أضحى هذا الفيروس يشكل خطر واضح على العالم، وسنتطرق إلى فيروس كورونا كوفيد-19 بشيء من التفصيل في عدة جوانب من هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف ونشأة فيروس كورونا

إن فيروس كورونا من الفيروسات التاجية، وهو ليس بالفيروس الجديد، غير أن ظهر بصورة مستجدة أكثر انتشارا.

أولا: تعريف فيروس كورونا

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسيات، قد يسبب المرض الحيوان والإنسان ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد فتكا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية الحادة (سارس) ويسبب فيروس كورونا المستجد مرض فيروس كوفيد-19 [1]. وعليه فإن مرض كوفيد-19 كما عرفته منظمة الصحة العالمية هو "فصيلة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد العادية والخفيفة والتي لا تشكل خطرا على حياة الإنسان، إلى الأمراض الأشد خطورة على صحة المريض، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومتلازمة الشرق الأوسط الحادة (سارس) وكان قد تم اكتشاف أولى حلات كورونا كوفيد-19 في أواخر عام 2019 وبالضبط في ديسمبر منه في مدينة وهان الصينية، والتي تتمثل أعراضه في :

- الحمى الشديدة والإرهاق العام.
- السعال الجاف والمتواصل في بعض الحالات.
- الآلام والأوجاع في كامل أنحاء الجسم.
- احتقان الأنف والم في الحنجرة وحالات الإسهال.

ونظرا للتزايد الرهيب والكبير في أعداد الإصابات وانتشاره في عدد كبير من الدول، فقد عمدت منظمة الصحة العالمية إلى إعلان كورونا كوفيد-19 وباء عالمي في 11 مارس من العام 2020[2].

---

[1] "**فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، دليل توعوي صحي شامل**"، الأونروا، ص: 04.

[2] نصر الدين توات: "**أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على بعض المتغرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 04 العدد 01، 2020، ص: 86.

وفي الواقع فان فيروس كورونا كوفيد-19 الذي يثير القلق في الوقت الحاضر يسمى كذلك ب -sars cov2، أو فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة إذ لا يجب الخلط بينه وبين فيروس مرض السارس الذي كان الجميع متخوفا منه عام 2003، إذ أن فيروس SARS-COV2 هو الذي يتسبب في مرض كوفيد-19 نسبة إلى السنة التي اكتشف فيها، إذن مرض كوفيد-19 مرض معد يسببه مرض أخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروس كورونا[1]

وفيروس كورونا كوفيد-19 هو خطر وبائي عالمي، وجائحة تهدد البشرية جمعاء لأنه مرض تنفسي شديد العدوى ، ويمكن أن يتأثر به الناس من جميع الأعمار ، والأشخاص المصابون بأمراض القلب والأوعية الدموية أو مشاكل الجهاز التنفسي أو مرض السكري أو الذين يبلغون من العمر 60 سنة أو أكثر، هم أكثر غرضة للإصابة بالمرض و لديهم أعراض أكثر حدة، ويمكن أن يؤدي المرض إلى الموت ومن المهم أن يتابع الأفراد من هذه الفئة العمرية إرشادات الوقاية والعلاج أكثر من غيرهم، ولايزال فيروس كورونا المستجد مرض مجهول تتسابق المخابر الدولية من أجل الوصول إلى اكتشاف كيفية علاجه والوقاية منه[2].

ثانيا: النشأة، البنية وطرق عدوى كورونا (كوفيد-19)

وسنتطرق فيما يلي إلى نشأة الفيروس والطرق المختلفة لانتقال العدوى.

1-**نشأة الفيروس كورونا كوفيد-19:** في 31 ديسمبر 2019 تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات التهاب رئوي مجهولة المصدر تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي، وتم تحديد فيروس تاجي مسؤول عن هذا المرض التنفسي و في 07 جانفي من سنة 2020 اطلق عليه اسم SARS COV2 وتطور هذا الوباء بشكل مضطرد، وتزايدت عدد الإصابات والأشخاص المتضررين به، أولا ظهر في الصين ثم انتشر إلى بلدان أخرى، ومعظم الحالات في بادئ الأمر كانت متعلقة بالسفر إلى الصين والعودة من الصين ، وأدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة طوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020، لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي، كان يعتبر معتدلا في ذلك الوقت 30 جانفي 2020، وبناءا على توصية من نفس اللجنة أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد-19 جائحة عالمية وأعلن حالة الطوارئ العامة ذات الاهتمام الدولي[3].

رغم ظهور الحالات الأولى في ووهان الصينية إلا أن إشكالية المنشأ لا تزال تلقي بظلالها على الساحة العالمية فقد تم تداول الاتهامات، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول نشأة الفيروس هل هي نشأة

[1] Dectionary- terminologique of covid-19 Terms (Anglais –Français-Arab), 2020, P : 16.

[2] سفيان خلوفي، كمال شريط، "**أثر جائحة كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة خلال النصف الأول من سنة 2020**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 2 -خاص، فيفري 2021 ص: 91.

[3] سفيان خلوفي، كمال شريط، "**إدارة المخاطر الوبائية: جائحة كورونا – كوفيد19 (تجربة الصين أم جمهورية كوريا)**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد14، عدد 02، 2020، ص: 571.

طبيعية بانتقال الفيروس من الإنسان إلى الحيوان أم أنها فيروسا مصنعا، كما أن الاتهامات امتدت لتشمل إيران التي اعتبرت أن الولايات المتحدة أعلنت عليها حربا بيولوجية.

فقد جاءت أولى اتهامات على لسان ديبلوماسي صيني، ليجان زاو، والذي وجه الاتهامات للولايات المتحدة بأن الجيش الأمريكي من المحتمل هو من يكون قد أتى بالفيروس إلى الصين، حيث نشر الديبلوماسي الصيني مقطع فيديو قال فيه روبرت ريفلد مدير المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منهاCDC، في جلسة استماع في الكونغرس أنه تم اكتشاف الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك قبل أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية رسميا عن وجود وفيات بهذا المرض، وهو ما دفع بزاو لتوجيه عدة تساؤلات لروبيرت فيلد متمثلة في السؤال عن متى وقعت أول حالة إصابة بالفيروس في الولايات المتحدة ؟ كم عدد الأشخاص الذين أصيبوا؟ ما أسماء المستشفيات التي استقبلت المصابين بفيروس كورونا؟[1]. كان رد المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على عرض وزير الخارجية الأمريكي ميشيل بومبيو بإرسال مساعدات لإيران هو أن الولايات المتحدة متهمة بإنتاج فيروس كورونا لشن حرب بيولوجية ضد خصومها.

وبعد انتشار المرض والفيروس تعددت الاتهامات الأمريكية بأنه لديها أدلة تثب بأن الفيروس كورونا الجديد تم تصنيعه في مختبر في ووهان بالصين وقد جاء رد منظمة الصحة العالمية والذي أكد أن فيروس كورونا الجديد طبيعي المنشأ وقال نحن متأكدون من أن هذا الفيروس طبيعي المنشأ "استمعت مرارا وتكرارا إلى العديد من العلماء الذين نظروا في تسلسل جينوم الفيروس ويعتقد العلماء أن الفيروس القاتل انتقل من حيوان إلى البشر عندما ظهر في الصين أواخر العام وربما في سوق ووهان لبيع الحيوانات البرية [2].

2-البنية التركيبية وعدوى فيروس كورونا كوفيد-19: وكما سبق ذكره سابقا فإن فيروس كورونا هو من الفيروسات التاجية، غير أن له تركيبة بنوية خاصة، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (1-2): التركيبة البنيوية لفيروس كورونا كوفيد-19

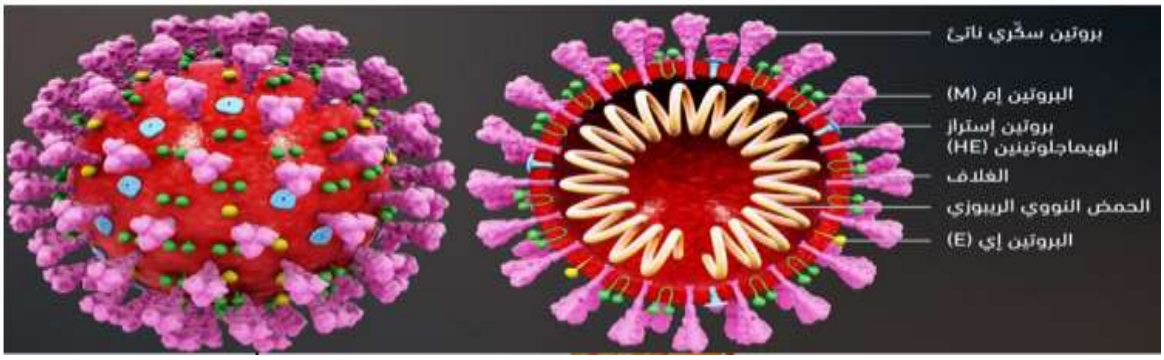

المصدر: طارق الدريدي، "**جائحة كورونا كوفيد-19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030**"، نشرية الأليسكو العلمية، العدد 02، جامعة اليرموك، الأردن، يونيو2020، ص ص: 16، 17.

[1] مجدي حمدي: "**كورونا شبكة المفاهيم، وخرائط الانتشار**"، المعهد المصري للدراسات، جوان 2020 ، ص: 11.

[2] **المرجع نفسه** ص: 12.

يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره من 50 إلى 200 نانو متر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس DNA وكباقي الفيروسات التاجية، يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتين Sالذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس ويمنحه الشكل التاجي المميز، كما تشير الدراسات إلى طفرات وراثية قد تكون طرأت على فيروس كورونا المستجد، ونتج عنها تغيرات في بنية الفيروس نتيجة تغير بعض الأحماض الأمينية، جعلته يرتبط بالمستقبلات وارتباطها بها وقد تكون لطفرات حدثت في موضع ارتباط الفيروس ساهمت في تطوره بشكل يسمح بالانتقال من الخفافيش إلى البشر[1] .

3-**طرق عدوى وانتقال فيروس كورونا:** يمكن انتقال عدوى الأمراض التنفسية عن طريق قطيرات مختلفة الحجم على النحو التالي:

- إذا زاد قطر جسيماتها على ما يتراوح بين 5و10 ميكرو مترات، فيشار إلى هذه الجسيمات باسم القطيرات التنفسية أما إذا كان قطرها يساوي 5 ميكرو مترات أو أقل، فيشار إليها باسم نوى القطيرات، ووفقا للبيانات الحالية المتاحة تنتقل العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 أساسا من شخص إلى شخص أخر عن طريق القطيرات التنفسية والمخالطة، وفي تحليل 75465 حالة إصابة بمرض كوفيد-19 في الصين لم يبلغ عن انتقال العدوى عن طريق الهواء[2].

وتنتقل العدوى عن طريق القطيرات عندما يخالط شخص شخصا أخر تظهر عليه أعراض تنفسية مثل السعال أو العطس مخالطة لصيقة في حدود متر واحد، مما يجعل هذا الشخص عرضة لخطر تعرض أغشية المخاطية (الأنف و الفم) أو ملتحمة العين لقطرات تنفسية يحتمل أن تكون معدية وقد تنتقل أيضا العدوى عن طريق أدوات ملوثة توجد في البيئة المباشرة المحيطة بالشخص المصاب بالعدوى، وعليه فإن العدوى بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 قد يكون إما عن طريق المخالطة المباشرة لأشخاص مصابين بالعدوى، أو بالمخالطة غير المباشرة بملامسة أسطح موجودة في البيئة المباشرة المحيطة وأدوات مستخدمة من طرف الشخص المصاب بالعدوى مثل الأدوات الشخصية[3].

- وفي سياق أخر مرض كوفيد-19 يكون انتقاله في الهواء ممكننا في ظروف وسياقات معينة تطبق فيها علاجات أو إجراءات داعمة مولدة للرذاذ أي التنبيب الرغامي، وتنطير القصبات، والمص المفتوح، وإعطاء

---

[1] سمية بن عمورة، رشيد هولي: "**تداعيات جائحة كورونا (كورونا COVID-19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، مجلد4، العدد03 ، سبتمبر 2020، ص: 225.

[2] منظمة الصحة العالمية، الموقع الرسمي، "**طرق انتقال الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19**"

https://www.who.int/ar/news-room/commentaries/detail/modes-of-transmission-of-virus-causing-covid-19-implications-for-ipc-precaution-recommendations .تاريخ التصفح : 2021/04/19

[3] منظمة الصحة العالمية، **مرجع سبق ذكره.**

علاج البخاخ والتهوية اليدوية قبل التنبيب، ووضع المريض في وضع الانكباب وفصل المريض عن جهاز التنفس الاصطناعي والتهوية غير الرغوية، بالضغط الموجب وفغر الرغامي، والإنعاش القلبي الرئوي[1].

وتتوافر بعض البيانات على احتمال أن تؤدي العدوى بمرض كوفيد-19 إلى عدوى معوية تكون موجودة في البراز، ومع ذلك هناك دراسة واحدة فقط زرع في إطارها الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 بأخذ عينة براز واحدة ولم يبلغ حتى الأن عن انتقال العدوى بهذا الفيروس من البراز إلى الفم.

حتى الآن، تفيد بعض المنشورات العلمية بوجود بيانات أولية على احتمال الكشف عن الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19 في الهواء، وبالتالي أشارت بعض المؤسسات الإعلامية إلى حدوث انتقال للعدوى بالهواء، ولا بد من توخي الحذر في تفسير هذه النتائج الأولية.

استناداً إلى البيانات المتاحة، بما فيها المنشورات الأخيرة المذكورة أعلاه، تظل المنظمة توصي الأشخاص المعنيين برعاية المرضى المصابين بمرض كوفيد-19 باتخاذ التدابير الاحتياطية للوقاية من القطيرات وتفادي المخالطة، وتواصل المنظمة أيضاً التوصية باتخاذ التدابير الاحتياطية لتجنب انتقال العدوى بالهواء في الظروف والسياقات التي تطبق فيها إجراءات وعلاجات داعمة مولدة للرذاذ[2].

المطلب الثاني: أثار جائحة كورونا على النظام العالمي

امتدت أثار جائحة كورونا على العلاقات الدولية لتحتم على العالم وبقوة إعادة النظر في العلاقات الدولية وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

أولا: النظام العالمي قبل جائحة كورونا

قبيل حدوث جائحة كورونا كان العالم، على أعتاب تغيير في بنية النظام العالمي، من نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام مازال في طور التشكل يتجه نحو التعددية القطبية تتنافس القوى الكبرى خلاله على مقدرات الهيمنة والنفود، في بنية النظام العالمي، مقابل محاولة القوى العظمى المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على الوضع الراهن، والداعم لتفوقها ونفودها، وكان أبرز دوائر التنافس والصراع التي تتمحور حول عدة نقاط من أبرزها الصراع حول الطاقة، ومتمثلة في الوقت الراهن البترول وقد عدت هذه الصراعات اكتشافات البترول والغاز الجديدة، كالصراع بين فرنسا وإيطاليا حول بترول ليبيا، كذلك الصراع بين الدائم بين الدول الكبرى حول النفوذ في الشرق الأوسط خاصة بين الولايات المتحدة والصين حول مختلف القضايا الدولية، ونذكر منها مبادرة الحزام والطريق، دون إن ننسى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين وظهرت ملامحها في الفرض المتبادل للتعريفات والضرائب الجمركية، قد رفع من حدة الصراعات كذلك عودة روسيا وصعودها ومحاولتها استعادة أمجاد

[1] منظمة الصحة العالمية، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

الاتحاد السوفياتي و صعود الاقتصاد الصيني كأحد ابرز أقطاب النظام العالمي الجديد، ويتضح إن جائحة كورونا جاءت على عالم يعج بالتغيرات والتنافس، خلال تشكل ملامحه الجديدة، الأمر الذي جعل البعض يضع كورونا ذاتها ضمن أدوات التنافس والصراع بين الدول الصاعدة و الدول العظمى في العالم[1].

ثانيا: انعكاسات أزمة كورونا على النظام الدولي

أثرت كورونا على عدة جبهات وعلى عدة أصعدة وهو ما سنتناوله في هذا العنصر بحيثيات أكثر دقة.

1-التأثير على التفاعلات الدولية: كشفت هذه الجائحة العالمية الضعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر و الأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية و الإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول على رأسها العلاقات المتوترة بين واشنطن و بيكين، ولقد أفرز هذا الموضوع العديد من الفرضيات مآل التوازنات الدولية في ظل أزمة فيروس كورونا، فهناك من أقر أن مراكز النفود والقوة ستتحول من الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دول أسيوية على رأسها الصين، حيث نجحت الصين في السيطرة على فيروس كورونا كوفيد-19 من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر طرق رقمية مبتكرة وقدمت نموذجا ناجحا وصاعدا مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، الأمر الذي أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة، والصين بوصفها قوة صاعدة إلى الواجهة وذلك في خضم تصاعد الجدال حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها[2].

2-عودة الدولة الوطنية: من أهم تداعيات كورونا هو تعزيز الدولة الوطنية، وترسيخ قيم المواطنة، في ظل تصاعد الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الدول وسياسات الحجر، والحجز، والعزل التي تبنتها الحكومات، بل واعتماد الكثير منها على المؤسسات والأجهزة الأمنية العسكرية لفرض الالتزام بهذه الإجراءات، تعزيز قدرتها على التعامل مع فترات طويلة من العزلة الاقتصادية الذاتية، في مواجهة فكرة العولمة الاقتصادية ولو مرحليا وأظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف نفسه، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات في إسناد الفئات المتضررة من الأزمة وغيرها هذا في الوقت الذي كان يبشر كثير من الليبراليين الجدد بانحسار دور الدولة إن لم يكن موتها المؤكد، إن الدولة وعلى النحو الذي أثارته أزمة كورونا كوفيد-19 ستضطر إلى الرجوع إلى المساحات التي انسحبت منها بتخطيط وتدبير مسبقين لصالح الشركات الخاصة وأليات اقتصاد السوق، ففي أزمة سنة2008 تدخلت الدولة لضخ أموال ضخمة، وفرض القيود على

[1] هبة جمال الدين:" **جائحة كورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد وسياسات لدعم صانعي القرار المصري**"، سلسلة أوراق الأزمة، معهد التخطيط القومي، 2020، ص: 04.

[2] نورة الحفيان، سلطانة أمين: "**أزمة كورونا والنظام الدولي الانعكاسات والسيناريوهات**"، المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2020، ص: 02.

البنوك التي شارفت على الانهيار، وجرت معها الوضع الاقتصادي ككل إلى التدحرج ، ويتناقض هذا الأمر في الصميم مع أساس النظام الليبيرالي ولقد كشفت الأزمة الأخيرة عن أهمية إعادة دور الدولة الذي سبقت الإشارة إليه حيث أنه من المهم كذلك التوكيد على أن هذه الأزمة أيضا استوجبت إعادة الدولة إلى الساحة الدولية، وقد كشفت الأزمة عن بعدين مهمين في دور الدولة على الساحة الدولية، فالأول يمثل الاستفادة من تجارب الأخريين في التعاطي مع الأزمة كترشيد النفقات، في وقت تشح فيه الموارد، و الثاني هو كيفية تحقيق التوازن بين إدارتها للازمة الصحية والحفاظ على نشاطها الاقتصادي، ويبقى عودة الدولة مكسب مهم لكن يتوجب الحذر من آفة تمدد الدولة، خصوصا اذا لم تجد سلط رقابية وضابطة كما هو الأمر في عالمنا العربي المصابة بآفتي الاستبداد و الحيف الاجتماعي[1].

3-ضعف وهامشية الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية والدولية في مواجهة الوباء: بدت المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كان الشلل قد أصابها، أو غير مناسبة للتعامل مع أزمة عالمية بحجم وخطورة جائحة كورونا كوفيد-19 حيث بادر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إلى واصفا هذه الأزمة بأنها الأكثر تحديا والتي واجهتها الأمم المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، ومع هذا فإن استجابة المنظمة الدولية لها لم تتجاوز في أحسن الأحوال الدعوات إلى جمع الأموال، ودعوات الدول الغنية وتقديم المساعدات للدول الفقيرة، و النامية لاسيما الأفريقية واطلاق بعض مسؤوليها نداءات تطالب بوقف النزاعات والحروب في حين جاءت الاستجابة للوباء بالأساس من قبل الحكومات الوطنية ودون الوطنية ، ولم تحقق الأمم المتحدة ومنظماتها أي تعاون دولي يعتد به في مواجهة الأزمة، بينما بدت مؤسسات مثل مجلس الأمن الدولي غير مناسبة للتعامل مع مثل هذه الأزمات الخطيرة ، ناهيك عن التناقض الصارخ بين أعضائه الدائمين لاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الأزمة، وعرضت منظمة الصحة العالمية وهي أكثر المؤسسات المعنية بالأزمة إلى انتقادات كبيرة في تعاملها مع الأزمة بسبب الارتباك الذي ميز إدارتها لها، وتأخرها في تصنيف انتشار الفيروس بالجائحة، وتضارب التوصيات والنتائج الصادرة عنها بخصوص طرق الوقاية من الفيروس وسبل مواجهته كما تعرضت المؤسسات المالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لانتقادات هي الأخرى في إدارتها للجوانب الاقتصادية للأزمة في ضوء عدم قدرتها على التصدي للاضطرابات الشديدة التي تعرض لها النظام المالي العالمي بسبب جائحة كورونا- كوفيد19 والتي تم النظر إليها أنها نتاج العولمة والتي شجعتها هذه المؤسسات وحتى دفعت ببعض الباحثين إلى القول بانتهاء العولمة والبحث عن سلاسل توريد محلية[2].

4-أزمة كورونا كوفيد-19 على أواصر التشابك الاقتصادي: وضع وباء كورونا كوفيد-19 العولمة أمام اختبار حقيقي قاسي مع تقطع سلاسل التوريد الهامة، وتخزين المواد الطبية، واندفاع الدول اللي تقيد السفر،

[1] محمد بوبوش: "**تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي**"، مجلة حمورابي، العدد 33-34، 2020، ص ص: 45-49.

[2] فتوح هيكل: "**عالم ما بعد كورونا كوفيد-19 حدود التغيير المحتمل في النظام العالمي**"، تريندز للبحوث والاستشارات، الطبعة الأولى، 2020، ص ص:22-26

استوجبت الأزمة إعادة تقييم جوهرية لإعادة تشابك الاقتصاد العالمي، لم تسمح العولمة فقط الانتشار السريع للمرض بل عززت الاعتماد المتبادل والدول مما عرضها لصدمات غير متوقعة، ولأن تبينت للشركات والدول مدى ضعفها لكن الدرس المستفاد من الوباء، هو أن العولمة هشة على الرغم من منافعها، وتتجسد الميزة المطلقة للعولمة في خلق سوق مزدهرة مما ساعد المصنعين على بناء سلاسل توريد مرنة من خلال إحلال مورد محل أخر أو منتج بغيره عند اللزوم، ومن ميزات العولمة هو تقسيم العمل، وزيادة الكفاءة نتيجة التخصيص لكن خلال أزمة كورونا كوفيد-19 أصبحت الاقتصادات الوطنية جزء من سلاسل التوريد العالمية حيث كشفت الأزمة هشاشة نظام العولمة، حيث استطاعت بعض القطاعات الهامشية أن تتجاوز الأزمة، بينما كانت بعض القطاعات على حافة الإفلاس لأن مجموعة من الموردين الخاصة ببعض السلع التي تدخل ضمن سلسلة الإنتاج لم يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم وفي خضم الأزمة وتفكك سلسلة التوريدات انخفض الإنتاج العالمي مثلا من الحواسيب بحوالي 20% فيفري 2020 والهواتف الذكية حوالي 12 % ، وكانت الأزمة أشد تأثيرا على المواد اللازمة والموجهة للتصدير والمقصود المواد الطبية التي ستفاقم أزمة التوريدات وسيتوقف التبادل الدولي المعتاد من هذه المنتجات ومكوناتها[1].

5- تداعياته على الاتحاد الأوروبي: بالنسبة للاتحاد الأوروبي أصبح من الضروري أن يثبت أنه قادر على أن يفعل مثلما فعله في الأزمة العالمية سنة 2008 أو أكثر، وأن يحمي سبل عيش مواطنيه بدلا من البنوك، فبعد تصويت بريطانيا العام 2016 لصالح خروجها من الاتحاد الأوروبي، اكتشف القادة الحاجة إلى أوروبا اجتماعية، ثم نسوا مرة أخرى، ولا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتحمل ارتكاب هذا الخطأ مرتين، فالسياسة الكينيزية القوية لابد أن تخلق اتحادا نابضا بالحياة اقتصاديا وعادلا اجتماعيا، واذا ما تخلفت أو سقطت قوة عن الأخريين فإنها ستفقد الأسواق العالمية والنفوذ لصالح فاعليين جدد، إن أزمة كورونا كوفيد-19 رغم الجهود المبذولة فإنها سارعت في زيادة تفاقم الأزمة لصالح الصين والتي استغلت وجود هذه الأزمة من أجل زيادة تواجدها في دول التحاد الأوروبي والتي بذلت جهد كبير في إعادة النظر في سلاسل التوريد في القطاعات الحيوية[2].

ثالثا: النظام العالمي بعد كورونا

من المتوقع حدوث العديد من التغيرات على أصعدة عديدة في فترة ما بعد كورونا ويمكن رصده في النقاط التالية:

1-العولمة والتعاون التجاري: كان لانتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 السريع الأثر الكبير على بنية العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر بحيث شهد العالم تراجع الدور الأمريكي لصالح الصين في هذه الأزمة وهو ما حدث في إيطاليا عندما كنات المساعدات الصينية هي المساعدات الأولى التي وصلت إلى إقليم

[1] عثمان محمد عثمان: "**جائحة كورونا-ك وفيد19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 37، 2020، ص: 17.

[2] محمد الصالح جمال: "**تداعيات أزمة كورونا على العلاقات الدولية وعلى الأمن الدولي**"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا وهولندا، الموقع: https://www.europarabct.com/ تاريخ التصفح يوم 2021/05/06.

لامباردیا، دون إغفال محاولات روسيا التوسعية وتجسد ذلك في المساعدات الطبية إلى دول المتوسط، كما أبرزت كورونا هشاشة التعاون الدولي وشهدت موجات من الانكفاء على الذات والاهتمام بما يجري داخل الدولة، كما يرجح الباحثين تراجع معدلات التجارة الخارجية اتجاه أغلب الدول إلى تطبيق سياسات حمائية على منتجاتها كما يشهد العالم التوجه إلى عالم متعدد الأقطاب بسبب تراجع الدور الأمريكي والدور المتصاعد للصين والهند وروسيا، بالإضافة إلى محاولة التقليل من أثار العولمة هذا عن طريق إيجاد التوازن بين الاستفادة من العولمة مع الإبقاء على هامش كبير من الاعتماد على الذات[1].

2-إعادة النظر في السياسات الصحية: شهد العالم في الشهور الأخيرة تفشي واسع لفيروس كورونا كوفيد-19 وما نتج عنه من انهيار لبعض الأنظمة الصحية وقيام بعض الدول بالاستلاء على معدات طبية تعود لدول أخرى. ويمكن القول أنه ولأول مرة في التاريخ يحدث مثل هذه الأمور في أوقات السلم فما بالك في أوقات الحروب، وكنتيجة لذلك يتوقع في الأعوام المقبلة التي تلي أزمة كورونا كوفيد-19 أن تكون السياسات الصحية على رأس أولويات الحكومات المختلفة ولقد أظهرت الأزمة عجزًا شديدا للعديد من الأنظمة الصحية في بعض الدول الكبرى عن توفير منظومة رعاية صحية تسع جميع أفراد المجتمع، على اختلاف مستوياتهم المعيشية، حتى صارت بعد الدول تطبق ما يعرف باسم بروتوكول الحروب في الطب، وهو ما يقتضي التفضيل بين بعض المرضى، وقد يؤدي حتى في بعض الحالات إلى ترك العديد من المرضى يواجهون الموت المحقق، في سبيل إنقاذ البعض لآخر[2].

3-تحولات كبيرة متوقعة في نماذج عمل الشركات: وفي هذا الصدد ونظرا لتفشي فيروس كورونا كوفيد-19 وإجراءات العزل التي طبقتها الكثير من الدول أجبرت الكثير من الشركات والجامعات التوجه إلى العمل المنزلي، مستخدمين مختلف الوسائط والتقنيات الحديثة المتوفرة، كما أنه يتوقع أن يكون هناك تحولات هيكلية كبيرة للشركات على عدة مستويات منها في مجال العمالة التي أحالت أعداد ضخمة منها إلى البطالة، كما يتوجب على الشركات العمل على علم إدارة المخاطر، وهذا لعدم تكرار الأخطاء المرتكبة في مواجهة فيروس كورونا كوفيد-19 المباغت، كما شهد العالم الانهيارات الإفلاسات للشركات الصغيرة و المتوسطة[3] .

المطلب الثالث: انتشار فيروس كورونا في العالم

بعد أن كان المرض محصور في مدينة ووهان الصينية وبعض الدول الأسيوية في أوائل مارس 2020 وتحولت النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير في كل من بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، للتحول تركيز لإصابات الموكدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسارع عدد

[1] محمد أحمد عباس: "**ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا**"، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، ماي 2020، ص: 04.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 08.

[3] **المرجع نفسه**، ص: 18.

الإصابات المؤكدة والوفيات انطلاقا من شهر ماس 2020 يشهد العالم موجة شرسة لينتشر في جميع بلدان العالم بسرعة كبيرة.

الجدول رقم (2-1): الإحصائيات الإجمالية لفيروس كورونا كوفيد-19

الإصابات المؤكدة	حالات الشفاء	حالات الوفاة
156,659,312	133,960,872	3,268,629

المصدر: worldometers.info ليوم 2021/05/07

وفي الجدول أعلاه يظهر جليا انه في ظرف تقريبا عام ونصف من ظهور أول إصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 إلى اليوم سجل العالم حوالي 156 مليون إصابة بالإضافة إلى 3ملايين وفاة وهي تدل على خطورة هذا الفيروس الذي لايزال يحصد الأرواح في وقت لم تظهر بعد بوادر انفراج الأزمة القضاء على الجائحة رغم الجهود المضنية المبذولة من طرف الحكومات الهيئات الدولية للقضاء على هذه الجائحة. ويشير الشكل التالي إلى أخر إحصائيات انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 عبر العالم حسب البلدان الأكثر تضررا.

الجدول رقم (2-2): جدول يبين أخر إحصائيات انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 عبر العالم حسب البلدان الأكثر تضررا

البلد	إصابات	وفيات	معافى
أمريكا	33,365,100	593,972	26,094,195
الهند	21,485,285	234,071	17,597,410
البرازيل	15,003,563	416,949	13,529,572
فرنسا	5,728,090	105,850	4,786,973
تركيا	4,977,982	42,187	4,626,799
روسيا	4,855,128	112,246	4,472,338
بريطانيا	4,428,553	127,583	4,240,475
إيطاليا	4,082,198	122,263	3,557,133
إسبانيا	3,559,222	78,726	3,239,382
ألمانيا	3,486,462	84,811	3,107,300
الأرجنتين	3,095,582	66,263	2,757,230

المصدر: worldometers.info ليوم 2021/05/07

ونلاحظ من خلال الجدول الانتشار الواسع لفيروس كورونا كوفيد-19 بعد أن كان منشأ هذا الفيروس اللعين في الصين انتقل إلى أوروبا كموطن ثاني للجائحة، إلا أنه واصل الانتشار والتوسع حول باقي دول العالم

حتى اختفت الصين من تصنيف أكبر الدول المتضررة، لكنه واصل الانتشار في دول أسيا الوسطى وتحت وقع وتأثير الوفيات الكبير والمتزايد بصفة رهيبة، فإنه كان من الضروري على الدول والبلدان الحد من حركته على الرغم من أن هذا الإجراء هو يتنافى ومبادئ العولمة، حيث أعلنت العديد من الدول عن طوارئ صحية لم يشهد لها العالم مثيل، متخذة بذلك عدة إجراءات وتدابير بهدف الحد من سرعة انتشار الفيروس حتى بات العالم في الشهور الأولى من الجائحة في حالة إغلاق شبه تام، وقبل التطرق إلى حالات الإغلاق لابأس أن نرجع قليلا إلى بدايات المرض وانتشاره. حيث أنه كانت مجموعة من الأحداث المتسارعة التالية[1]:

– 31 ديسمبر 2019 أبلغت اللجنة الصحية لبلدية ووهان الصينية عن مجموعة حالات إصابة بالالتهاب الرئوي بالمدينة الواقعة في مقاطعة هوباي أدى لاحقا إلى اكتشاف فيروس كورونا كوفيد–19؛

– 1جانفي 2020 أنشأت منظمة الصحة العالمية فرق دعم وإدارة الحوادث في مختلف مقاره وهذا لوضع المنظمة على مسار طارئ للتصدي للجائحة.

– منظمة الصحة العالمية في 4 جانفي 2020 تنشر على وسائط التواصل الاجتماعي عن مجموعة من الإصابات دون تسجيل وفيات في ووهان.

– في 05 جانفي تبنت أول خبر عن الفيروس في صفحتها أخبار فاشيات وهو منشور تقني رئيسي موجه للأوساط الصحية.

– 10جانفي 2020 منظمة الصحة العالمية تصدر حزمة من الإرشادات المتكاملة حول كيفية اكتشاف الحالات ومعالجتها وكانت كل التحليل تشير إلى عدم انتقاله بين البشر بناءا عن المعلومات والخبرات المشتقة من الفيروسات السابقة (MER COV SARS).

–12جانفي 2020 الصين تنشر على الملأ التسلل الجيني للفيروس.

– 13جانفي 2020 المسؤولون في تايلاند يؤكدون أول إصابة بمرض كورونا كوفيد–19 وكانت أول حالة تسجل خارج الصين.

– 14جانفي 2020 منظمة الصحة العالمية تصرح بالإمكانية المحدودة للعدوى بواسطة فيروس كورونا كوفيد–19 (41 حالة مؤكدة) بين أفراد الأسرة الواحدة بشكل أساسي، وإلى احتمال حدوث فاشية أوسع نطاقا ليس مستبعدا.

– 21–22 جانفي 2020 خبراء منظمة الصحة العالمية من مكاتبها الإقليمية في الصين وغرب المحيط الهادي يقومون بزيارة ميدانية قصيرة لووهان.

[1] أسامة أبو الرب، الجزيرة نت، "**قصة كورونا في ذكرى ظهوره الأول. كيف لاعب كوفيد–19 العالم لعبة القط والفأر؟**" الموقع: https://www.aljazeera.net/ تاريخ التصفح يوم: 2021/05/06.

– 22 جانفي 2020 بعثة منظمة الصحة العالمية تؤكد حدوث عدوى وانتقالها بين البشر مع وجوب اجراء دراسات معمقة.

– 23جانفي 2020 اجتماع طارئ لمنظمة الصحة العالمية من اجل دراسة الوضع الصحي واحتمال تحول الفيروس إلى جائحة تشكل قلق دولي.

– 11 تسمية المرض الذي يسببه فيروس كورونا كوفيد–19.

– 14 فيفري 2020 فرنسا تعلن أول إصابة بفيروس كورونا كوفيد–19 في أوروبا.

– 26 فيفري 2020 ظهور أول حالة كورونا كوفيد–19 في أمريكا اللاتينية.

– 29 فيفري 2020 الولايات المتحدة تعلن عن أول وفاة بفيروس كورنا كوفيد–19.

– 11 مارس 2020 منظمة الصحة العالمية تعلن عن فيروس كرونا كوفيد–19 يشكل جائحة انطلاقا من قلقها البالغ إزاء المستوى المفزع لتفشي المرض، أيضا من التقاعس من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ليدخل العالم بعدها في حالة الرعب والخوف والهلع ووصل عدد الإصابات في الأشهر الثلاثة الأولى للجائحة إلى حوالي 800 ألف إضافة إلى 40الف وفاة وقد قامت معظم دول العالم كل دولة بحسب خصوصياتها بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي رأتها مناسبة من أجل الحد من انتشار هذا الفيروس ويمكن أن تطرق إليها فيما يأتي[1]:

– تعطيل المدارس والجامعات حيث عمدت معظم الدول إلى تعليق الدراسة في جميع الأطوار من الابتدائي إلى الجامعة وهذا محولة لتقليص وخفض التجمعات البشرية.

– توقيف وتعليق جميع الرحلات الجوية الداخلية والخارجية كما أوقفت جميع وسائل النقل بالسكك الحديدية سواء البرية والبحرية أو النقل بالسكك الحديدية وتعليق نشاط الأسواق اليومية والأسبوعية.

– تعليق وغلق دور العبادة فبالنسبة للدول الإسلامية فقد تم تعليق ووقف صلاة الجماعة في المساجد، هذا محاولة من الدول سواء المتقدمة، الناشئة والنامية، في كسر سلسلة العدوى لهذا الفيروس.

– فرض حضر تجوال وإقرار حجر صحي من جزئي إلى شامل في بعض الأحيان هذا من أجل التقليل من الاحتكاك والتجمعات البشرية إلى أقصى الحدود.

–توقيف النشاطات الصناعية في عدد كبير من المصانع التي أغلقت أبوابها والتي لم تصل إلى حد الإغلاق فإنها واصلت نشاطها بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية وهذا من أجل تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي.

[1] محمود عبد الهادي: "**كورونا الفزع المصطنع**"، الجزيرة نت، 2020، الموقع: https://www.aljazeera.net/ تاريخ التصفح 2021/05/06

إن الإجراءات المذكورة أعلاه والمطبقة من طرف الحكومات والدول المنتشر فيها فيروس كورونا كوفيد-19 أدخلت الناس في شبه حجر منزلي يتابعون العدد المتزايد للإصابات والوفيات على وسائل الإعلام في الأخبار والحصص التليفزيونية هذا خلق نوع من الفزع الزائد من هذا الفيروس تحت شعار ابقوا في بيوتكم وحافظوا على حياتكم.

المبحث الثاني: الحكومات والهيئات الدولية في مواجهة كورونا

إن أزمة كورونا ألقت بظلالها على العالم أجمع وبجميع مكوناته من دول وحكومات والهيئات الدولية والتي وجب عليها التحرك والقيام بخطوات عملية كما وجب عليها التعاون فيما بينها من اجل التصدي لهذه الجائحة التي زحفت العالم، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى كيفية تعامل بعض الهيئات الدولية مع الجائحة كما سنعرض تجارب بعض الدول في التعامل معها.

المطلب الأول: جهود الهيئات الدولية في مواجهة كورونا

تعاملت أهم الهيئات الدولية مع فيروس كورونا كفيد-19 من خلال مجموعة من التدابير الوقائية من جهة أو من أجل التخفيف من آثارها من جهة أخرى، وسنتعرض لأهم ما جاءت به أهم هاته الهيئات كما يلي:

أولا: صندوق النقد الدولي وفيروس كورونا

نظرا للانتشار الرهيب والسريع لفيروس كورونا كوفيد-19 والهلع المالي الذي يسببه وتحوله إلى أزمة الاقتصادية نظرا لسياسة الإغلاق الواسع الذي اتخذتها معظم دول العالم، كانت هناك ضرورة حتمية على صندوق النقد الدولي بحكم مهامه والتزاماته العالمية للتدخل والمساهمة في التخفيف من تبعات وأثار فيروس كورونا كوفيد-19، وهذا ما حدث فعلا فقد كانت استجابة صندوق النقد الدولي لازمة سريعة وبحجم مساعدات ليس لها نظير من أجل مساعدة البلدان وحماية أرواح الناس وأرزاقهم خاصة محدودي الدخل، فصندوق النقد الدولي في صدارة شبكة الأمان الدولية، ويعمل على تسخير كافة طاقة الاقتراض البالغة تريليون دولار في خدمة بلدانه الأعضاء.

فصندوق النقد الدولي استحدث برنامج طوارئ يدعم من خلاله عشرات الدول بقروض ميسرة لمساعدة هذه الدول للخروج من أزمة كورونا والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وسداد الديون أو فوائدها كأولوية لهذه الدول، بالفعل كانت هناك خيرات أخرى كتأجيل سداد القروض خلال فترة الأزمة، لكنه لم يلجأ إلى الخيار المثالي للدول المدينة من اللجوء إلى الاقتراض، وإن كان ميسرا كان لهذه الدول إن تضخ هذه الأموال باقتصادها أو بالوفاء بالتزاماتها باتجاه المواطنين من رواتب، حيث أن المزيد من القروض يؤدي إلى المزيد من المديونية[1].

[1] موسى شتيوي: "**جائحة كورونا وصندوق النقد الدولي**"، جريدة الغد، 2020، الموقع: https://alghad.com/ تاريخ التصفح يوم 2021/05/06.

1/ المساعدات المالية: ويمكن أن نوضح فيما يلي الجهود المبذولة من طرف صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 والتي يرتكز فيها على 05 مسارات والتي سنتطرق إليها فيما يلي[1]:

- **التمويل الطارئ:** يستجيب الصندوق في ظل هذه الجائحة إلى عدد كبير وغير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من 102 بلد فقد قام صندوق النقد الدولي بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ أي التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأدوات التمويل السريع (RFI) مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار، ويتيح هذان التسهيلان لصندوق النقد الدولي تقديم مساعدات طارئة دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، ويطلق عليها اسم أداة التمويل السريع RFI من صندوق النقد الدولي، وتقدم أداة التمويل السريع مساعدات مالية عاجلة لكل البلدان التي تولجه موازيين مدفوعاتها احتياجات ماسة، وقد أنشأت هذه الأداة في سياق عملية الإصلاح وزيادة مرونة الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان الأعضاء.

ولتلبية احتياجات التمويل الكبيرة والملحة لدى البلدان الأعضاء بسبب جائحة كوفيد-19، تم مؤقتا رفع حدود الاستفادة من خلال النافذة الاعتيادية لأداة التمويل السريع من 50% إلى 100% ومن 100% إلى 150% من حصة العضوية على أساس تراكمي، بعد احتساب عمليات إعادة الشراء لقروض مجدولة، وستطبق في حدود الاستفادة العليا لفترة 60 أشهر مبدئية من 06 أبريل إلى 05 أكتوبر 2020 ويجوز تنفيذها بقرار من المجلس التنفيذي.

وستظل في حدود الاستفادة من خلال نافدة التميل الكبيرة المخصصة للكوارث الطبيعية دون تغيير من حصة العضوية سنويا 133.33% منها على أساس تراكمي وذلك لاستخدامها في البلدان التي تقدر فيها الأضرار الواقعة في البلدان حوالي 20 %من إجمالي الناتج المحلي أو أكثر[2].

- **منح تخفيف أعباء الديون:** قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الموافقة على تخفيف أعباء خدمة الديون لـ 25 بلدا من خلال الاحتواء الائتماني، لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون(CCRT) بعد أن زادت موارده وذلك في اطار استجابة للمساعدة في التصدي لجائحة كورونا كوفيد-19، وهذا ما يتيح منحا لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها اتجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي الستة أشهر القادمة، ويساعدها على توجيه المزيد من الموارد الشحيحة للبلدان إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وغيرها من الجهود الإغاثة الضرورية، ويعمل الصندوق حاليا على زيادة موارد الصندوق

[1] **صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19**، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، 2020، تاريخ التصفح يوم 2021/05/06.
https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

[2] الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، **أداة التمويل السريع**، 2020. تاريخ التصفح: 2021/05/07
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/55/Rapid-Financing-Instrument

الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون على الدول الأكثر فقرا، والتي هي في الأصل تعاني من مشاكل اقتصادية، وهيكلية كبيرة حتى من قبل أن تأتي الجائحة والتي زادت من الطين بلة.

– **تخفيف أعباء المديونية الثنائية:** حيث أعربت السيدة مدير عام الصندوق النقد الدولي ورئيس البنك العالمي عن إدراكهما للعبء الثقيل التي تضعه الأزمة على كاهل البلدان منخفضة الدخل، حيث وفي 25 مارس 2020 وجها دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الديون على البلدان منخفضة الدخل والأكثر فقرا وهذه ستكون مبادرة قوية وسريعة الأثر وستحقق الكثير نحو حماية الأرواح والأرزاق لملايين من الناس الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، وقد استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة في 15 فريل 2020 بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية الرسمية المستحقة على الفقر البلدان واستجابة مؤسسة التمويل الدولية كذلك لهذه الدعوة حيث الدائنين من القطاع الخاص على عدم تحصيل مدفوعاتها للدين حتى نهاية العام بدون إعلان المقترضين متخلفين السداد[1].

– **تعزيز السيولة:** وافق الصندوق أيضا على إنشاء خط جديد للسيولة قصير الأجل SSL لتقوية الأمان المالي العالمي، ويشكل هذا التسهيل دعما مساندا ودورا قابلا للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز سياساتها وأساسيات اقتصادية قوية على المدى القصير.

–**تعديل ترتيبات الإقراض القائمة:** يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة والملحة الناشئة عن فيروس كورونا من تم إتاحة توجيه الموارد القائمة للإنفاق على المستلزمات والمعدات الطبية لاحتواء الفاشية.

2/ صندوق النقد الدولي وترشيد استخدام المساعدات المالية لمواجهة كوفيد–19: تسببت جائحة كورونا كوفيد–19 خسائر فادحة في الأرواح علاوة على ما أحدثته عن اضطراب اجتماعي واقتصادي بسرعة البرق متأثرة بسرعة انتشار الفيروس كورونا كوفيد–19 بصورة لم يشهد لها مثيل في التاريخ المتطور يعمل الصندوق عن كثب مع بلدانه الأعضاء لتلبية احتياجات التمويل الطارئ، وتقديم مساعدات طارئة وسريعة وهذا لمواجهة الأثار الرهيبة لوباء كوفيد–19، ولضمان وصول المساعدات وضمان عدم اتخاذها مسارات أخرى يواصل صندوق النقد الدولي حرية ضد الفساد للتأكد من استخدام الموارد في حماية الأرواح وعليه تظهر أهمية دوره في مساعدة البلدان اكثر من أي وقت مضى.

– **دور صندوق النقد الدولي في تحسين الحكومة ومكافحة الفساد:** في عام 2018 اعتمد صندوق النقد الدولي في إطار تعزيز مشاركته في القضايا المتعلقة بالحكومة منذ ذلك الحين ينخرط صندوق النقد الدولي في

[1] "**عام لا مثيل له**"، تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2020، الرابط: https://www.imf.org/ar/home

مناقشات أعمق أكثر صراحة مع البلدان الأعضاء حين يرى إمكانية تأثيرها هذه القضايا على عمل الاقتصاد، وتهديدها لمصالح المواطنين وتتم من خلال عدة قنوات[1]:

- **الرقابة في إطار المادة الرابعة:** تحلل الفرق القطرية المختصة في الحوكمة والفساد، وتقدم توصيات محددة لتعزيز الحوكمة الرشيدة.
- **برامج الإقراض:** تتضمن هذه البرامج شروطا تتعلق بالحوكمة التي كانت موطن الضعف ذات الصلة البالغة التأثير على البلد العضو لأهداف برامجه.
- **تشخيص حالة الحوكمة:** بدأ خبراء الصندوق إجراء دراسات تشخيصية مفصلة للمساعدة على تحديد الإصلاحات التي تعزز الحوكمة في مجموعة من المجالات، وتم حتى الآن استكمال، أو البدء في إعداد 10 تقارير من هذا النوع.
- **تنمية القدرات:** يقدم الصندوق مساعدات فنية وأنشطة تدريبية مكثفة في مجالات حوكمة المالية العامة، والرقابة على القطاع المالي، وحوكمة البنوك المركزية، وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وأطر مكافحة الفساد.

- **تعزيز الشفافية والمتابعة فيما يتعلق بتمويل الطارئ أثناء جائحة كوفيد-19:** في أعقاب جائحة كورونا يستوجب على الصندوق لاستجابة الطارئة من خلال تقديم التمويلات اللازمة للبلدان المتضررة وبالمقابل وجب عليه المتابعة الدقيقة لهذه الأموال وضمان وصولها إلى الهدف منها وفقا لإجراءات التالية:

- **طلب قيام السلطات البلدان بالتعهد والالتزام باستخدام المساعدات لأغراضها:** وهذا بالتزامها بخطاب النوايا بضمان استخدام المساعدات للغرض العاجل جدا والمتمثل في مكافحة الجائحة وتكون منشورة يمكن الاطلاع عليها على موقع الصندوق الإليكتروني.
- **تقييم أي إجراء:** يمكن أن يطلب إلى البلدان الأعضاء فيما يتعلق بإدارة المالية العامة ومكافحة غسيل الأموال، دون اقتران ذلك بتأخير لا داعي له في صرف المبالغ العاجلة المطلوبة، وطلب صندوق النقد الدولي للبلدان التي طلبت مساعدات عاجلة، منها تعزيز عملية إعداد التقارير عن الإنفاق المتعلق بالأزمة، وإجراء عمليات تدقيق مستقلة لاحقة بالإنفاق المرتبط بالأزمة، ونشر التقارير ذات الصلة، بالإضافة إلى ضمان شفافية المشتريات وذلك مثل عقود التوريد ومنع الفساد وتضارب المصالح عن طريق نشر معلومات الملاك المستفيدين من الشركات التي ترسو عليها عقود التوريد.

- **التأكد من خضوع الموارد الطارئة لسياسة تقييم الضمانات الوقائية:** من خلال هذه التقييمات، تحصل الصندوق على ضمان معقول لوجود اطار للحكومة، وإعداد التقارير والضوابط لدى البنك المركزي يكفي الإدارة الموارد بكفاءة ومنها المبالغ المنصرفة من الصندوق وحيثما وجدت موطن القصور يقدم خبراء الصندوق توصيات محددة التوقيت يتابعون تنفيذها عن كثب، ونظرا لأن التمويل الطارئ يصرف مقدما فستتم هذه

[1] الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، "**كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة كوفيد-19**" 2020، الرابط: https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/30/how-imf-covid19-financial-help-is-used

التقييمات بعد صرف الموارد للبلد المعني، ولكن قبل الموافقة على أي تمويل لاحق بموجب أي اتفاق تمويلي متعدد السنوات من الإنفاق الأكثر تقليدية.

– مواصلة إدراج إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد في البرامج كجزء من تنفيذها الجاري الإطار الحوكمة المعزز لعام 2018: كثير من البلدان التي تتلقى مساعدات طارئة حاليا إما لديها بالفعل اتفاقيات تمويلية متعددة السنوات مع الصندوق أو تسعى للإنفاق عليها في وقت قريب، وتعتبر هذه الاتفاقيات متعددة السنوات أنسب من التمويل الطارئ لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا المسؤولة عن ضعف حوكمة الفساد.

ثانيا: البنك العالمي وجائحة كوفيد-19

في خضم جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تشكل جائحة كورونا تهديد للحياة، وسبل كسب العيش، والاقتصادات بالكامل، وقد قطع العالم خطوات هائلة في سبيل الحد من الفقر المدقع في العقود الأخيرة، ولكن مع تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 قد يدفع بحوالي 100 مليون شخص إلى براثن الفقر عام 2020 وبحلول 2030 فإن ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين قد يعيشون في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والعنف.

ويعمل البنك الدولي عن كتب مع البلدان لتقديم المساعدة حيثما تمس الحاجة إليها، وبالإضافة إلى التمويل في هذه الأوقات غير المسبوقة في الأوضاع الصحية الحرجة يلتزم البنك العالمي ويتوقع تقديم مساعدات تصل إلى حوالي 100 مليار دولار حتى جوان 2021، وهذا التمويل مصمم خصيصا لتلبية حاجات الدول التي تواجه صدمات على الصعيد الصحي والاقتصادي نتيجة لتفشي فيروس كورونا كوفيد-19، ويعتبر البنك العالمي في وضعية ونتيجة لسنوات من الخبرة والشراكة العالمية، أن يجعل البنك في وضع فريد يمكنه من مساعدة البلدان للتصدي لهذه الأزمة وفي ما يلي يمكن إن نتطرق بشيء من التفصيل لأدوار البنك العالمي في التصدي للجائحة[1].

1/ عام 2020 جائحة كورونا كوفيد-19 تصرب بقوة: حيث ضربت البلدان في جميع أنحاء العالم وفرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية وأدت إلى إغلاقات واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات الأعمال والمدارس وفقدان الوظائف وتواجه تقريبا هبوط غير مسبوق في النشاط الاقتصادي. ووقفت مجموعة البنك العالمي في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة، ففي مارس 2020 وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تسهيل جديد سريع لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز تعافيها الاقتصادي وأطلق البنك الدولي المجموعة الأولى من المشروعات، و في إطار التسهيل في افريل من العام 2020 وبهدف تقوية الأنظمة الصحية ومراقبة الأمراض وتدخلات الصحة العالمية وللتخفيف من وقع الصدمة الاقتصادية سارعت مؤسسة التمويل وزيادة فرص الحصول على رأس مال لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها و دفع أجور العاملين لديها[2].

[1] **التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي**، سنة 2020، ص: 08. متوفر على: https://www.worldbank.org/

[2] **المرجع نفسه**، ص: 08.

2/ مجموعة البنك العالمي تقدم مساعدات على مدى 15 شهرا إلى غاية جوان 2021: لمساندة جهود البلدان لمكافحة فيروس كورونا كوفيد-19، وذلك من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وتفعيل خبرات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، ومساندة حلول القطاع الخاص المستدامة التي تشجع إعادة الهيكلة والتعافي، وقد دفعت الجائحة نحو 100 مليون شخص أخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020، وتعد البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة و الصراع والعنف معرضة على وجه خاص للتأثر بالتداعيات الصحية و الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وترتكز المساندة التي تقدمها في هذه الأوضاع على الاستثمار في جهود الوقاية، ومواصلة العمل في وقت الازمات، وحماية رأس المال البشري، ومساعدة الفئات المهمشة والأشد احتياجا بما في ذلك النازحون قسرا، وتعاني البلدان الأكثر فقرا والأشد تعرضا للمخاطر أيضا من انعدام الأمن الغذائي، حيث يشكل تعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات خطر الإمدادات الغذاء ولمواجهة هذا الوضع كان من الواجب على البلدان ضمان استمرار سلاسل الغذاء وعملها بشكل آمن، وساعد البنك العالمي تلك البدان على رصد تأثير الجائحة على قدرة السكان على شراء المواد الغذائية كما أيّد البنك إيجاد برامج حماية اجتماعية قوية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا للطعام وإمدادات الأغدية الأساسية، مع المساعدة في الوقت نفسه وقد تناولت المنتجات بحثية للبنك التأثيرات واسعة النطاق للجائحة[1].

3/ضمان النزاهة في تقديم المساعدات الطارئة لفيروس كورونا كوفيد-19: من خلال تقديم المساعدات المالية الطارئة يظل البنك الدولي ملتزما بالحفاظ على معايير ائتمانية قوية في اطار تمويل كوفيد-19، ويدعم البنك الجهود الحكومية الرامية إلى ضمان الشفافية بالنسبة للمشتريات والنتائج عند الحاجة، فيقوم المقترضون بتطبيق عمليات الشراء السريعة الطارئة المسموح بها، بموجب إطار المشتريات الخاصة بالبنك، بالإضافة إلى معالجة سلسلة التوريد، وإدارة المشتريات، وتنفيد العقود كما يساعد البنك في الوصول إلى الموردين الموثوق فيهم وهذا جميعه من أجل ضمان الحصول على المعدات الطبية والإمدادات الطبية، كما يدعم البلدان على الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات اللوجستية حسب الحاجة، كما يقوم البنك العالمي بمساعدة البلدان في تحليل السوق وقياس الأسعار، والعناية الواجبة بشأن الموردين ودعم البلدان في إدارة المخاطر وتنفيد العقود، ويحرص على تدابير الشفافية، وهذا كله في اطار برامج مشتريات يسيرها البنك(BFP)[2].

ثالثا: منظمة الصحة العالمية ودورها في فيروس كورونا كوفيد-19

ولكون أزمة كوفيد-19 هي أزمة صحية بالدرجة الأولى كانت لها أثار اقتصادية وكما كانت للهيئات الاقتصادية تدخل للحد من أثار الجائحة فمنظمة الصحة العالمية كان لها دور فعال في الحد من أثار جائحة كورونا من خلال:

[1] التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البنك العالمي، .Corruption and covid-19 الرابط:

https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/corruption-and-covid-19-response

1/إقامة شراكة عالمية من خلال إتاحة 120 مليون اختبارات كوفيد-19 السريعة: أعلن في إطار مبادرة تسريع أدوات مكافحة كوفيد-19 (مسرع) الإتاحة عن إبرام مجموعة من العقود والاتفاقيات من أجل توفير اختبارات كوفيد-19 السريعة والميسورة التكلفة والعالية الجودة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من بين المنظمات المشاركة في هذه الاتفاقيات الهامة المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومؤسسة بيل ميليندا عيتس، ومبادرة كلينتون لتوفير الصحة (CHAI)،ومؤسسة وسائل التشخيص الجديدة المبتكرة (FIND)، والصندوق العالمي، والمرفق الدولي لشراء الأدوية.

- تتضمن مجموعة أدوات الإتاحة الكاملة إرشادات أساسية للمنظمة بشأن استخدام اختبارات المستضد الشخصية السريعة وضمانات حجم يقدمها المصنعون للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

- تعكف المنظمة على تقسيم العديد من اختبارات المستضد السريعة التي يمكن أجراؤها في نقاط تقديم الرعاية بغرض إدراجها في القوائم المستعملة أثناء الطوارئ.

- يدعم كل من المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمرفق الدولي لشراء الأدوية ومؤسسة ووسائل التشخيص الجديدة المبتكرة ومبادرة كلينتون لتوفير الصحة وشركائهم، طرح الاختبارات بسرعة في أسواق العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

- توفير الاختبارات نتيجة الابتكارات بمبالغ منخفضة.

-توفير مبلغ 50 مليون دولار لتمكين البلدان من شراء الاختبارات الجديدة[1].

2/ إدارة الوباء المعلوماتي بشأن كوفيد-19: تعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع المنظمات الأخرى، محاولة منها الحد من تداول المعلومات المغلوطة والمضخمة حول هذا المرض والذي يعتبر أول وباء أو جائحة تستخدم فيه المعلومة المغلوطة بهذا الشكل، حيث جاء هذا المرض والعلم يشهد طفرة في عالم الاتصالات، ونذكر في هذا الصدد وسائل التواصل الاجتماعي والضرر الكبير والفزع الذي تسببها المعلومات الخاطئة والمظللة والتي يتعمد نشرها من هنا كان دور المنظمة وشركاؤها في التصدي لخطر المعلومة، وفي هذا الصدد وفي جمعية الصحة العالمية في ماي2020 اعتمدت الدول الأعضاء القرار ج ص ع -1 بشأن الاستجابة لجائحة كورونا كوفيد-19 ويعترف القرار بأهمية مواجهة الوباء المعلوماتي كجزء أساسي من جهود السيطرة على الجائحة داعية الدول في نفس الوقت على إتاحة معلومة موثوقة حول الجائحة، واتخاذ كل التدابير من أجل دحض المعلومات المظللة والخاطئة وتسخير التكنولوجيا الرقمية في شتى جوانب الاستجابة ، كما يدعو

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، "**مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19**"، 2020. تاريخ التصفح يوم 2021/05/06 الرابط:
https://www.who.int/ar/news/item/11-02-1442-global-partnership-to-make-available-120-million-affordable-quality-covid-19-rapid-tests-for-low--and-middle-income-countries

القرار المنظمات الدولية للتصدي للمعلومة المظللة، والتصدي للأنشطة الإليكترونية الضارة التي تقوض الاستجابة الصحية للجائحة[1].

3/الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حيث أن الجائحة تهدد تقويض المكاسب المحققة على مدى عقود ووفقا لدراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية و تعاني اكثر من 90 % من البلدان تعطل بعض خدماتها الصحية الأساسية بسبب الجائحة، وتعد جائحة كورونا كوفيد-19 بمثابة تذكير صارخ بالسباب التي تجعلنا ملزمين في الاستثمار في نظم صحية ونظم بيانات أكثر متانة تقوم على مبدأ الرعاية الصحية الأولية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وحسب المنظمة العالمية للصحة تهدف خطة العمل العالمية بشأن تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية إلى تسريع بتقدم البلدان صوب بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة و المحددة في أهداف التنمية المستدامة[2]

المطلب الثاني: الجهود الدولية من الدول والحكومات للتصدي لكوفيد-19

بعد التفشي السريع لفيروس كورونا دخل العالم في سباق مع الزمن من أجل التصدي لهذا الفيروس ومحاولة إيقافه متخذين مجموعة من الإجراءات والتدابير وسنستعرض بعض التجارب الدولية في هذا الخصوص:

أولا: التجربة الصينية

منذ اليوم الأول لانتشار الفيروس سعت الصين بما تمتلك من إمكانيات مهولة كدولة عظمى لعزل المدن المصابة بالفيروس مثل مدينة ووهان الصينية، ولقد شجعت الصين لتقديم نموذج للعالم في كيفية الحد من انتشار فيروس كورونا وعلاجه، اتسمت بالسرعة والكفاءة والابتكار القائم على أحكام الإغلاق وعزل المدن على عكس النموذج الأمريكي الذي اتسم بالتردد وتفضيل الاقتصاد على الصحة، حيث قامت الجهود الصينية في كيفية التعاطي مع الفيروس على أساس إحكام إغلاق الحجر الكامل للأشخاص، والمدن المصابة لمنع تفشي الوباء في باقي المدن الصينية.

وقد أظهرت الصين صرامة ربما لا يمكن تخيلها في بلد أخر في التعامل مع الفيروس، حيث فرضت السلطات إغلاقا كاملا للعديد من المدن التي تحتوي على الملايين من السكان، هذا على الرغم من التكلفة الباهظة التي يلحقها مثل هذا الإغلاق بالحياة الاقتصادية، واستخدمت برمجيات خاصة بتعقب الإشارات التي تبثها الهواتف المحمولة في هذا المضمار طورت دول أخرى حواجز الكرتونية تخبر حكوماتها حال انتقال الناس إلى مناطق العزل، والعزل المبكر مثل أحد من أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الصين للحد من انتشار الفيروس

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، "**إدارة الوباء المعلوماتي**"، 2020. تاريخ التصفح يوم 2021/05/06 الرابط:
https://www.who.int/ar/news/item/06-02-1442-managing-the-covid-19-infodemic-promoting-healthy-behaviours-and-mitigating-the-harm-from-misinformation-and-disinformation

[2] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، **رسائل المنظمة**، 2020. تاريخ التصفح 2021/05/06 الرابط:
https://www.who.int/ar/news/item/27-01-1442-who-s-three-messages-for-unga75

ولقد قيدت السلطات حرية حركة ما يقرب من 760 مليون نسمة وهو ما يمثل ضعف سكان الولايات المتحدة الأمريكية وكندا معا، حيث كان الحجر الصحي صارما للغاية، وتحويل جميع الحالات المشتبه فيها إلى صالات رياضية مراكز احتجاز كبرى، مع توفير رعاية صحية جيدة وفحوصات منتظمة.

رغم بروز اتهامات للصين بالتساهل مع الفيروس في البداية إلا أن السلطات الصينية فرضت إجراءات الغلق منذ بداية جانفي 2020 في مدينة ووهان ولقد أدى تفشي كورونا كوفيد-19 إلى تقويض تلك الطموحات العالمية لزيادة الإنتاج العالمي الكلي.

كما استعملت الدولة الصينية إمكانياتها الضخمة في إنشاء 14 مشفى لاستيعاب عشرات الألاف من مرضى كورونا، وعزلت الحالات المحتملة واستقدمت الألاف من الفرق الطبية إلى مقاطعة هوباي للمساهمة في علاج هذا العدد الهائل من المرضى والمصابين، كما لم تتردد السلطات في بكين على إغلاق المصانع وغيرها من المؤسسات الكبرى، وقد أعانها على ذلك فائض القدرة الاقتصادية، واحتياطاتها النقدية والمالية الهائلة.

ولقد أثبت الاستراتيجية الصارمة للصين قدرتها على قدرتها لمواجهة الأزمة فبعد أن وصلت الإصابات المسجلة يوميا إلى الألاف انخفضت إلى حدودها الدنيا وانحسار عدد الوفيات.

إن التجربة الصينية القائمة على الإغلاق الصارم وحصر الوباء وغير المصابين وحرق الوفيات ثم تعميمها في معظم دول العالم، حيث أصبح النموذج الصيني النموذج الأنجح والناجع والمتبنى في جميع دول العالم[1].

ثانيا: النموذج الأمريكي وأفضلية الاقتصاد

منذ بداية الأزمة تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع أزمة كورونا كوفيد-19 بين التجاهل والتقليل من مخاطر الفيروس، على الرغم من أن العلماء الأوبئة وخبراء الصحة الأخرون قد حذروا من خطر تفشي الوباء الفيروسي لعقود ،إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس الأمريكي من القول إن أزمة كورونا كانت غير متوقعة وأظهرت في نفس الوقت خوفه من الإغلاق العام، بعد طوال انتظار مميتة والتخبط في الفوضى والنكران اضطر البيت الأبيض إلى التعامل مع تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 واتخاذ الإجراءات الوقائية منه وذلك في اليوم الثاني من إعلان منظمة الصحة العالمية، إن فيروس كورونا كوفيد-19 هو جائحة تهدد البشرية جمعاء ولقد تأخرت إدارة الرئيس ترامب في التعامل مع الأزمة على الرغم من وجود تقارير استخباراتية تحذر من تفشي الفيروس، ولقد حصلت على معلومات من الصين، إن التحرك العملي الأول لترامب كان في جانفي 2020، إذ اصدر قرارا بحضر دخول معظم الأجانب الذين زاروا الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكن الحضر لم يشمل الأمريكيين المترددين عليها على الرغم من بداية انتشار الفيروس وارتفاع أعداد الضحايا إدارة الرئيس ترامب لم تتعامل بالصرامة الكافية بحيث واصل التقليل من المرض مخافة أن تؤثر إجراءات

[1] منصور عبد الكريم: "**تجارب عالمية لمواجهة تفشي وباء كورونا**"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات، 2020. تاريخ التصفح يوم 2021/05/06 الرابط: https://www.masarat.ps

الغلق الصارمة على الاقتصاد ونتيجة لذلك أهدرت الوقت وعوضا على العمل على تطوير إجراءات اشد صرامة لاحتواء الفيروس وبطاء انتشاره.

لقد أظهر عدم التعامل اللازم والمتأخر مع الفيروس مظاهر الأزمة، وكشف ضعف البنية الصحية الأمريكية، فقدان الألاف من الأمريكيين لوظائفهم وتتوقع بعض التقديرات عن وصول أعداد الأمريكيين العاطلين عن العمل إلى أكثر من 20%، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية يوم 4 أبريل رقما قياسيا في وفيات كوفيد-19 خلال يوم واحد على نحو يقترب من 1500 وفاة كما أكدت جامعة هوبكنز عن 200 وفاة كأعلى معدل يومي في العالم، وكان الرئيس الأمريكي قد اعلن في ديسمبر 2019 عزمه على تعليق المساعدات أمريكا لمنظمة الصحة العالمية متهما إياها بالتضليل بلاده فيما يتعلق باستمرار الرحلات الجوية إلى الصين، ومن الواضح أنه كلما كبرت الأزمة، زاد الوضوح الجلي أنه كلما كبرت الأزمة زاد الوضوح حول الارتباك والتردد والعشوائية التي تعامل معها ترامب في إدارة هذه الأزمة، على المستويات الداخلية والخارجية في ظل النجاح الذي يحققه الصين داخليا وخارجيا، وأطلق ترامب اسم فيرو الصيني على فيروس كورونا كوفيد-19 إشارة منه إلى مصدره، وبشكل عام فان الرئيس ترامب لم يقر بوجود مخاطر جسيمة على بلاده لمدة شهرين مفضلا استمرار النشاط الاقتصادي على الصحة العالمية، وحين ظهرت خطورة الوضع وقع حزمة من المساعدات الاقتصادية التي مررها الكونغرس بقسمة 2.2 تريليون دولار سنويا، دعما ماليا بقسمة 1200 مليار دولار، وقررت أيضا إدارة ترامب تفعيل قانون الإنتاج الدفاعي الذي يسمح له بالزام الشركات بإنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي الضرورية لمواجهة انتشار كوفيد-19، ولقد حاولت إدارة ترامب تغليب الاقتصاد على الصحة عبر رفض الإغلاق الكامل وتجاهل الخطر القادم من انتشار كوفيد-19 ، بحيث ارتقت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات في يوم 9 أفريل 435128 إصابة و وارتفاع عدد الوفيات إلى 14795، وهذه الأعداد تؤكد فشل الإدارة الأمريكية في التعامل مع الوباء بعدما حاولت الجمع بين الاقتصاد والصحة[1].

ثالثا: النموذج الكوري

تظل التجربة الكورية فريدة من نوعها في التعامل مع الوباء بطريقة تحافظ بها على الانفتاح الكامل للاقتصاد دون حدوث إصابات بحيث تظل التجربة الكورية مثار إعجاب على المستوى العالمي حيث حشدت الدولة الوحدات الحكومية الموجودة في وزارات الصحة، والرعاية والشؤون الخارجية والبلديات ومكتب الرئيس، ونتيجة لذلك كانت كوريا الجنوبية فعالة في اختبار مئات الألاف من الأشخاص عديمي الأعراض، ولقد استخدمت كوريا الجنوبية تطبيق تتبعا مركزيا CORONA100 والذي يباغ المواطنين على الحالات المعروفة على بعد 100 متر مكان وجودهم، والمثير للدهشة أن الثقافة التي رفضت في الكثير من الأحيان تمردا استبداديا قد تبنت إجراءات تداخلية بدلا من اتباع السياسة الصينة، لأن كوريا دولة ديمقراطية لها مجتمع مدني ملتزم وهو العامل من عوامل التصدي لفيروس كورونا كوفيد-19 حيث سجلت أدنى نسبة وفيات مقارنة بعدد

[1] منصور عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره.**

الإصابات، وأن عملية الكشف والاختبار الوسعة ساهمت في التقليل من أثار الوباء بحيث تعتبر كوريا الجنوبية من بين الدول القلائل التي استمر اقتصادها في النشاط ، والمقاهي والمطاعم مفتوحة، والمحالات التجارية والناس في حركة عادية و الحدود مفتوحة مع تطبيق إجراءات العزل و الحجر لمدة 15يوم لكل وافد، كما ساهم استعمال مختلف التطبيقات المتطورة في تتبع المصاب وكذلك يتم إرسال رسائل نصية كلما تمت تسجيل إصابة في منطقة معينة، لقد أثبت النموذج الكوري في مواجهة كوفيد-19 نجاحا باهرا من ناحية الاستعداد الجيد واستخدام التكنولوجيا في تتبع الإصابات واستخدام التجارب السابقة ، وعدم إغلاق المدن والمنشاة الصناعية والمصانع وفعاليته في مواجهة خطر الفيروس فقد تراجع معدل الوفيات والإصابات في رغم أن كوريا الجنوبية كانت مركز الوباء الثاني بعد الصين، ما يؤكد الاستعداد الجيد وتسخير مقدرات الدولة والمجتمع عامل مساعد في الحفاظ على الصحة العامة[1].

رابعا: النموذج الإيطالي

في عز انتشار كورونا حول العالم تحولت إيطاليا إلى مثال للمأساة الأوروبية في مواجهة فيروس كورونا كوفيد-19، بعد أن ضربت الجائحة أوروبا بشكل عام على وجه التحديد إيطاليا، ولقد توغلت الجائحة في كامل التراب الإيطالي مما أدى إلى انهيار القطاع الصحي والخدمات العامة فقد أدجى الوباء إلى شلل كامل في المرافق العامة وتحولت المدن إلى والقرى الإيطالية إلى جزر معزولة ولقد تعاملت الحكومة الإيطالية مع هذا الوباء بشيء من الاستهتار مع هذا الوباء وعدم الجدية كما كان الحال في عموم الدول التي عانت من هذا الفيروس، ولم تتخدد إيطاليا أي إجراءات احترازية، وأن بداية الوباء كانت من سياح صينيين أو إيطاليين عائدين من الصين و بالتحديد من مدينة ووهان، وبعدها بداتا عداد الإصابات في التزايد بشكل رهيب، ولقد تأخرت كثيرا السلطات الإيطالية في اتخاذ القرارات والإجراءات الاحترازية فقد سمحت وفي ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 باستمرار الأنشطة الرياضية والاقتصادية، البداية المتأخرة في التعامل مع الفيروس واستمرار النشاط الرياضي والاقتصادي والحركة العامة للسكان ساهم في انتشار الفيروس، وتعتبر مباراة أتلانتا وفالنسيا الإسباني بميلانو التي جلبت الكثير من أنصار البلدين في سانسيرو التي تقع في إقليم لامبارديا والمصدر الذي تفشى منه الفيروس في بداية الأمر.

مباراة في كرة القدم تحولت إلى سبب رئيسي في تفشي الوباء في كل من إسبانيا و إيطاليا، بعد أن سجلت السلطات في البلدين أعداد كبيرة في الإصابات بين المشجعين الذين حضروا المباراة، وقد وصلت في شهر مارس 2020 إلى حوالي 6500 إصابة يومية والوفيات إلى الف وفاة كمعدل يومي ثم بدأت بالتراجع، ومع اشتداد الأزمة أعلنت السلطات الإيطالية سلسلة من الإجراءات لمواجهة الفيروس ، فقد أعلقت المدارس والجامعات في 04 مارس في جميع أنحاء البلاد لمدة أسبوعين، كما قضت السلطات الإيطالية أن جميع

[1] **المرجع نفسه.**

المباريات والأنشطة الرياضية ستقام بدون جمهور ووراء أبواب مغلقة حتى 03 أفريل وهذا يشمل جميع المجالات بما في ذلك المجالات التي لم تتأثر بعد بانتشار أمراض الجهاز التنفسي شديد العدوى.

في 10 مارس فرضت الحكومة الإيطالية إجراءات جديدة ومنعت الإجراءات الأشخاص من مغادرة منازلهم باستثناء الذهاب إلى العمل أو التسوق لشراء الطعام، كما حضرت أي حركة داخل البلاد بخلاف أسباب تجارية أو صحية غير قابلة للتأجيل.

على مر التاريخ أدى إنكار الوقائع إلى حدوث الكوارث، حيث أنكرت إيطاليا واقع الكارثة فكانت الاستجابة متأخرة جدا فقد أصبحت في أيام فقط إيطاليا تحت حظر التجوال بعدما استشرى المرض، وأصبح أزمة وطنية بحيث انتشر في عموم البلاد وأصبحت إيطاليا في المرتبة الثانية بعد الصين في عدد الوفيات. وإن من بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدل الوفيات هو معدل العمر في إيطاليا حيث 23 %من السكان يتجاوز عمره 65 سن، إن استجابة السلطات الإيطالية كانت متأخرة إلا أنها قامت بأغلاق معظم الشركات وحظر التجمعات العامة في جميع أنحاء البلاد الإيطالية في 12 مارس 2020، لقد حاولت إيطاليا وقف انتشار الفيروس عبر إغلاق الحانات والمحلات التجارية، وكذلك المدارس والجامعات إلا أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة أي جاءت حتى فعل الفيروس فعلته.

لقد حصدت إيطاليا نتائج استهتارها بخطر فيروس كورونا كوفيد-19 الأكثر فتكا في العالم ، إن سياسة عدم الجدية والاكتراث التي تعاملت بها إيطاليا مع الفيروس يمكن أن تحسب على باقي أوروبا بمعنى أخر أوروبا برمتها لم تكن استجابتها للفيروس في الوقت المناسب ومن جهة أخرى فإن ضربات كوفيد-19 كانت قد عرت واقع مر فقد ابتثت هشاشة النظام الصحي في معظم دول أوروبا، بفضل السياسات النيوليبرالية التي ساهمت في بيع القطاع العام خصخصة الخدمات العامة، وتراجع الدولة في القيام بدور رئيسي في النشاط الاقتصادي ، ما قد يفتح الباب لإعادة تقسيم الدولة و الجهاز الحكومي في قادم السنوات[1].

[1] منصور عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره.**

خلاصة الفصل:

لقد شهد لعالم في ديسمبر 2019 بداية الشرارة الأولى لأزمة لم يشهد لها التاريخ مثيلا على الإطلاق فقد كانت أزمة كورونا كوفيد-19 أزمة متفردة فهي تعتبر مزيج من ثلاث أزمات، أزمة صحية، أزمة سياسية وأزمة اقتصادية. ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة فيروس كورونا كوفيد-19 في جانبه الصحي من حيث التعريف النشأة وطرق الانتقال العدوى، ففيروس كورونا هو فيروس معروف ضمن فيروسات التاجية الذي عرف من قبل غير أنه في عام 2019 ظهر بصيغه أكثر شراسة وخطورة من ذي قبل.

وكان لفيروس كورونا الأثر البالغ على النظام العالمي القائم فقد أظهرت أزمة كورونا كوفيد-19 أن كل الدول واجهت مصيرها المحتوم بنفسها، ولم نجد إثر لما يسمى التكتلات الاقتصادية أو العولمة أي كل الدول كانت تصارع في هذه الجائحة بمعزل عن العالم، فأزمة كورونا كوفيد-19 أدت إلى تراجع مفهوم العولمة لصالح الدولة القومية المحلية التي لعبت دور هام في مواجهة هذا الفيروس.

كما تطرقنا إلى تجارب أهم الدول التي عرفت ضربات قوية من فيروس كورونا كوفيد-19 واهم ما توصلنا إليه هو اختلاف التعاطي مع الفيروس في بداياته من التعامل معه بصرامة شديدة منذ البداية مثل ما حدث في الصين إلى التعامل بدكاء وحنكة كما حدث في كوريا إلى التعامل باستهتار كما حدث في الدول الأوروبية ولكن ما كان حوله الإجماع هو عمليات الغلق العام وإعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد حركة الأفراد عن طريق فرض الحجر الصحي المنزلي وإجراءات التباعد الاجتماعي.

الفصل الثالث: تحليل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على أداء الاقتصاد العالمي

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات الحقيقية

المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات المالية

تمهيد:

لقد سرعت الإجراءات الاحترازية والوقائية والتي اتخذتها معظم دول العالم محاولة منها التصدي ووقف فيروس كورونا كوفيد-19 إلى تحول هذا الأخير من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية أدخلت العالم في صدمة لامثيل ووقف عاجزا أمامها، فهذا الفيروس أدى إلى تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية وتوقف أخرى مما أدى إلى تراجع الطلب والاستهلاك العالميين، ولقد ذهب البعض بالقول أن آثار جائحة كورونا كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية كان لها وقع أكثر من أثارها الصحية، من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة ما مدى تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، عن طريق تحليل دراسة مجموعة من المؤشرات الحقيقية للاقتصاد عالمي، كذلك التطرق إلى مجموعة من المؤشرات المالية، وعلى الرغم من اختلاف المؤشرات الحقيقة عن المالية إلا أنها مرتبطة ارتباط وثيق مع بعضها البعض، فهي تتأثر وتؤثر مع بعضها البعض لقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات الحقيقية.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات المالية.

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات القطاعات الحقيقية

لقد تكبد العالم خسائر فادحة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالعديد من الأزمات الصحية والاقتصادية السابقة، وقد أضحت حتى حياة البشر في خطر نتيجة الانتشار السريع والمرعب لفيروس كورونا (كوفيد-19) وتحوله جائحة عالمية، ومن أجل معرفة الأثر الذي سببته ونزال تسببه الجائحة على الصعيد العالمي، سنقوم بدراسة وتحليل أهم تداعياتها السلبية على مجموعة من أهم المؤشرات الاقتصادية والحقيقية التي تحكم وتعبر عن مسار تطور مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. فيشر الشكل التالي إلى حجم العبء العالمي لانتشار الجائحة مقارنة بأوبئة سابقة.

الشكل رقم (3-1): العبء العالمي لفيروس كورونا كوفيد-19 مقابل الأوبئة السابقة

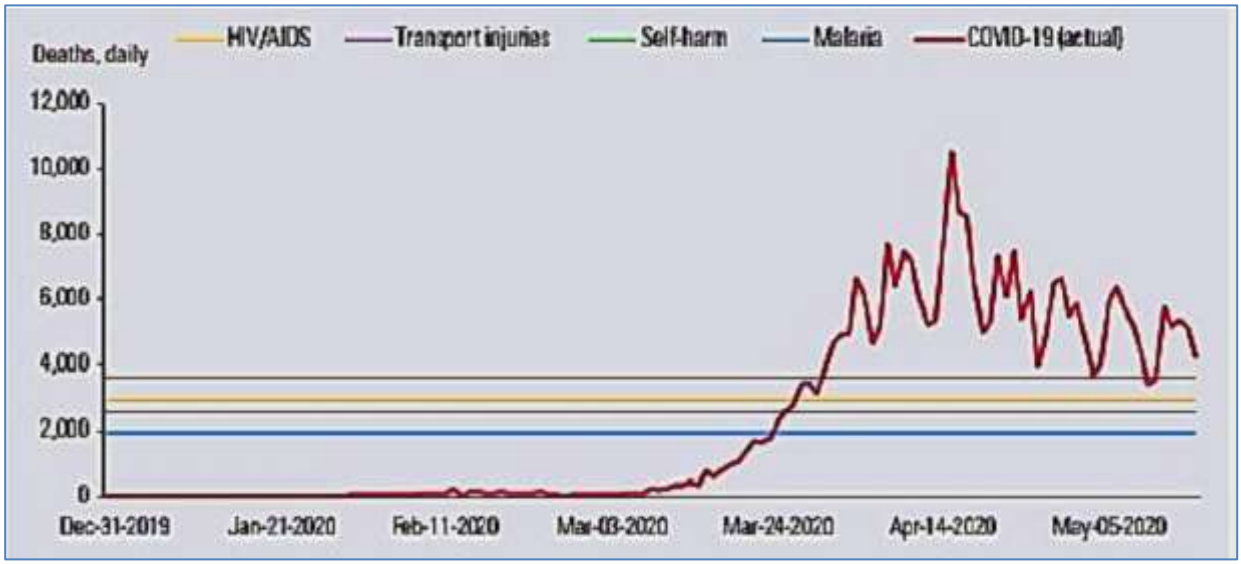

Source : COVID-19 AND HUMAN DEVELOPMENT Assing the crisis, Envioning the Recovery, 2020 HUMAN DEVELOPEMENT PRECPECTIVES, UNDP, 2020, P :04 http://hdr.undp.org

إن مرض أو باء كورونا أدخل العالم في حالة من الارتباك نتيجة انتشاره السريع وتأثيره على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن العبء العالمي مرتفع جدا مقارنة بباقي الأمراض والأوبئة السابقة الأخرى (مثل الإيدز، الملاريا، ...إلخ)، فهذه الأخيرة ورغم انتشارها فإن تأثيره يبقى محدود، أما فيروس كورونا فله صبغة عالمية مس كل منطقة من مناطق العالم، وجعلت شعوب وحكومات العالم تتحمل تكاليف باهظة في سبيل مكافحته والحد من انتشاره، إلا أن هلاك الملايين من البشر لايزال متواصل إلى اليوم، فقد تسبب الانتشار المفرط لوباء كوفيد-19 باضطراب اقتصادي عميق، فبالإضافة إلى حدوث انهيار كبير في مؤشرات القطاع المالي، فقد تضررت القطاعات الاقتصادية المختلفة أيضا بالجائحة، ويشير الشكل التالي إلى أهم هاته القطاعات تأثرا بجائحة كورونا (كوفيد-19).

الشكل رقم (3-2): الأثار السلبية لكوفيد-19 على قطاعات الاقتصاد العالمي

المصدر: موديز تحدد الآثار السلبية لكوفيد-19 على قطاعات الاقتصاد العالمي – مرصد المستقبل الرابط:
https://mostaqbal.ae/the-negative-effects-of-covid-19-on-of-the-global-economy/

من الشكل أعلاه يتضح أن فيروس كورونا كوفيد-19 مس جميع القطاعات الاقتصادية، بينما تروحت شدة التأثير من تأثيرات سلبية قوية إلى تأثيرات سلبية متوسطة، وضعيفة، كما أننا لاحظنا أن القطاعات الأكثر تضررا هي القطاعات المرتبطة مباشرة بحركة الأشخاص مثل قطاع السياحة والطيران، أما القطاعات الأقل تضررا نجد مثلا الصناعة الدوائية و بيع المواد الغذائية بالتجزئة.

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الهامة لقياس الوضعية الاقتصادية، للدولة وكذا قياس رفاهية الشعوب وعليه فإن أي تأثر في هذا الأخير، قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية، وفيما يأتي سنتطرق إلى أثر جائحة كورونا على هذا الأخير، والسيناريوهات المحتملة لتأثير الجائحة على الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تأثيرها على مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي.

الشكل رقم (3-3): تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على إجمالي الناتج المحلي في العالم

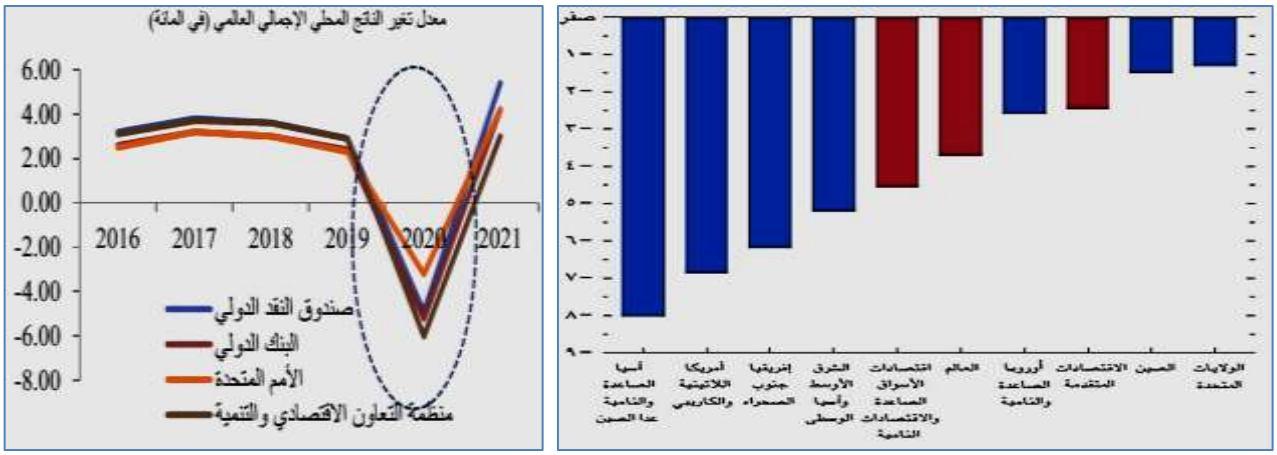

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2020 – تقرير أفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار الثاني عشر، أغسطس 2020، ص 10. متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar

- صندوق النقد الدولي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**"، يناير 2021، ص05 متوفر على: https://www.imf.org/

نلاحظ أن العالم في السنوات القليلة التي سبقت العام 2019 شهد معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فحسب تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح ما بين 2% و 4% كمعدل سنوي للنمو، لكن مع نهاية العام 2019 وبداية العام 2020 وظهور جائحة كورونا كوفيد-19 عرف العالم صدمة كبيرة أدت إلى تراجع الناتج المحلي العالمي، فحسب الشكل أعلاه يتضح جليا أن آثار وتداعيات جائحة كورونا كوفيد -19 كانت كبيرة وكبيرة جدا على الاقتصاد العالمي، فقد أحدثت الجائحة صدمة كبيرة على الناتج المحلي العالمي، مما تسبب في ركود وانكماش اقتصادي عالمي كبير فقد قدر صندوق النقد الدولي كما يبينه الشكل أعلاه التراجع بحوالي 4 % بينما قدرت منظمات عالمية أخرى متخصصة في الشأن الاقتصادي العالمي مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، البنك العالمي والأمم المتحدة مقدرة نسبة التراجع بـ 6 % ، الشيء الذي أضر بالعديد من الدول المتقدمة منها والنامية، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي الكلي، بما في ذلك الطلب على النفط المرتبط أساسا بمستويات النشاط الاقتصادي، وشهد العالم في تلك الفترة تراجع كبير في التجارة والإنتاج والاستهلاك، بسبب الإجراءات الاحترازية المطبقة من طرف الدول والتي أدت إلى حظر حركة النقل وغلق العديد من المصانع، كما نلاحظ كذلك من خلال الشكل أن أنه حسب توقعات الرسم البياني من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي يناير 2020، فإن هناك تباين بين الخسائر المسجلة ونسب التعافي المتوقعة وعموما فقد لوحظ من خلال الشكل أن أكثر الدول تضررا كانت الدول الصاعدة الأسيوية، بينما كانت أقل الدول المتضررة هي

الولايات المتحددة الأمريكية، الاقتصادات المتقدمة، فقد تمكنت هذ الأخيرة عموما من توفير وإقرار خطط دعم مساعدات ضخمة من أجل التخفيف من أثار الجائحة، كما ساهمت البنوك المركزية في التخفيف من حدة من خلال برامج شراء الأصول، وتوفير تسهيلات التمويل للإقراض، وفي بعض البلدان إجراءات تخفيض أسعار الفائدة. ونتيجة لهذا الدعم القوي من السياسات وتوقعات توافر اللقاحات في صيف 2021 على نطاق واسع كانت الخسارة المتوقعة للناتج مقارنة بتنبؤات ما قبل كورونا أصغر في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى ومن المتوقع أن تستعيد الولايات المتحدة واليابان معدلات النمو ما قبل جائحة كورونا (كوفيد – 19) قبل المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، بينما من المتوقع أن تتبع اقتصادات الدول الصاعدة كذلك مسارات تعافي متباينة حيث سيكون فرق شاسع بين الصين وبقية الاقتصادات من جهة أخرى، حيث هذا التباين يكون نتيجة تبيان هيكل الاقتصادات فالاقتصادات المتنوعة المرنة المتكيفة مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة فإنها ستكون سريعة التعافي أما الاقتصادات التي تعتمد على النفط والسياحة فإنها ستواجه توقعات مستقبلية عسيرة، خاصة مع استمرار انتشار الجائحة وطول أمد الإغلاقات توقع بقاء أوضاع السفر عبر الحدود على حالتها. ويشير الشكل التالي إلى أهم مؤشرات التي تعبر في مضمونها عن مختلف أوجه النشاط العالمي التي يتضمنها الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3-4): مؤشرات النشاط العالمي (الوحدة نسبة مئوية)

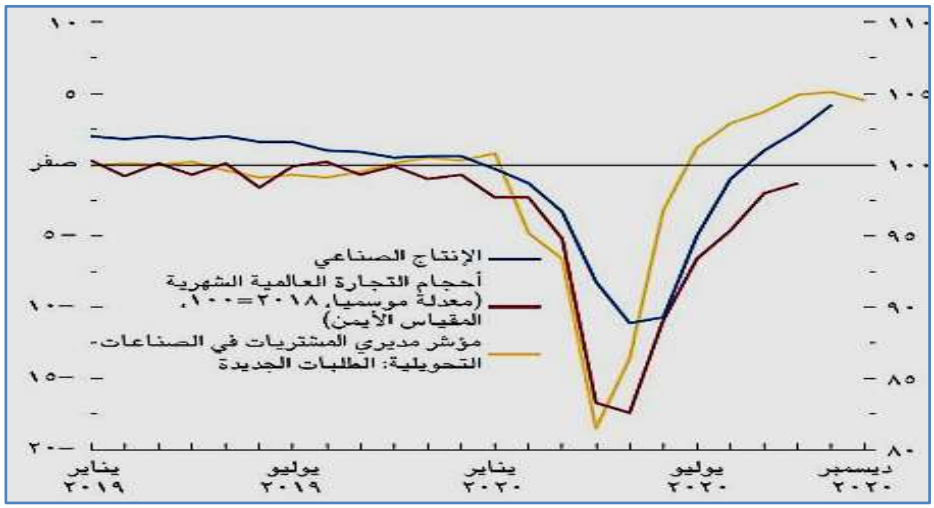

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات الاقتصاد العالمي، يناير 2021، ص 3، متوفر على: https://www.imf.org/

يبين الشكل أعلاه التراجع الكبير لمختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي، ولقد بلغت ذروة هذا التراجع خلال شهر أفريل من العام 2020 وهو الشهر الذي بلغت فيه جائحة كورونا (كوفيد -19) الذروة، من حيث الإصابات والوفيات والذعر العالمي، ومن بعدها مباشرة أي بعد شهر أفريل بات ملامح التعافي في الظهور، فقدد بدأت جل المؤشرات الاقتصادية في التحسن، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

– توقع توفر اللقاحات على نطاق واسع في الدول المتقدمة وبعض اقتصادات الدول الأسواق الصاعدة، في فصل الصيف من العام 2021، وفي معظم دول العالم في النصف الثاني من العام 2022، وهذا يعتبر إطار زمني مقبول مقارنة بالتوقعات السابقة، إضافة إلى توقع أن تصبح علاجات كورونا أكثر فعالية، هذه، كلها إشارات إلى إمكانية السيطرة على المرض واحتوائه قبل ظهور تحورات أخرى.

– إن الدعم الكبير والهائل من المالية العامة التي قدمته بعض البلدان لعام 2021، بما في ذلك الدعم المعلن عنه في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وإطلاق الموارد المالية من حزمة التعافي المعروفة باسم الجيل القادم للاتحاد الأوروبي، سيساهم في زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة مع انتقال الأثار المواتية للشركاء التجاريين، كما أنه من المتوقع أن تتراجع عجوزات المالية العامة في معظم البلدان في 2021 في ظل ارتفاع الإيرادات وتراجع النفقات مع حدوث التعافي. ويشير الشكل التالي إلى أهم السيناريوهات المحتملة للناتج المحلي الحقيقي العالمي لسنة 2025:

الشكل (3-5): السيناريوهات المحتملة للناتج المحلي الحقيقي العالمي لسنة 2025 (الوحدة %)

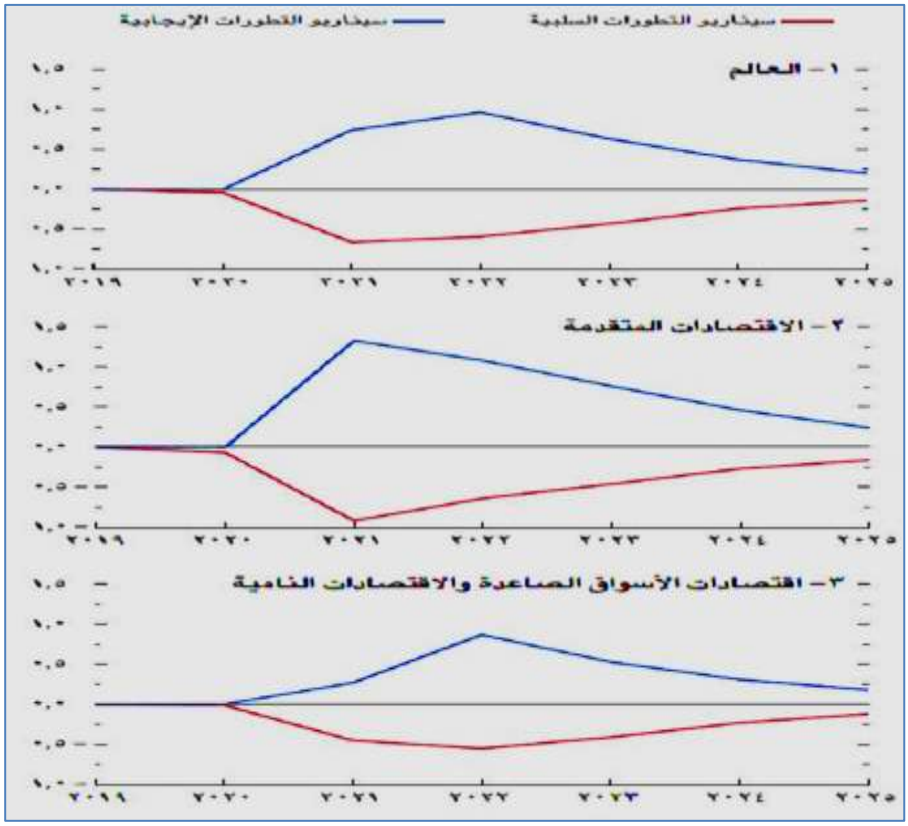

المصدر: صندوق النقد الدولي، "**مستجدات الاقتصاد العالمي**"، يناير 2021، ص:7. متوفر على: https://www.imf.org/

يعرض الشكل البياني السيناريوهات التقديرية للتطورات البديلة على النشاط الاقتصادي، فعلى مستوى التطورات الإيجابية يرتفع مستوى الناتج العالمي متجاوزا التوقعات في السيناريو الأساسي بنسبة قدرها 0.85% في 2021 ثم يتسع نطاقه حتى يصل إلى 1 % تقريبا فوق توقعات السيناريو الأساسي لسنة 2022، ورغم افتراض تعميم اللقاحات في مرحلة مبكرة في سيناريو التطورات الإيجابية فإن الدول المتقدمة ستحصل على اللقاحات قبل العديد من الاقتصادات الصاعدة، وبالتالي تتسارع وثيرة النشاط الاقتصادي في وقت أقرب في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021. وفي سيناريو التطورات السلبية يفترض أن تمضي عملية توزيع اللقاحات بدرجة أقل سلاسة مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع توافر اللقاحات في وقت لاحق في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على السواء ومع زيادة المقاومة المضادة لتلقي اللقاح حتى بعد توافرها على نطاق واسع. ومع ازدياد ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، من المفترض كذلك أن تشهد الاقتصاديات الصاعدة الضعيفة زيادات طفيفة في علاوة المخاطر. غير أنه من المفترض أن تكون البنوك المركزية في بعض الاقتصاديات الصاعدة ومعظم الاقتصاديات المتقدمة قادرة على منع أي تشديد في الأوضاع المالية. ويسجل النشاط العالمي انخفاض بنسبة 0.75 %مقارنة بالسيناريو الأساسي في 2021، لكنه يعاود الارتفاع نحو افتراضات السيناريو الأساسي لسنة 2022، ومرة أخرى نجد أن الانحراف عن السيناريو الأساسي أكثر وضوحا في الاقتصاديات المتقدمة في 2021 وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة في 2020.

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على التجارة الدولية

لقد تلقت التجارة العالمية ضربة قوية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد-19) نتيجة الإجراءات الاحترازية الوقائية المتخذة لمواجهة الجائحة، ومنها توقف مختلف وسائل النقل، التي تعتبر العمود الفقري للتجارة العالمية، والإغلاقات الكبرى التي مست المدن وتوقف العديد من خطوط الإنتاج الشيء الذي أثر على سلاسل القيمة العالمية، وفيما يلي سنقوم بتحليل مدى تأثر التجارة الدولية وكذلك سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم (3-6): تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على التجارة الدولية

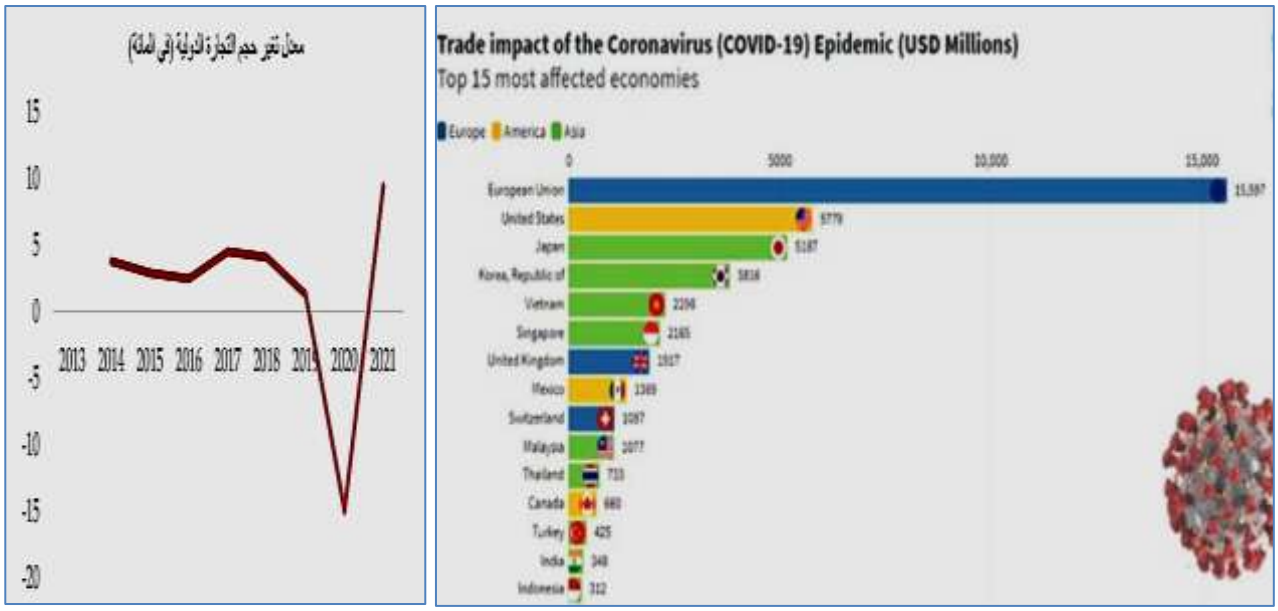

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

"**إدارة السياسات التجارية والمنظمات، الدولية أثر فيروس كورونا على التجارة العالمية**" –الأنكتاد– الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص: 4 متوفر على: https://unctad.org/

"**تقرير أفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار الثاني عشر– صندوق النقد العربي، أغسطس 2020، ص: 10 متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar

يوضح الشكل أعلاه حجم الخسائر والضرر الناجم عن جائحة كورونا (كوفيد –19) في اقتصاديات الدول مرتبة، وكما هو واضح في الشكل أن أكثر الدول تضررا هي: الاتحاد الأوروبي 15.6 مليار دولار، الولايات المتحدة الأمريكية بـ 5.8 مليار دولار، جمهورية كوريا الجنوبية بـ 3.8 مليار دولار ومقاطعة تايوان الصينية بـ 2.6 مليار دولار وفيتنام بـ 2.3 مليار دولار، وحسب الشكل أعلاه فقد توقعت منظمة التجارة العالمية، أن معدل التجارة الخارجية من السلع قد تراجع ما بين 13% و32 % في عام 2020 وهذا ناتج كما هو معروف عن إجراءات الإقفال وتوقيف حركة النقل العالمية، والتي انعكست مباشرة على معدلات التجارة العالمية، في حين تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تتعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21% و24 % في العام 2021 شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية، والتغلب على التحديات التي تواجه النظام التجاري متعدد الأطراف، والسيطرة على معدلات تفشي المرض. ويشير الشكل التالي إلى سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم (3-7): حلقة وصل رئيسية في سلاسل القيمة العالمية

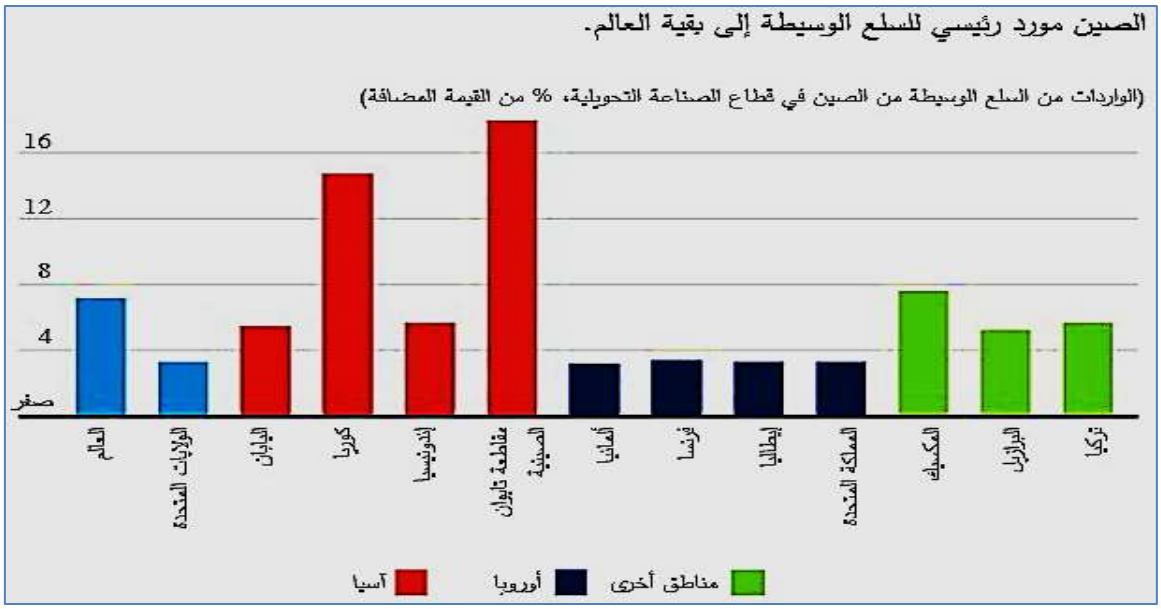

:

المصدر: حسابات صندوق النقد الدولي: باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية 2014، متوفر على: https://www.imf.org/

تسببت جائحة كورونا في أحداث صدمة في جانبي العرض والطلب وتزايد عدم اليقين وتراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين والذي تزامن مع حالات إغلاق جزئي واسعة النطاق عالميا وإجراءات الحجر الصحي وتقييد حركة الأفراد مما أدى إلى التأثير سلبا على النمو الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي، الذي بدوره يؤثر سلبا على عمليات سلاسل القيمة العالمية بأكمله وخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على الأجهزة الطبية، وحسب الشكل أعلاه فإن الصين وفي وصول أزمة جائحة كورونا إلى أوجها قد كانت هي المورد الرئيسي لمجموعة كبيرة من السلع حيث توجهت أنظار العالم جميعا إلى الصين حيث لعبت دور حلقة وصل في سلاسل القيمة العالمية، بحيث لم تتوقف عجلة التصنيع لديها رغم تأثرها الشديد بالأزمة كسائر الدول إلا أنها واصلت إمداد العالم جميعا بالسلع، خاصة المواد الطبية وسائل الحماية والوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19).

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الطيران والسياحة

إن قطاعي السياحة والطيران قطاعان لا يمكن فصلهما عن الأخر، فكل قطاع يعتمد على الآخر بصفة رئيسية، فلا يمكن لقطاع السياحة الازدهار دون قطاع الطيران، وكذلك الأمر لقطاع السياحة لا يمكنه الازدهار دون قطاع نقل متطور، وكليهما يعتمدان على حجم حركة الأشخاص، ونتيجة أزمة كورونا كوفيد-19، وتقييد حركة

الأشخاص، وتوقف حركة النقل، أدت إلى تأثر القطاعين بالإجراءات المتخذة من طرف سلطات الدول وهذا ما سنعرفه فيما يلي.

أولا: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على قطاع الطيران

يعد قطاع الطيران حاليا أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي جائحة كورونا، ويشير الشكل التالي إلى كيفية تأثر الرحلات الجوية بجائحة كورونا خلال الفترة فبراير-مارس 2020.

الشكل رقم (3-8): تطور عدد رحلات الطيران اليومية العالمية (فبراير – مارس 2020)

المصدر: علي صلاح: "**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا** "، أراء خاصة، العدد 04، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2020، ص: 11.

تؤثر أزمة كورونا على جميع الأنشطة الاقتصادية بدون استثناء، حيث أن انخفاض الطلب على معظم الأنشطة الاقتصادية أجبرت معظمها على التوقف لاسيما الأنشطة الخدماتية غير الضرورية، وفي مثل هذه الظروف توقفت العديد من الشركات على الأنشطة، وبقيت إلا الشركات الكبرى القوية التي تتحمل الصدمات، ويأتي قطاع السفر أو الطيران على رأس هذه الأنشطة التي منيت بخسائر فادحة، بسبب وقف أغلب الرحلات حول العالم حيث أن حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50% في نهاية شهر مارس من سنة 2020 مقارنة بمنتصف الشهر ذاته، وذلك كما هو موضح في الشكل، وقد قدر الاتحاد الدولي الجوي (ايانا) خسائر القطاع بنحو 113 مليار دولار مطلع مارس 2020 ونتيجة لتوقف حركة الطيران تراجعت الإيرادات على هذا النحو، وهذا كله بسبب إغلاق الحدود بين الدول وتعليق خدمات التأشيرات بما يشمل تأجيل كافة الأنشطة الرياضية والحج والاستشفاء والتربصات العلمية، والاستحمام، ولقد تعرضت بعض شركات الطيران الصغيرة للإفلاس بالفعل خلال الفترة الماضية كشركة الطيران البريطانية فلايبي التي تعد إحدى أكبر شركات الطيران الخاص في أوروبا، حيث أعلنت إفلاسها في مطلع مارس من العام 2020.

ثانيا: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على السياحة الدولية الوافدة

تبعا لتعليق حركة الطيران بتفشي جائحة كورونا من جهة، وكذلك إجراءات الغلق التي عرفها العالم من جهة أخرى، فإن السياحة الدولية شهد انخفاضا كبيرا خلال نفس الفترة كما يشير لها الشكل التالي.

الشكل رقم (3-9): توقعات 2020 منقحة – السياحة الدولية الوافدة، العالم (النسبة المئوية للتغيير)

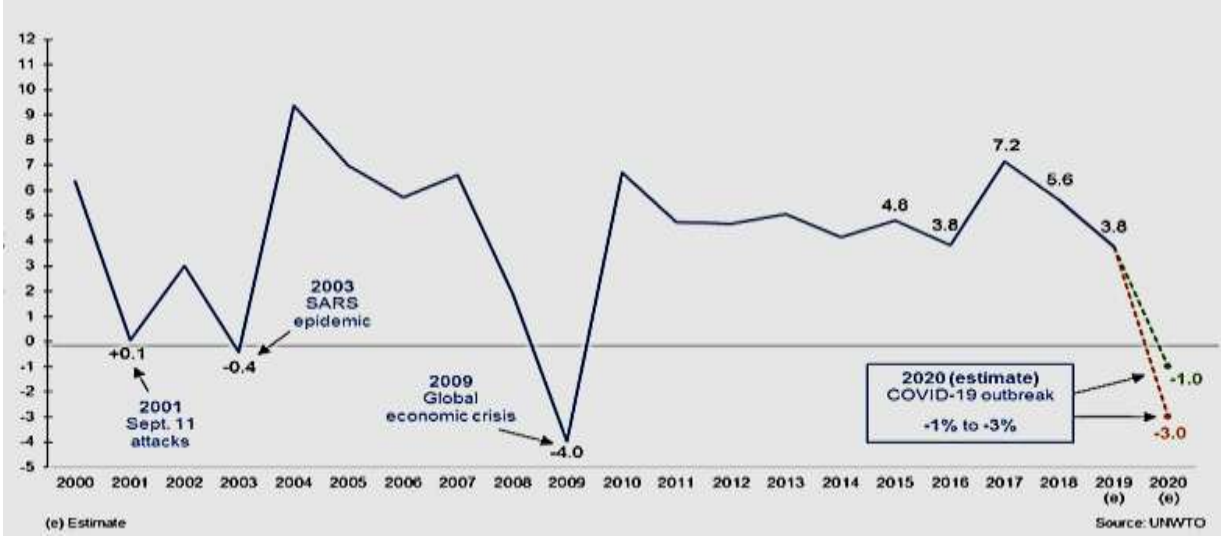

المصدر: https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism

شهدت السياحة العلمية نموا مستمرا في السنوات الماضية على الرغم من بعض الصدمات العابرة، ولم تعرف السياحة العالمية التراجع إلا في العام 2003 بفعل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وأثناء حرب العراق، وعام 2009 في خضم الأزمة المالية العالمية وسرعان ما كانت تعاود الانتعاش القوي في السنوات الموالية كما هو مبين في الشكل، فقطاع السياحة العالمي هو من أكبر القطاعات الاقتصادية تضررا من جائحة (كوفيد – 19)، وقد ظهرت أثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، لاسيما في الصين، و هي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الإنفاق، وفي غيرها من المقاصد الأسيوية والأوربية، كما أدت القيود المفروضة على السفر بالإضافة إلى إلغاء الرحلات الجوية أو الحد من تواترها، إلى تقليص كبير في عرض خدمات السفر (المحلية و الدولية)، في حين استمر التراجع في الطلب، ولقد قدرت منظمة السياحة العالمية في خضم الأزمة كوفيد -19 أن ينخفض عدد السواح الدوليين على مستوى العالم في العام 2020 بنسبة تتراوح ما بين 1% و 3% بدلا من نمو يتراوح ما بين 3 % و 4% ، تبلغ الخسائر التي توقعتها منظمة السياحة العالمية جراء أزمة كورونا (كوفيد-19) ما بين 30 و 50 مليار دولار من إيرادات السياحية الدولية، وسيكون تأثير تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 ملموسا بلا شك على

طول سلسلة القيم السياحية، ولقد تأثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جراء الأزمة ما يستدعي تدابير دعم وانعاش لقطاع السياحة في البلدان الأكثر تضررا.

المطلب الرابع: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على البطالة والتوظيف

جاءت جائحة كوفيد-19، فجرت العالم إلى أزمة صحية، لم يعرف لها مثيل مما أدي بالحكومات والدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية واحترازية، من بينها إغلاق المؤسسات الاقتصادية والمصانع، وفرض إجراءات الحجر الصحي المنزلي مما أدى إلى التأثير على عدد الوظائف حول العالم فيما يلي سنقوم بمحاولة معرفة مدى تأثير الجائحة على سوق العمل الدولية.

الشكل رقم (3-10): عدد المهددين بفقد وظائفهم بسبب أزمة كورونا حول العالم (مليون شخص)

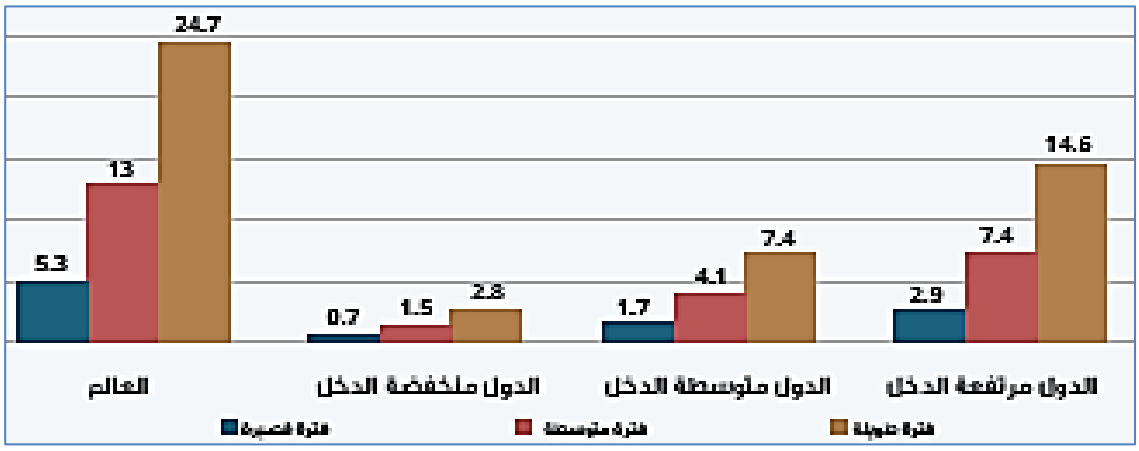

المصدر: منظمة العمل الدولية https://www.ilo.org/

تفضي إجراءات الغلق التي فرضتها العديد من الدول على الأنشطة الاقتصادية من أجل محاصرة الفيروس والقضاء عليه ووقف انتشاره، إلى فقدان العديد من الموظفين أعمالهم، ولقد حذرت منظمة العمل الدولية من التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد -19 تهدد حوالي 25 مليون شخص بفقدان وظائفهم حول العالم وذلك في السيناريو الأسوأ للازمة، وهذا الرقم يتخطى الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة المالية العالمية 22 مليون عاطل سنة 2008، وقد يكون التوزيع الجغرافي للمعرضين لفقدان وظائفهم حول العالم بسبب أزمة كورونا أهمية أيضا للتعرف على عدد المعرضين للفقر، فوفق السيناريوهات المتصورة من قبل منظمة العمل الدولية، فإن النسبة الأكبر للمعرضين لفقدان وظائفهم بسبب الأزمة تتركز عند الدول صاحبة الدخل المرتفع بإجمالي 14.6 مليون شخص، وبنسبة تصل إلى 59.1% من الإجمالي العالمي في الوقت الذي يصل فيه هذا العدد إلى 7.4 مليون شخص في الدول المتوسطة الدخل و بنسبة 29.9 % بينما يصل عدد هؤلاء في الدول المنخفضة الدخل إلى 2.8 مليون نسمة، و بنسبة 11% من الإجمالي العالمي فيما يتعلق بالمعرضين لتهديدات الفقر بين المحتمل فقدانهم وظائفهم فان

الترجيحات تتركز حول الموجودين منهم في الدول المنخفضة الدخل، ففي تلك الدول تنخفض احتمالات قيام الحكومات بتقديم إعانات بطال لمثل هؤلاء، أو حتى تقديم إعانات استثنائية لهم في مواجهة الأزمة كما لا يتوقع إلى حد بعيد أن يكون لدى هؤلاء مدخرات تساعدهم في تخطي الأزمة وهذا يعني أنه في حال استمرار الأزمة الحالية لفترة طويلة من المتوقع أن يضاف 2.8 مليون فقير حول العالم.

الشكل (3-11): نسبة انخفاض ساعة العمل خلال السداسي الأول من سنة 2020

المصدر: "**كوفيد-19 يترك بصمته في سوق العمل**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020.

الرابط: https://www.ecsstudies.com/9842 /

يمكن قياس أثر فيروس كورونا (كوفيد-19) على سوق العمل من خلال مؤشر عدد ساعات العمل، حيث خفضت جائحة كورونا ساعات العمل حول بنحو 4.5 % خلال الربع الأول من العام 2020، وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى احتمال انخفاضها بنسبة 10.5 % في الربع الثاني بما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، وذلك بضغط من اتجاه جميع الدول إلى تطبيق الإجراءات الوقاية خلال الثلاثي الأول من العام 2020 كما يوضح الشكل أعلاه تأثير (كوفيد-19) على ساعات العمل خلال السداسي الأول، فيشير أنه من بين المجموعات الإقليمية الرئيسية، إلى تكبد الأمريكيتين الخسارة الأكبر في ساعات العمل بنسبة 12.4 % تليها أوروبا، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بحوالي 11.8% ثم الدول العربية بنسبة 10.3 % ويرجع ذلك إلى إغلاق اقتصاد تلك الدول بالكامل، فيما اتخذت الدول العربية والإفريقية قرارات بفرض حظر التجوال الجزئي مما لم يؤثر على ساعات بنفس الصورة التي تأثرت بها الدول الأوروبية. واستنادا إلى ما سبق تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى سيناريوان أساسيين، الأول يذهب إلى احتمال ارتفاع حجم البطالة العالمية بقيمة 5.3 ملايين متعطل خلال العام 2020، فيما يذهب السيناريو الثاني إلى ارتفاع البطالة بنحو 24.7 مليون شخص، وذلك بالإضافة إلى رصيد العاطلين عن العمل البالغ عددهم 188 مليون شخص حتى عام 2019.

وبما أن معدل الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا لكل من البطالة والتوظيف من خلال ما يسمى بالدخل الفردي، وباعتبار أنه الكفيل على تلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد ممن خلال ما يوفره من قدرة شرائية، وكذلك يتعلق بمدى وحجم توقف الأنشطة الاقتصادية بسبب إجراءات الغلق، فسنحاول من خلال الشكل التالي توضيح التغير الممكن حصوله على معدلات الفقر المدقع في العالم

الشكل (3-12): تأثير جائحة كورونا على الفقر المدقع على الصعيد العالمي

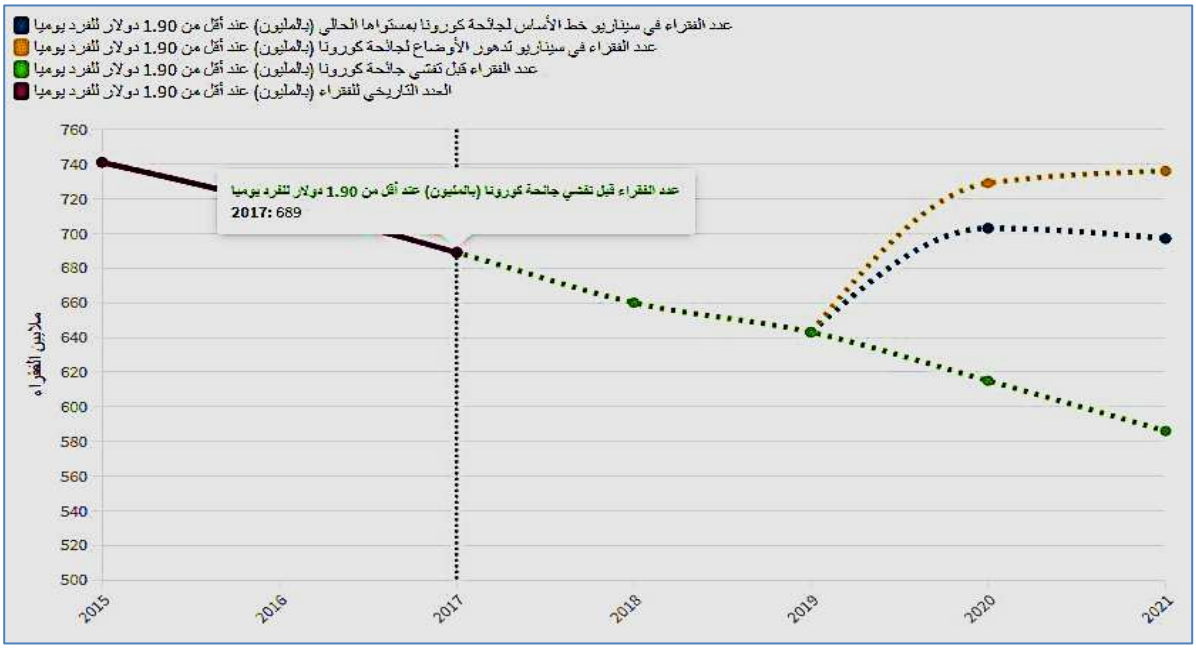

المصدر: مدونات مجموعة البنك العالمي، 2020. متوفرة على الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-effect-new-data

يوضح الشكل أعلاه أن آخر الإحصائيات الرسمية للفقر المدقع كانت سنة 2017 أي قبل تفشي جائحة كورونا وتشير هذه الأخيرة إلى وجود 689 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع بنسبة 9.2 % من سكان العالم، لكن مع تفشي جائحة كورونا (كوفيد -19) وتحولها إلى أزمة اقتصادية عندما قامت الدول بتبني إجراءات وقائية واحترازية لمواجهة والتصدي لهذه الجائحة، التي كانت من ضمنها توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية، فقد كانت هناك تقديرات تشير إلى احتمال أن تؤدي الجائحة إلى سقوط ما بين 88 مليون شخص إلى 115 مليون شخص في براثن الفقر في العام 2020، مع العلم أن المقياس المعتمد لقياس خط الفقر هي 1.9 دولار يوميا، ومع استمرار تردي الأوضاع بسبب جائحة كورونا سيؤدي لا محالة لمزيد من اختفاء الكثير من الوظائف وظهور جيوش من العاطلين الذين يفقدون مصادر رزقهم، كما أشرنا بسبب الإجراءات الاحترازية والوقائية التي تأثرت بها الكثير من القطاعات المرتبطة بحركة البشر مثل: قطاعات النقل والسياحة، وبصفة آلية تدخل جيوش البطالين تحت خط الفقر وسيستمر معدل الفقر في الارتفاع لطالما استمرت جائحة كورونا كوفيد -19 في الضغط على الوظائف.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على مؤشرات القطاعات المالية

تعتبر جائحة كورونا أزمة متعددة الأوجه، فكما تطرقنا في المبحث السابق إلى أثارها على المؤشرات الحقيقية للاقتصاد العالمي، فالجائحة أثرت على المؤشرات المالية للاقتصاد العالمي، سنحاول في هذا المبحث تحليل ومعرفة حجم الأثر الناتج عن الجائحة على بعض المؤشرات المالية والتي سنخصها بالدراسة.

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 على أسعار السلع الأولية

إن توقف الأنشطة الاقتصادية نتيجة تفشي جائحة كورونا، والإجراءات الوقائية والاحترازية المتخذة من أجل التصدير، وتراجع الطلب العالمي على أسعار مختلف السلع والخدمات وخاصة السلع الأولية، ومنها أسعار الطاقة، وهذا ما سنقوم بالتطرق له فيما سياتي.

الشكل رقم (3-13): اتجاهات أسعار السلع الأولية في ظل جائحة كورونا كوفيد-19

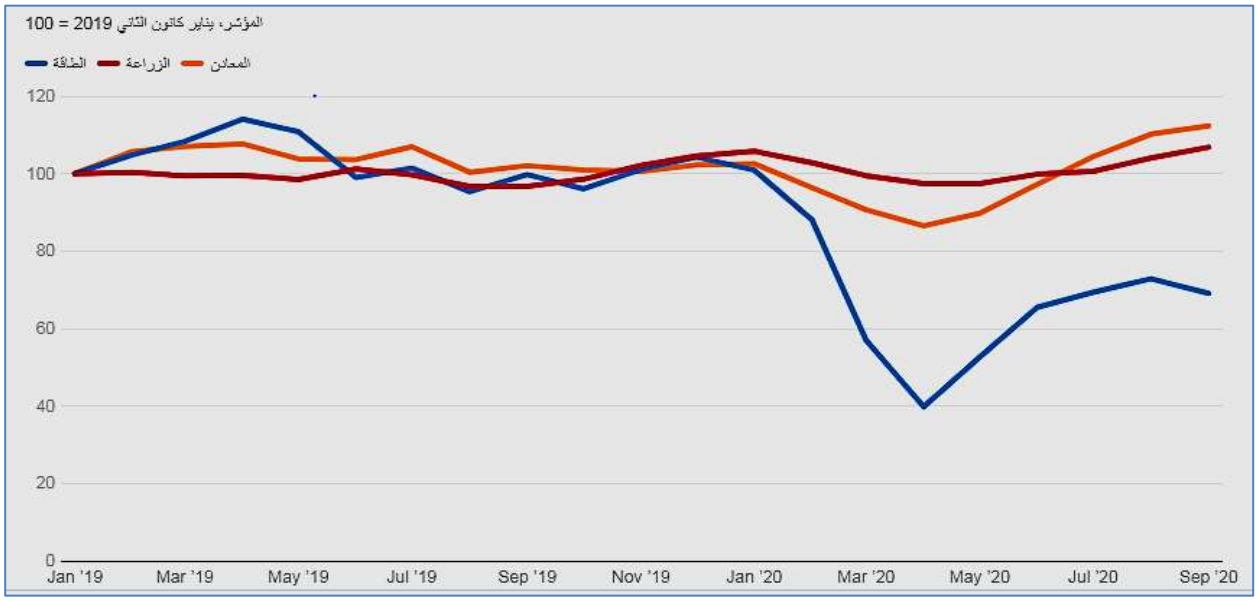

المصدر: مجموعة البنك العالمي،2020. متوفرة على الرابط:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-aswaq-alsl-alawlyt-fy-thmanyt-rswm-byanyt

لقد كان لجائحة كورونا (كوفيد-19) الأثر البالغ على أسعار مجموعة السلع الأولية فقد شهدت انخفاضات حادة في الربع الأول من العام 2020، تحت تأثير الجائحة والتدابير الاحترازية والوقائية والإغلاقات الكبيرة التي طبقتها أغلب دول العالم التي نتج عنها تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وبالتالي تأثر سلسلة إنتاج وتوزيع هذه السلع، فكان لانخفاض أسعار النفط دور حاسم ومساعد في انخفاض السلع الأولية الأخرى مثل: المعادن وأسعار الغذاء، وبعد ما عرفت بلغت الانخفاضات ذروتها في شهري ماس وأفريل، تحت ضغط انهيار أسعار النفط بعد انهيار اتفاق الأوبك ونشوء حرب أسعار النفط بين كبار المنتجين، عاودت أسعار المواد الأولية في مجملها

متأثرة بالارتفاع الطفيف لأسعار النفط من جهة والذي يعتبر المحرك الأساسي لأسعار السلع الأولية والانتعاش السريع للنشاط الصناعي في الصين الذي ارتفع بوتيرة أكبر من المتوقع، حيث أصبحت معظم أسعار المعادن أكبر مما تزيد عن مستوياتها قبل الجائحة، حيث تمثل الصين حوالي نصف الاستهلاك العالمي للمعادن.

ويشير الشكل التالي إلى استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية لها.

الشكل رقم (3-14): استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات المستقبلية

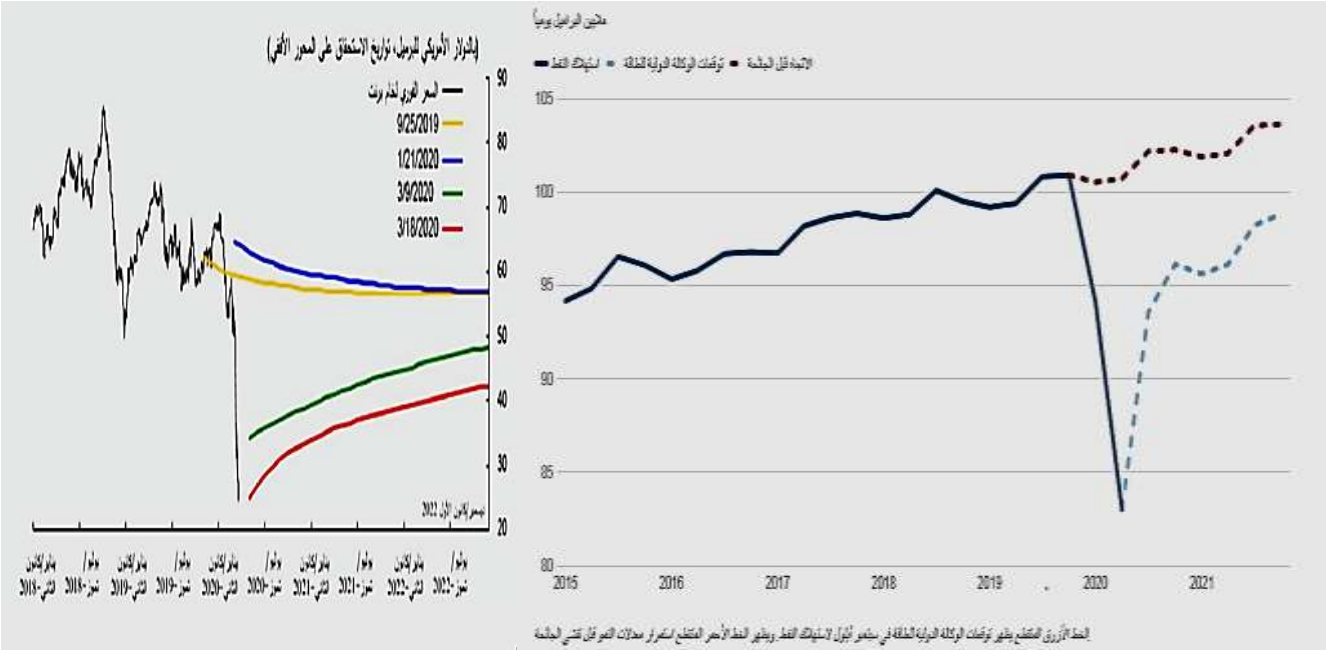

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي، 2020، أنظر الرابط:

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/afaq-aswaq-alsl-alawlyt-fy-thmanyt-rswm-byanyt
https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-

شهدت أسواق النفط العالمية في بدايات العام 2020 انخفاض حاد وهذا بسبب أزمة جائحة فيروس كوفيد-19 وما تبعها من إجراءات الاحترازية الوقائية التي نفذتها معظم الدول في العالم وخصوصا الدول الكبرى والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتوقفه في بعض كثير من القطاعات والمرتبطة بحركة الأفراد، بالإضافة إلى الإغلاقات الكبرى للمدن، مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وتراجع الاستهلاك ضف إلى ذلك فشل اتفاق أوبك، وحلفائها أدى إلى انهيار حاد في أسعار النفط ففي 5 مارس 2020 اقترحت منظمة أوبك خفض الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من العام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك و500ألف برميل من مجموعة بلدان غير أعضاء المنظمة وأبرزها روسيا، ولقد رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة العربية السعودية على خصومات غير مسبوقة

وصلت إلى 20 % في الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوط حاد في الأسعار وصل إلى حدود 30% وانخفاض الأسعار وصل لفترة زمنية أخرى حيث بلغت أسعار خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف 20 مارس 2020 أي إلى اقل من النصف في بداية الشهر كما يشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق سيعرف انتعاش ببطيء حتى نهاية 2022 ، ومن المرجح أن تكون لجائحة كورونا أثار دائمة على الطلب على النفط من خلال تغيير سلوك المستهلكين والعامليين، فقد يشهد السفر الجوي انخفاضا دائما مع تقليص سفر رجال الأعمال لتفضيل حضور الاجتماعات عن بعد، مما يخفض الطلب على وقود الطائرات، وقد يحول التحول إلى العمل المنزلي إلى تخفيض الطلب على البنزين.

توقعات استهلاك النفط قبل وبعد الجائحة والأسعار الفورية والتوقعات وعند تقييم أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، نميز عادة بين الصدمات النفطية التي يحركها العرض وتلك التي يحركها الطلب، وترتبط الصدمات المدفوعة بالطلب بتطور الطلب العالمي، وبالتالي لا يتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة على الاقتصاد العالمي، والصدمات النفطية المدفوعة بالعرض من المتوقع عادة أن تعطي دفعة مستقلة للاقتصاد العالمي، لكن هناك العديد من الأسباب التي قد تجعلها لا تعطي هذه الدفعة ويؤدي أغلبها إلى أثار انهيار أسعار النفط على الانتشار المالي تسببت في تعثر أسواق الأسهم والسندات و السلع الأولية غير النفطية

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 على التضخم

إن تأثير جائحة كورونا على مختلف المؤشرات الحقيقية للاقتصاد له انعكاس كبير على مختلف الأسعار، ويمكن توضيح منحنى تطور معدل التضخم لعالمي خلال هذه الفترة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): التضخم العالمي 2019-2021

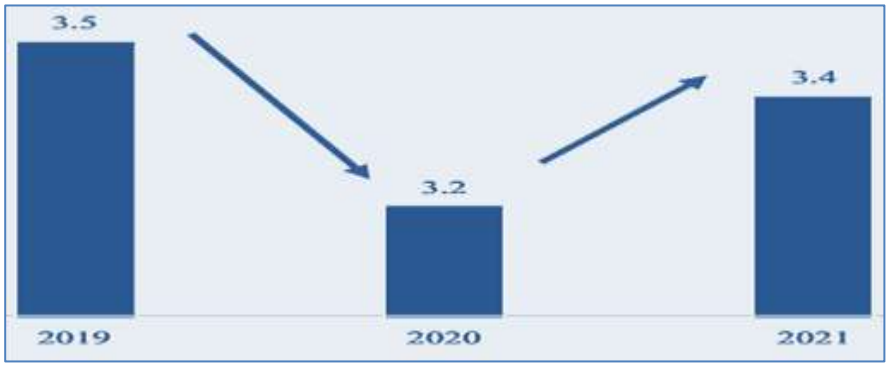

المصدر: صندوق النقد الدولي الموقع الرسمي: 2020. متوفر على: https://www.imf.org/ar/

نلاحظ من الشكل تراجع التضخم العالمي في سنة 2020، وارتفاعه من جديد في سنة 2021، فباعتبار أن جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد العالمي خلال موسم الربيع الماضي، تسببت في الإغلاقات وانهيار النشاط الاقتصادي، وأدى ذلك إلى تراجع حاد في الطلب على النفط وفي أسعار الطاقة وكذلك الطلب الاستهلاكي حول العالم، وقد أدى هاذان العاملان إلى تراجع التضخم العالمي سنة 2020، وهي نفس العوامل التي تسببت في ارتفاعه مجددا في عام 2021، حيث تؤدي بشكل مؤقت إلى ارتفاع معدلات التضخم في عام 2021، ويعتبر حدوث انخفاض كبير التضخم أمرأ سيئا، وبالمثل فإن ارتفاع حاد في التضخم هو أيضا أمر سيئ، في الواقع، فان تحقيق استقرار الأسعار هومن الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية وقد استجابت البنوك المركزية للوباء بمحفزات نقدية ضخمة، ذلك عبر تخفيض أسعار الفائدة وشراء الأصول وضخ السيولة لدعم الاقتصاد، واستجابت الحكومات أيضا بحوافز مالية ضخمة، وبالإضافة إلى ذلك فإن التطوير السريع للقاحات فعالة يبشر باستمرار التعافي إلى الوضع الطبيعي الجديد.

ولقد تم رصد ثلاث عوامل تعمل على رفع معدلات التضخم في 2021[1]:

- ارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع أسعار النفط بشكل حاد خلال فصل الربيع الماضي، ما أثر سلبا على معدلات التضخم خلال عام 2020؛

- تأثير تدابير الدعم الاقتصادي المؤقتة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 إلى تعزيز التضخم في عام 2021؛

- زيادة تكاليف الشحن للسلع الاستهلاكية تضاعفت تكاليف الشحن العالمية وفقا لمؤشر Freightos Baltic والذي يعتمد على تكلفة حاويات الشحن، ثلاث مرات تقريبا منذ بداية العام الماضي وأن تحول أنماط الاستهلاك جراء جائحة كورونا كوفيد-19 الذي أدى إلى تحويل الإنفاق من الخدمات إلى السلع الاستهلاكية، ومن المتوقع أن تؤدي العوامل المؤقتة إلى ارتفاع التضخم خلال النصف الأول من هذا العام،

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على الدين الحكومي والعجز الموازني

لقد أدى تفشي جائحة كورونا إلى الضغط على مداخيل الدول من جهة نتيجة تراجع المداخيل، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتوقفه في بعض المجالات هذا من جهة، وزيادة تكاليف مواجهة الجائحة من جهة أخرى هذا أدى إلى ارتفاع مستويات الدين، وعجز الموازنات وهذا ما سنحاول معرفته فيما سياتي.

[1] بنك قطر الدولي: **"تحليل اقتصادي"**، 2021، الرابط:
https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/document/ar/arEconomic28Feb2021

الشكل رقم (3-16): مستويات الدين والعجز الموازني خلال جائحة كورونا

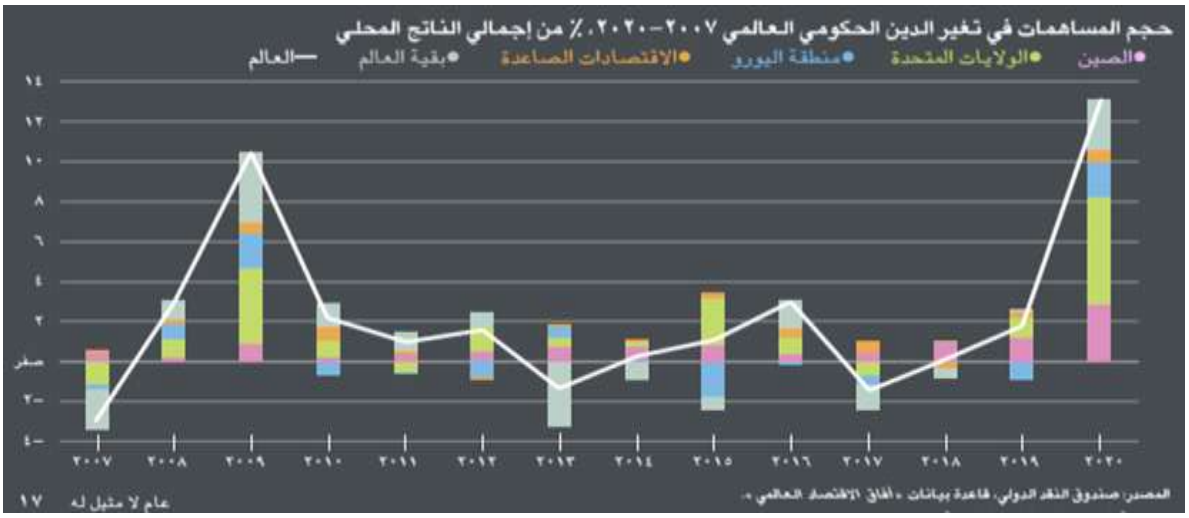

المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي: "**عام لا مثيل له**"، 2020، الرابط:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2020/eng/downloads/imf-annual-report-2020-ar.pdf

نلاحظ زيادة في نسب العجز المالي والدين العام في العالم، ومختلف البلدان (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بلدان منطقة اليورو، الاقتصادات الصاعدة، وبقية العالم)، نظرا لارتفاع مستويات الانفاق وهبوط الإيرادات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والذي يفشر بحالات الغلق وتدابير العزل والوقاية. كما أدت أسعار الفائدة المنخفضة على مدار أكثر من عقد الزمن إلى تراكم المخاطر المالية العالمية وارتفاع مستويات الدين الحكومي الخاص بالمقاييس التاريخية في معظم البلدان، وقد ازدادت مواطن الضعف المتعلقة بالديون بدرجة كبيرة مع وقوع الجائحة وفرض الإغلاق العام الكبير، مما أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في الديون والعجوزات فاقت المستويات المسجلة أثناء الأزمة المالية العالمية.

وفي سياق مكافحة البلدان لهذه الجائحة، فإنها لاتزال ملتزمة بإنفاق كل ما يلزم لانقاد الأرواح وحماية الأفراد من فقدان الوظائف والدخل، والحيلولة دون وقوع الشركات في حالات الإفلاس مع دعم القدرة على التعافي. فأسعار الفائدة المنخفضة تجعل المقترضين أكثر عرضة للمخاطر في حالة ارتفاعها في حالة ارتفاعها، كما أنها تتسبب في تأكل أرباح البنوك مما يعوق قدرتها على إقراض الأموال لمنشآت الأعمال حتى تتمكن من النمو.

وقد وجهت الجائحة ضربة قاسية للعديد من البلدان الضعيفة منخفضة الدخل: وتتعرض 50% من هذه البلدان لمخاطر عالية من الدخول في حالة المديونية الحرجة، فالصدمات الاقتصادية مثل تفشي فيروس عالمي يمكن أن تعرقل اقتصاداتها وتعكس مسار تدفقات التمويل، مما يزيد من تعقيد قدرتها على إدارة ديونها وقد عمل الصندوق إلى جانب مؤسسات شريكة أخرى، مع بلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على تقوية ممارساتها المتعلقة

بإدارة الدين والشفافية. وتضمن ذلك تقديم الدعم الفني في سياق جهود البلدان لإعداد ونشر استراتيجيات إدارة الدين وتقارير الدين، بالإضافة إلى ذلك في ظل الاحتياجات التمويلية لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة "، قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، تحت رعاية مجموعة العشرين، بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والتشغيلية لممارسات الإقراض المستدام، كذلك أجرى الصندوق والبنك الدولي تقييما شاملا لتطور مكامن الضعف المتمثلة بالديون في الاقتصادات منخفضة الدخل، ويتعين القيام بعملية توازنية دقيقة لدعم التعافي باستخدام الإجراءات المالية العامة مع العمل في نفس الوقت على إدارة مستويات الدين الحكومي الأعلى، وستتيح أسعار الفائدة المنخفضة لبعض البلدان سهولة تحمل مستويات أعلى من الديون، ومع ذلك يجب على البلدان معالجة الطوارئ الصحية، وتوفير الإمدادات الحيوية للأفراد والشركات ودعم الانتعاش الاقتصادي مع ضمان استدامة قدرتها على تحمل الدين على المدى الطويل.

الشكل (3-17): ارتفاع الدين الحكومي خلال الجائحة "نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي"

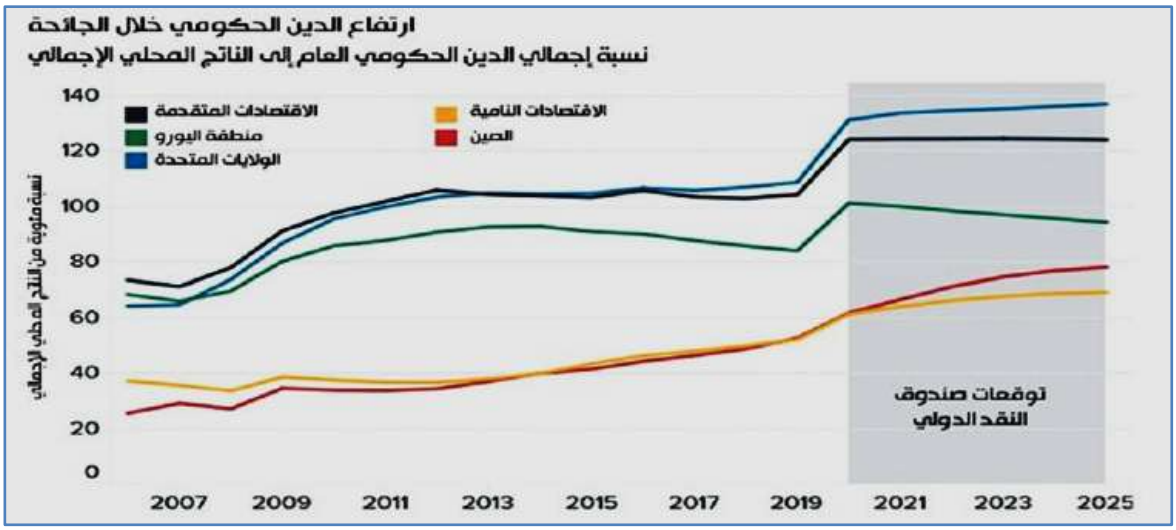

المصدر: دار الخليج: "**خمسة رسوم بيانية تحدد مسار الاقتصاد العالمي**"، 2021، الرابط: https://www.alkhaleej.ae

كما هو ملاحظ من الشكل فإن توقعات صندوق النقد الدولي توحي ببقاء الدين الحكومي عند مستويات مرتفعة لدى كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بلدان منطقة اليورو، الاقتصاديات المتقدمة، الاقتصاديات النامية، ويفسر ذلك بزيادة واستمرار الحكومات من إنفاقها على حماية الوظائف ودعم العمال. وبحسب صندوق النقد الدولي، في أكتوبر/تشرين الأول، فقد بلغت الإجراءات الحكومية على الصعيد العالمي لتخفيف الضربة الاقتصادية للوباء تقديم 12 تريليون دولار. واعتبر الصندوق أن مثل هذه المستويات المذهلة من الإنفاق دفعت الدين العام العالمي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، مشدداً على ضرورة ألا تسحب الحكومات دعمها المالي في وقت مبكر.

كما أن يكون نحو 90 مليون شخص قد وقع في الفقر المدقع في عام 2020 نتيجة للوباء، فهذا يعني أن من السابق لأوانه أن ترفع الحكومات هذا الدعم الاستثنائي وأضاف صندوق النقد الدولي: "نظراً لاستمرار العديد من العمال بدون عمل، ومعاناة الشركات الصغيرة.

المطلب الرابع: تداعيات جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الإجراءات المتخذة والحزمة من طرف الدول من اجل مواجهة جائحة كوفيد-19 أثرت مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وتجميد برامج الاستثمارية في كافة الدول وتحويل جل اهتماماتها ومواردها لمواجهة الأزمة الصحية والتخفيف من تداعياته وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

الشكل رقم (3-18): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد توقعات 2015 2019 و2020-2022 (تريليون دولار)

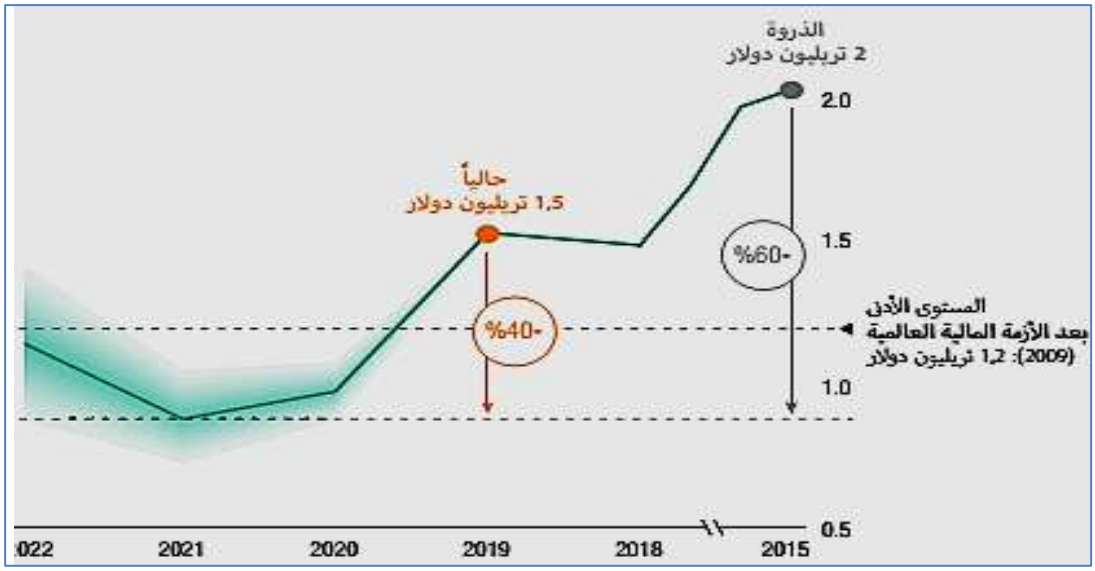

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الأنكتاد 2020 ص: 1، الرابط:
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf

أدت أزمه كوفيد-19 إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 40% في العام 2020 عن قيمتها التي بلغت 1.54 تريليون دولار في 2019، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي إلى ما دون تريليون دولار للمرة الأولى منذ 2005، ويتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية سنة 2021 تتراوح ما بين 5% و10% في العام 2021، قبل يبدأ بالانتعاش في العام 2022، والمتوقع أن تحدث في العام 2022، بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة.

ويأتي التراجع الناجم عن أزمة كورونا كوفيد-19 بعد عدة سنوات من النمو السلبي أو الركود، ويسهم من تم في تفاقم الاتجاه التنازلي أطول أمدا، وسيمثل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في العام 2021 انخفاضا بنسبة 60 %منذ العام 2015، من 2 تريليون دولار إلى أقل من 900 مليار دولار. وبشكل أكثر توضيحا ندرج الشكل التالي من أجل الإشارة إلى تطور مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والمناطق خلال الفترة 2019-2020.

الشكل (3-19): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول والمناطق خلال 2020-2019

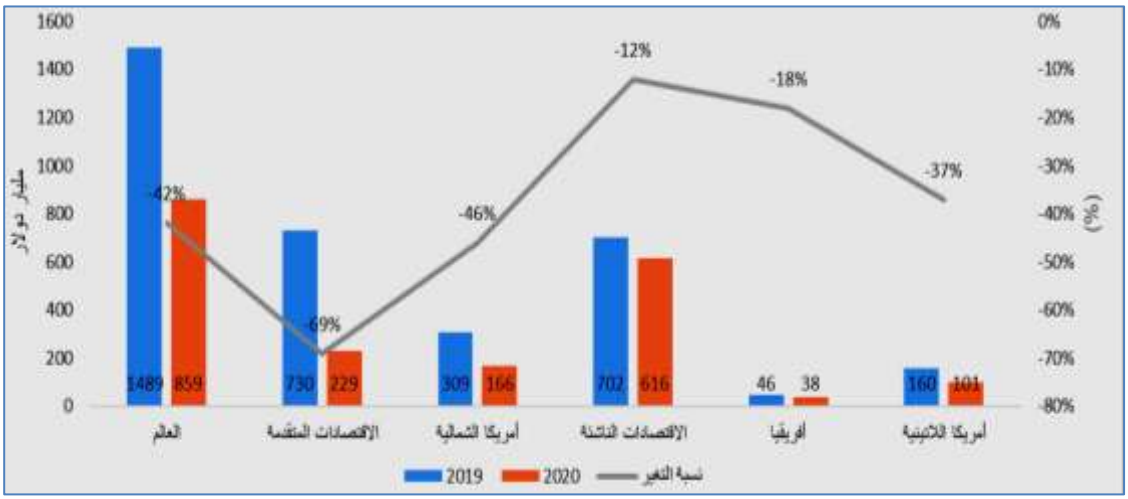

المصدر: "**الاستثمار الأجنبي في ظل جائحة كورونا**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020 انظر إلى: https://www.ecsstudies.com/14037 /

يتبين من الشكل السابق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصادات المتقدمة انخفضت بأعلى وتيرة سنوية مقارنة بباقي المناطق الأخرى بنحو 69%، في حين تراجعت لدى الاقتصادات الناشئة بأبطال وتيرة سنوية عند 12% من 702 مليار دولار في 2019 إلى 616 مليار دولار بحلول نهاية 2020، وفيما يتعلق بالقارة العجوز، أشار التقرير إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا بنحو 4 مليارات دولار، فيما انخفض في الاتحاد الأوروبي بنحو 71% إلى 110 مليارات دولار؛ إذ شهدت 17 دولة -من بين 27 دولة أعضاء الاتحاد- انخفاضا في الاستثمارات خلال 2020، تمثل الاقتصادات الناشئة الآن أكثر من 70٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي على الرغم من انخفاض التدفقات إليها بنسبة 12٪ خلال 2020، مسجلة حوالي 616 مليار دولار، ولكن تفاوت الانخفاض عبر الدول النامية؛ إذ سجلت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تراجعا بحوالي 37% إلى 101 مليار دولار، أما عن أمريكا الجنوبية، فانخفضت تدفقات الاستثمار في البرازيل بنسبة 46%، وفي بيرو بنحو 76%، وكولومبيا بحوالي 49%، كما شهدت الأرجنتين هبوطًا بنحو 47%،

وأخيرًا تراجعت التدفقات في شيلي بنسبة 21% إلى 8.9 مليارات دولار ولكن لم تسجل جميع الاقتصادات الناشئة انخفاضا في حجم الاستثمارات المتدفقة إليها، حيث شهدت ارتفاعا في الصين (أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم) بنحو 4% إلى 163 مليار دولار، كما صعد في الهند بنحو 13% إلى 57 مليار دولار مدعوما بالاستثمارات في القطاع الرقمي.

المطلب الخامس: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسعار الفائدة

تعتبر أسعار ومعدلات الفائدة من العوامل المحددة للاستثمار، كما تعتبر أسعار الفائدة كذلك أهم عامل يحدد قدرة الدولة أو المؤسسات على الاقتراض، وكغيرها من المؤشرات تأثرت بانتشار جائحة كورونا كوفيد -19 وهو ما سنتطرق إليه لتحليل فيما يلي:

الشكل رقم (3-20): أسعار الفائدة قبل وبعد جائحة كورونا (كوفيد-19)

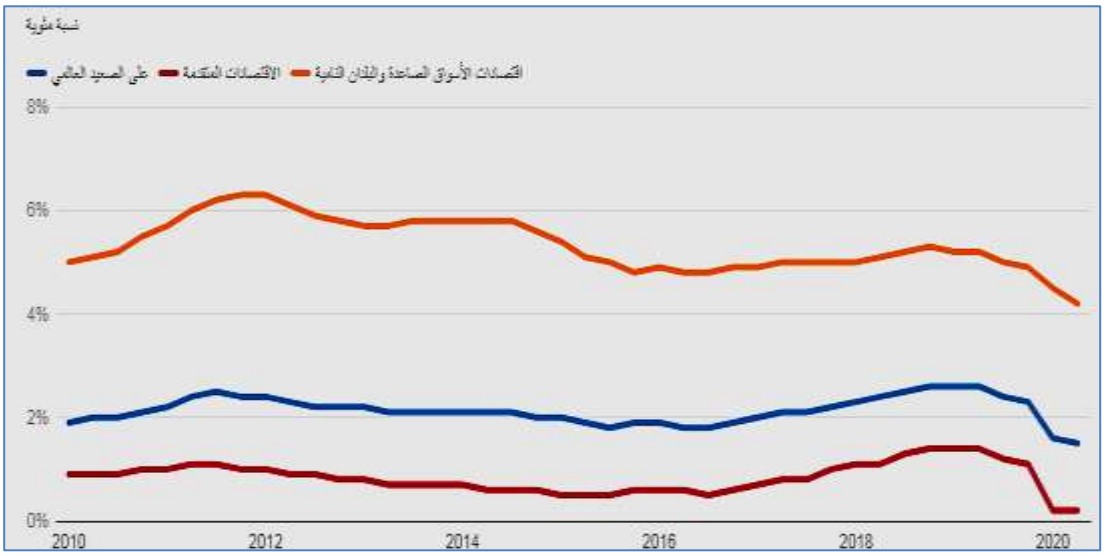

المصدر: مجموعة البنك العالمي، 2020. الرابط:
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/madha-tny-jayht-kwrwna-lldyn-alhkwmy-fy-khmst-rswm-byanyt

إن تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على أسعار الفائدة كان كبير جدا مما أدى إلى الانخفاض وهذا واضح من الشكل أعلاه، غير أنه قد تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة القياسية إلى التخفيف من بعض المخاطر المحتملة التي تشكلها مستويات الديون المرتفعة فهي ترفع من قدرة الدول المقترضة على رفع من القدرة على التعامل مع مستوى اعلى من الديون نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهذا ينعكس على زيادة الطلب على الاقتراض ومن ثمة ارتفاع معدلات الفائدة من جديد أو أن تتغير مشاعر المستثمرين أي زيادة معدلات الاستثمار.

وباعتبار أن الأسواق المالية والنقدية الامريكية من أقوى الأسواق العالمية، وتطورا، فمن الضروري الإشارة إلى منحنيات تطورها ومدى تأثرها بالجائحة كما يلي:

الشكل (3-21): أسعار الفائدة الأمريكية الاسمية والحقيقية لأجل 10 سنوات

المصدر: صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أفريل 2020، الرابط:

https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-april-2021

أدت الإجراءات الاستثنائية على مستوى السياسات إلى تسيير الأوضاع المالية ودعم الاقتصاد، مما ساعد على احتواء المخاطر الاستقرار المالي، غير أن الإجراءات المتخذة أثناء الجائحة قد تسفر عن عواقب غير مقصودة من قبيل التقييمات المفرطة وتزايد مواطن الضعف المالي، وهذا ما هو ملاحظ في انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية منذ جانفي 2020 حسب الشكل أعلاه، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مخاطر الاستقرار المالي الموضحة، ومن المتوقع أن يكون التعافي غير متزامن ومتفاوت بين الاقتصادات المتقدمة و اقتصادات الأسواق الصاعدة، ففي ظل احتياجات تمويلية كبيرة تواجه الأسواق الصاعدة تحديات جسيمة، خاصة اذا ما أسفر استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية عن إعادة تسعير المخاطر وتشديد الأوضاع المالية، ولقد حدث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يرجع جزئيا إلى زيادة ثقة المستثمرين في إيجابية الأفاق المتوقعة ورغم أن ارتفاع أسعار الفائدة تدريجيا بفعل التحسن في أساسيات الاقتصاد قد يكون جدير بالترحيب، فإن زيادة سريعة ومستمرة، وخاصة في أسعار الفائدة الحقيقة، قد تسبب في إعادة تسعير المخاطر في الأسوق وتشديد الأوضاع المالية بشكل مفاجئ، ويمكن أن يتفاعل هذا التشديد مع مواطن الضعف المالي المرتفعة، مع إحداث تداعيات على الثقة ومخاطر تهدد الاستقرار المالي الكلي، لاسيما الأسواق الصاعدة .

المطلب السادس: تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 على الأسواق المالية

إن الأسواق المالية شديدة الحساسية للأزمات فأي أزمة مهما كان نوعها ستؤدي إلى حدوث خلل في البورصة وانهيارها، إن لانتشار جائحة كورونا كوفيد -19 الأثر البالغ على الأسواق المالية ومؤشراتها وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة العلاقة بين ارتفاع معدلات انتشار الجائحة وأداء الأسواق المالية ومؤشراتها.

نشير من خلال الأشكال التالية إلى تداعيات جائحة كورونا إلى أهم مؤشرات البورصات مثل – مؤشر داوجونز – ناسداك– ومؤشر إس وبي 500، وأهم المؤشرات الأسهم والسندات الحكومية في العالم.

الشكل رقم (3-22): تداعيات جائحة كورونا على مؤشر داوجونز

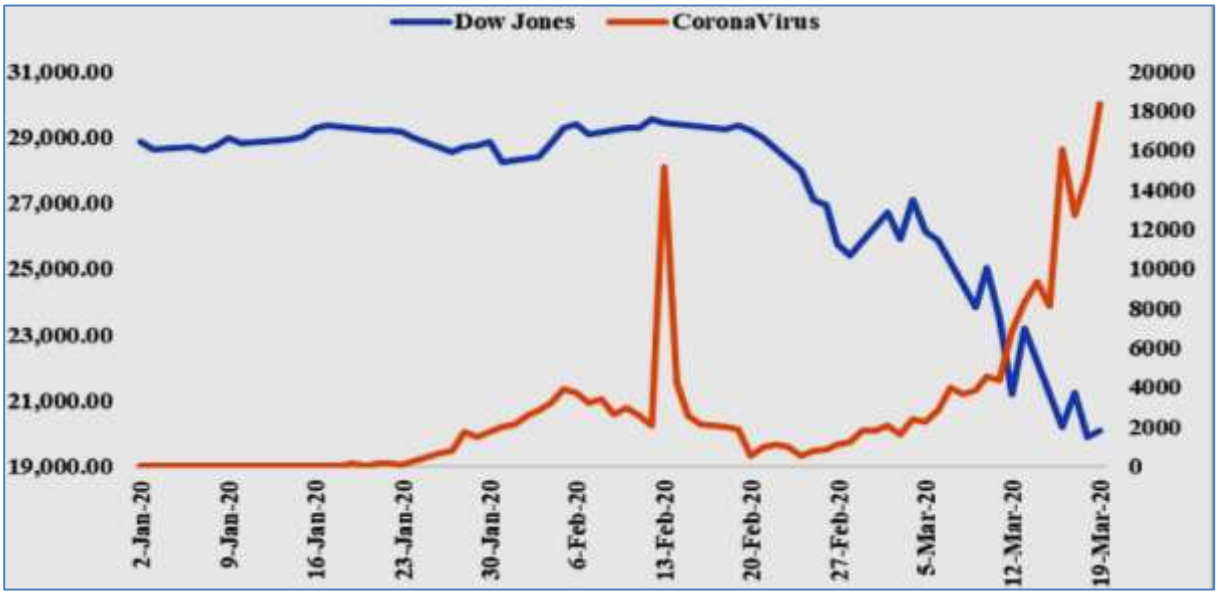

المصدر: "**الأثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020، ص: 38.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه هناك علاقة عكسية وسلبية بين أزمة كورونا كوفيد-19 ومؤشر داوجونز، وهو مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك أنشأ في 26 ماي 1896 وهو أقدم مؤشر في العالم، وكان يحتوي على أكبر 12 شركة أمريكية وكانت أول شركاته شركته جنرال الكتريك، حتى وصل إلى 30 شركة عام 1928، ومن الشركات التي تم إدراجها في المؤشر شركتي شيفرون وبنك أوف أمريكا في 19 فبراير 2008، حيث كلما تزايدت أعداد الإصابات كورونا، صاحبت هذه الزيادات إجراءات احترازية ووقائية أثرت بصفة مباشرة على النشاط الصناعي، الشيء الذي اثر بصفة مباشرة على مؤشر الصناعي داوجونز.

الشكل رقم (3-23): تداعيات جائحة كورونا على مؤشر ناسداك

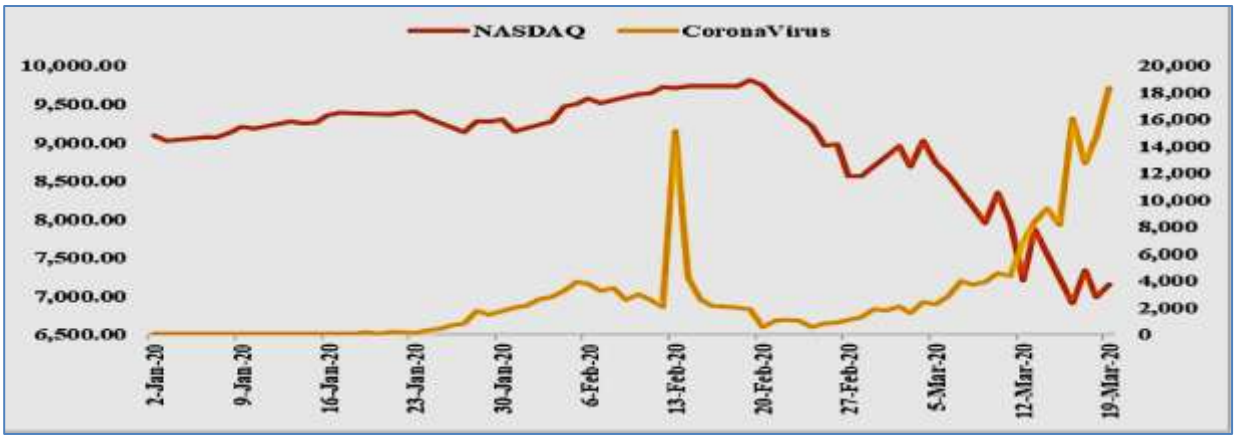

المصدر: "**الأثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020، ص: 38.

مؤشر نازداك أو ناسداك جاء تسميته اختصار (National Association of Securities Dealers Auomated Quotations system) و بالعربية (نظام تحديد الأسعار المؤتمن التابع للمؤسسة القومية لوسطاء الأوراق المالية) وهي سوق مالي أنشئ في عام 1971 مقره ناسداك الرئيسي يقع في مدينة نيويورك، وهي أكبر بورصة تعمل على أساس الشاشات الإليكترونية في الولايات المتحدة مع نحو 3200 مدرجة بها، كما أن متوسط عدد الأسهم المباعة بها يوميا اعلى من أي بورصة أمريكية أخرى، وأغلب الشركات المدرجة فيها تكنلوجية وتعد المؤشر الرئيسي للسوق التكنلوجي الأمريكي، ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن جائحة كورنا كانت لها اثأر سلبية على هذا المؤشر حيث كما زادت وارتفعت الإصابات بفيروس كورونا يقابله حدوث تراجع في أداء المؤشر الذي تغديه المخاوف من عدم التعافي وتراجع أداء المؤسسات المدرجة نتيجة تراجع وانحصار النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي بشكل عام .

الشكل رقم (3-24): تداعيات جائحة كورونا على مؤشر إس وبي 500

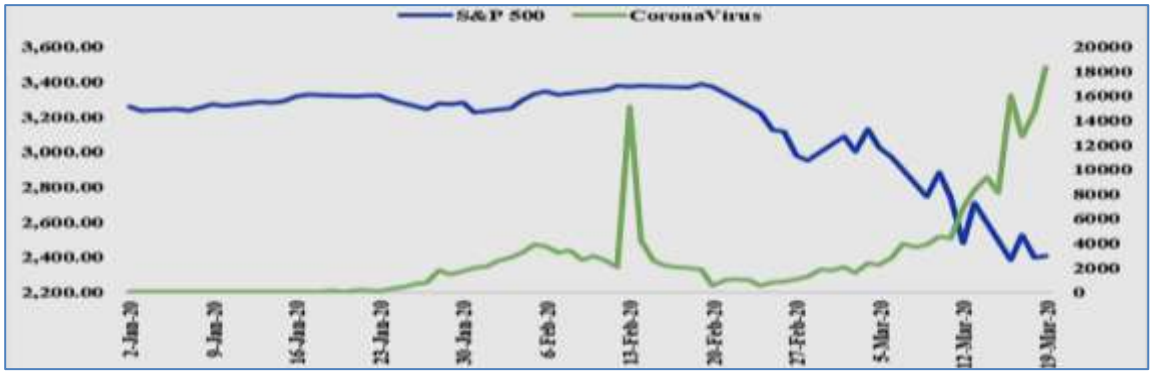

المصدر: "**الأثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020، ص: 38.

نلاحظ أن مؤشر أس وبي 500 مؤشر أسهم الذي يضم أسهم أكبر 500 شركة مالية أمريكية من بنوك ومؤسسات مالية، يشهد مثله مثل غيره من المؤشرات السابقة انخفاض وتراجع ناتجا عن الأثر البالغ، الذي تركته انتشار جائحة كورونا كوفيد-19 أداء على المؤسسات المدرجة وهذا نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام.

الشكل رقم (3-25): اقتصادات الأسواق الصاعدة: الأسهم والائتمان أسواق الائتمان

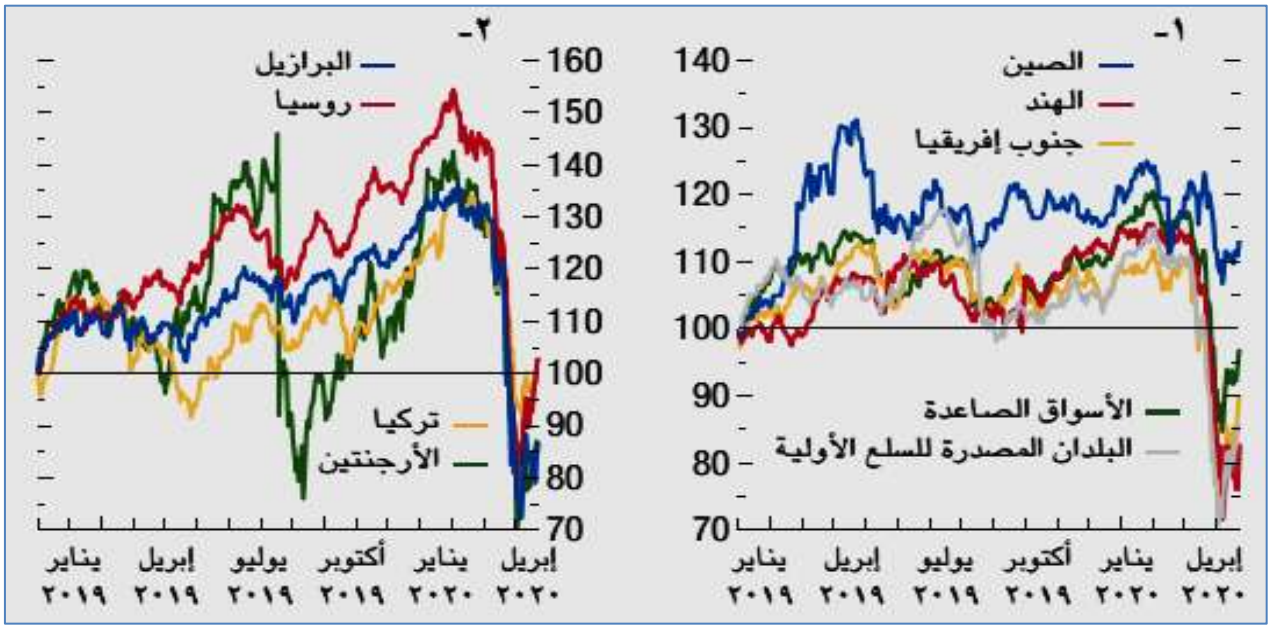

المصدر: صندوق النقد الدولي: "**آفاق الاقتصاد العالمي**"، أفريل 2020، ص: 04. متوفر على: https://www.imf.org/

نلاحظ من الشكل أعلاه انهيار الأسواق المالية العالمية، وبالخصوص الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للسلع الأولية النفط الطاقة بصفة خاصة، كما نلاحظ أنها وصلت إلى أدني مستوياتها في أفريل 2020 أي في الشهر الرابع من بدايات انتشار فيروس كورونا كوفيد-19، وهذا راجع إلى تصاعد شرارة الخوف والرعب من الجائحة، حيث ساهمت الإجراءات الاحترازية والإغلاقات التي مست جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تراجع النشاط الاقتصادي الناتج عن تدهور أوضاع الشركات والمؤسسات الاقتصادية، بالتالي تراجع أسعار الأسهم نتيجة توجه أصحاب أسهم الشركات المتعثرة إلى بيع أسهمهم للتخلص منها، وهذا ما أدى إلى انهيار في أسواق المال في أفريل 2020 والتوجه إلى الملاذات الأمنة مثل السندات الحكومية والذهب. كما يشير الشكل التالي إلى كيفية تطور أهم المؤشرات العالمية مثل ستاندأندبورز500، مؤشر أسعار أسهم بورصة طوكيو، مؤشر الأسهم الأوروبية كما يلي:

الشكل رقم (3-26): تطورات أسواق الأسهم في ظل جائحة كورونا

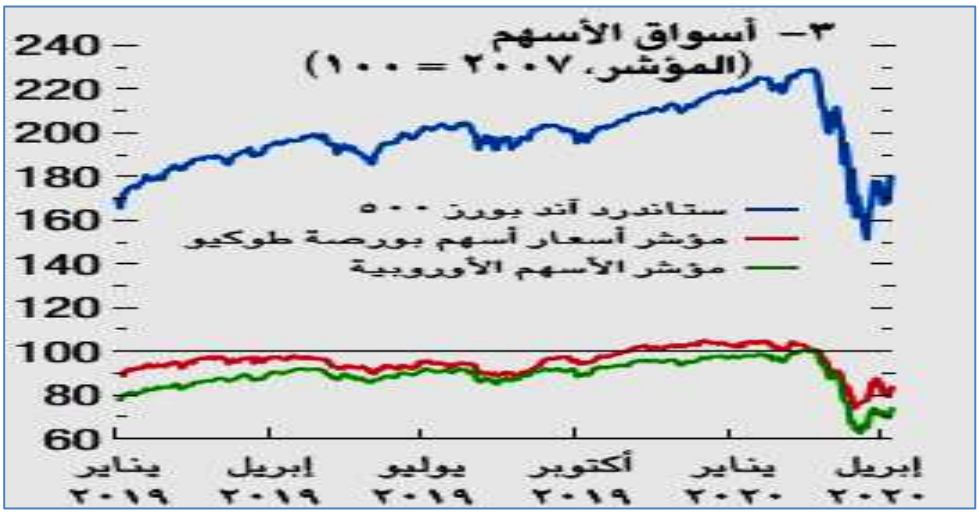

المصدر: صندوق النقد الدولي، **"أفاق الاقتصاد العالمي"**، أفريل 2020، ص: 03، متوفر على: https://www.imf.org/

من الشكل أعلاه نلاحظ تدهور وتراجع كبير في أسواق مؤشرات أسواق الأسهم للبلدان المتقدمة، وهذا في شهر أفريل وهو الشهر الذي بلغ فيه شهد اجتياح فيروس كورونا لكل بلدان العالم وبخاصة البلدان المتقدمة ونظرا للارتباط الكبير للأسواق المالية عبر العالم فإن تداعياته بلغت اشدها، في شهر أفريل والذي شهد انهيار في اغلب واقوى مؤشرا الأسواق المتقدمة نتيجة السياسات الاحترازية و الوقائية لمواجهة فيروس كورونا كوفيد-19 والتي أدت كما اشرنا إليه سابقا إلي تراجع العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتوقف بعضها كليا في عدة أنشطة كقطاع الطيران والسياحة، فانهيار اسهم القطاعات المتضررة من كورونا يكون له تأثير سلبي على معنويات المستثمرين ، وهو ما يدفعهم إلى القيام بعمليات بيع واسعة للاسهم، تجنب الاستثمار في الأصول عالية المخاطر و التوجه إلى الملاذات الأمنة كالذهب و السندات الحكومية ذات العوائد المنخفضة المخاطر، وفي خضم هذه الحركية الناتجة عن الأزمة الصحية لجائحة كورونا كوفيد-19 و المتحولة إلى أزمة اقتصادية، والتي ساهمت معنويات المستثمرين في تعميقها شهدت مؤشرات الأسهم تراجعا تاريخيا، لم تشهده الأسواق منذ الأزمة العالمية لسنة 2008.

الشكل رقم (3-27): التغير في حيازة السندات السيادية للأسواق الصاعدة في ظل جائحة كورونا

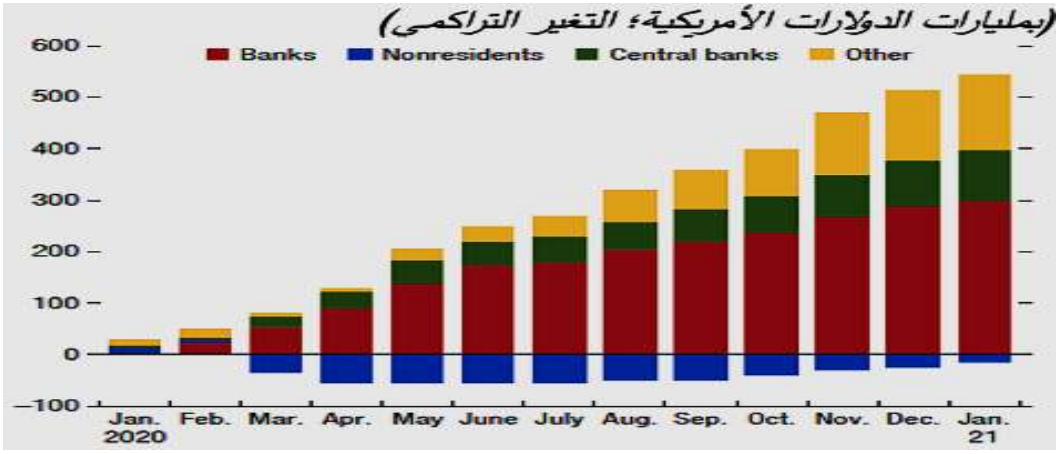

المصدر: صندوق النقد الدولي، "**تقرير الاستقرار المالي العالمي**"، أفريل 2021، ص: 3. متوفر على: https://www.imf.org/

من الشكل أعلاه نلاحظ أن المخاطر المالية لاتزال قائمة في اقتصاديات البلدان ذات الفرص المحدودة للحصول على اللقاحات بشكل أوفر لأن هذا الأخير يعزز فكرة تعافي الأسواق، والملاحظ كذلك تزايد العلاقة بين الكيانات السيادية والبنوك المحلية أي أن القطاع البنكي المصرفي هو الذي استوعب النسبة الأكبر في الزيادة في الدين المحلي الناتجة عن تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 بالنسبة لكثير من اقتصاديات الأسواق الناشئة، وهذا ما يفسر تأثر القطاعات المختلفة بهذه الجائحة، وتراكما أكبر لمواطن الضعف ولاسيما ارتفاع ديون الشركات والتي عجزت عن استيعاب الزيادة في الدين المحلي السيادي.

الشكل رقم (3-28): العائدات على السندات الحكومية في ظل جائحة كورونا بأجل استحقاق عشر سنوات

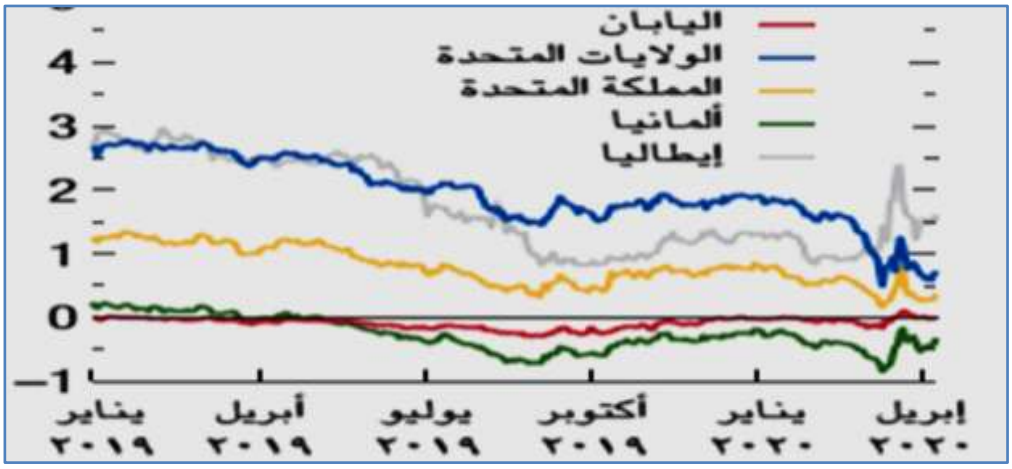

المصدر: صندوق النقد الدولي: "**آفاق الاقتصاد العالمي**"، أفريل 2020، ص: 02. متوفر على: https://www.imf.org/

من الشكل أعلاه نلاحظ أن السندات الحكومية سجلت مكاسب في شهر أفريل من العام 2020 وهي الفترة التي بلغت فيها أزمة كورونا كوفيد-19 أوجها، ففيما كانت الأسواق المالية العالمية بدون استثناء تعرف تراجعات تاريخية، بالمقابل كانت السندات الحكومية تشهد ارتفاعا في عائدتها، وأن السبب وراء ذلك هي معنويات وتوجهات المستثمرين وعملا بمبدأ التحوط أيام الأزمات، ووفقا للمقولة المشهورة في أسواق المال "رأس المال جبان" فقد شهدت الأسواق المالية فرارا لرؤوس الأموال نتيجة أزمة كورونا والإغلاقات وتقييد حرية انتقال الأشخاص وإعلان الطوارئ الصحية في أغلب بلدان العالم، هذ الإجراءات المتخذة أثرت على النشاط الاقتصادي العالمي، بتوقف قطاعات عددية مرتبطة بحركة الأشخاص، بالتالي إحجام جل المستثمرين عن رأس المال الخاطر، والتوجه للاستثمار في السندات الحكومية ذات العائد المنخفض والثابت وذات المخاطر المنخفضة، والتي تعتبر ملاذا آمنا أثناء الازمات، خصوصا عند تدخل حكومات الدول بالأخص المتطورة في تقديم الدعم والمساعدات وضخ السيولة من أجل تخفيف تداعيات الأزمة الصحية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية مست الاقتصاد الحقيقي لتتحول إلى أزمة مالية في ظرف وجيز جدا.

خلاصة الفصل:

إن الأزمة الصحية التي شهدها العالم في نهاية العام 2019 وبلغت أوجها في الثلاثي الأول من 2020 كان لها الأثر البالغ على مختلف مؤشرات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الحقيقي، أو بالجانب المالي من الاقتصاد، حيث أن الإجراءات التي طبقتها حكومات الدول المختلفة كانت لها تأثيرات مختلفة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، خاصة تلك الأنشطة المتعلقة بتنقل الأشخاص والتي قيدتها الإجراءات المتبعة، مما أدى الى تراجع في النشاط الاقتصادي، وتوقفه نهائيا في بعض القطاعات كالسياحة والنقل وقطاع السيارات، ونظرا لترابط الأسواق العالمية، عن طريق الأسواق المالية، فقد حدث تراجع وانهيار لأسهم مختلف الشركات العالمية في كافة القطاعات المتضررة، نتيجة لانهيار معنويات المستثمرين، وانتشرت الأزمة من الصعيد الحقيقي إلى الصعيد المالي على المستوى العالمي، نتيجة فرار رؤوس الأموال إلى ما يسمى الملاذات الأمنة لرؤوس الأموال، التي من بينها السندات الحكومية.

الخاتمة

شهدت دول العالم سواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية عدة أزمات متعددة ومختلفة، فقد شهد تاريخ البشرية عدة أزمات صحية، اقتصادية، وسياسية، تشترك مع بعضها البعض في كونها تؤثر على حياة البشر من جهة، ومن جهة أخرى لها القابلية للانتشار في أكبر حيز مكاني ممكن، الشيء الذي يجعل الأثار المترتبة عن هذه الازمات في اغلب الأحيان وكبيرة وتمس شريحة كبير من الناس، أو من الدول وفق الخاصية التي تتمتع بها من خلال ما يسمى بـ: العدوى.

وشهد العالم في فترات تاريخية سابقة عدة موجات من الأمراض والأوبئة والتي اختلفت في طبيعتها وشدتها وطرق انتشارها، غير أن أغلبها كانت محدودة الانتشار في مناطق معينة، لكن دوما كانت أثارها وخيمة على المناطق المتضررة، حيث أن الطاعون كان ينتشر في مناطق محددة، لكن كانت له دوما آثار مدمرة بحصد الآلف من أرواح البشر، نفس الشيء بالنسبة للأوبئة الأخرى ندكر منها الكوليرا، الايبولا، إنفلونزا الخنازير، التي كان لها أثر كبير على المناطق المتضررة.

من جهة أخرى، مر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية 2008 التي اعتبرت من أشد الأزمات منذ الكساد الكبير 1929 فهي أزمة خطيرة بعمقها وشمولها ونتائجها على مستوى الاقتصاد العالمي ومستقبله ككل، ومن تداعياتها أنها تسببت في خلق أزمة مالية أخرى وهي أزمة الديون السيادية التي ظهرت و انتشرت بين دول منطقة اليورو، فقد كانت شرارتها الأولى من اليونان التي كانت حكوماتها قد أخفت بعض الحقائق الاقتصادية و المعايير المفروضة من طرف الاتحاد الأوروبي، كما شهد العالم أزمات ذات أبعاد سياسية، فبالرغم من عدم تأثيرها العالمي إلا أن أسبابها ومنطلقاتها جعلتها متميزة عن مثيلتها من الأزمات الاقتصادية، من أهمها: الأزمات التركية لسنة 2001 و2018، فالأولى كان الصراع السياسي الداخلي أهم أسباب اندلاعها، أما الثانية كانت نتيجة الصراع السياسي الأمريكي التركي.

ومع نهاية عام 2019 شهد العالم تداول أولى الأخبار عن ظهور فيروس جديد في مدينة ووهان الصينية، وفي ظرف قياسي انتشر هذا الفيروس في جميع أنحاء العالم بسرعة كبيرة، لتبدأ أعداد الإصابات والوفيات في الارتفاع بشكل كبير و ومرعب، الأمر الذي أدخل العالم في حالة من الرعب والهلع، متخذة بذلك أغلب دول العالم مجموعة من الإجراءات والتدابير والاحترازية بهدف التصدي لهذا الفيروس، من أهمها الحد من تنقل الأشخاص عن طريق توقيف وسائل النقل الجوي والبحري مع إغلاق الحدود، والحد من التجمعات عن طريق توقيف جميع الأنشطة الثقافية و الرياضية وحتى الدينية. بالإضافة إلى تعليق معظم الأنشطة الاقتصادية، وإغلاق المصانع، والمدارس والجامعات حتى سميت أزمة الغلق الكبير، هذه الأخيرة أدخلت العالم في أسوء أزمة اقتصادية عرفها العالم منذ سنة 1929 حسب تصريحات صندوق النقد الدولي. ومع التخبط الكبير للدول والحكومات في محاولة للتصدي لهذا الوباء والذي سمي فيما بعد من طرف منظمة الصحة العالمية بالجائحة، لاحت في الأفق ملامح تشكل نظام عالمي جديد، نتيجة الاختلالات الذي شهده النظام العالمي الحالي في التعاطي مع هذه الجائحة، فلقد انكفأت الدول على نفسها كلا بإمكانياتها الخاصة في مواجهة الجائحة والتخفيف

من تباعاتها، فلم تظهر لا التكتلات الإقليمية ولا المنظمات العالمية الراعية للعولمة، ونخص الذكر مجموعة البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، إلا من خلال دورها المكمل للدور الفعال التي لعبته حكومات الدول المعنية بالجائحة، واقتصارها على بعض المساعدات والتسهيلات المالية الممنوحة، بينما اقتصر دور منظمة الصحة العالمية على الدور التوعوي والإرشادي. فالدول الأوروبية وجدت نفسها وحيدة في مواجهة هول هذه الجائحة، وهنا عاد مفهوم الدولة الوطنية إلى الظهور بقوة بالنظر إلى الإجراءات المتخذة والمساعدات المقدمة للفئات الضعيفة للتخفيف من تبعات هذه الجائحة، كما ظهرت الصين كأقوى دولة في مواجهة الجائحة، في الوقت الذي فشلت فيه كبريات الدول في التصدي للجائحة، بل أصبحت الصين في ذروة الأزمة المصدر الوحيد للمعدات وللعتاد الطبي الموجه لمكافحة الوباء.

وعلى الرغم من اتفاق الدول على اتخاذ إجراءات وترتيبات من أجل مواجهة هذا الوباء، إلا أنها اختلف في التعاطي مع هذا الوباء وكل دولة لها تجربة خاصة في مواجهة الوباء، فإن بعض الدول اتخذت إجراءات صارمة من أول ظهور للفيروس على حساب الاقتصاد مثل الصين في مدينة ووهان حيث عمدت على إغلاق كامل و توقيف الحياة الاقتصادية بالكامل مع فرض طوارئ صحية، هناك دول أخرى فضلت الاقتصاد وترددت في تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية مثل الولايات المتحدة التي لم تتجرأ على فرض الإجراءات الوقائية و الاحترازية حتى سجلت أعداد الإصابات والوفيات أرقام قياسية ، بينما دول أخرى مثل كوريا الجنوبية فتعد تجربتها رائدة في مواجهة الجائحة والتي اعتمدت على إجراء تحاليل الكشف على نطاق واسع واستعمال التكنولوجيا في اتباع الحالات المشبوهة والمؤكدة عن طريقات تطبيقات متطورة محملة على الهواتف المحمولة الذكية ، دول أخرى تعاملت مع هذا الفيروس بشيء من التراخي وعدم اللامبالاة مثل إيطاليا و بالتحديد إقليم لامبادريا حيث لم تتعاطي السلطات مع الفيروس بالجدية الكافية حتى ارتفعت الإصابات و الوفيات بشكل مهول وأصبحت بؤرة لتفشي الفيروس هنا فقط قامت السلطات باتخاذ الإجراءات الوقائية للازمة .

ولمعرفة تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 على اقتصاديات دول العالم تناولنا في هذه الدراسة أثر هذه الأخيرة على مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، سواء بتناول حجم التداعيات على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي أم المؤشرات المالية، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لقد شهد العالم عدة أوبئة وأزمات صحية كان لها الأثر البالغ على حياة الناس، وشهد العالم كذلك عدة أزمات اقتصادية وبالنظر لتداعيات الأولى على الصحة العامة، والثانية على الاقتصاد العالمي، يمكننا القول إن أخطر الأوبئة التاريخية هو الطاعون، أما أخطر الأزمات فهي أزمة المالية العالمية لسنة ومن 2008 ومنه نثبت صحة **الفرضية الأولى؛**

- إن تطور الأسواق العالمية وترابطها والحرية الكبيرة لتنقل الأفراد حول العالم كان له الأثر الكبير في سرعة انتقال عدوى فيروس كورونا حيث أن الأوبئة السابقة لم تكن لها الصبغة العالمية في ظل عدم حرية تنقل الأفراد وعدم سيادة مظاهر العولمة الاقتصادية عموما والمالية خاصة ومنه نثبت صحة **الفرضية الثانية؛**

– لقد تركزت الإجراءات الاحترازية والوقائية التي فرضتها معظم الدول من أجل محاربة والتصدي لجائحة كورونا كوفيد –19، حول القطاعات التي تمس الحياة الاقتصادية، منها إجراءات العزل وتوقيف النشاط الاقتصادي، الشيء الذي ساعد على تحول جائحة كورونا إلى أزمة اقتصادية، لم يشهد لها التاريخ مثيلا، وهو ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة**.

– منذ الوهلة الأولى لانتشار فيروس كورونا كوفيد–19، أقدمت جل الدول على اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية وتقديم مساعدات للفئات المتضررة، وكان دور الدولة محوري وفعال في التصدي لجائحة كورونا، بينما كان دور المنظمات الدولية مكملا فقط لها فاقتصر دور على تقديم المساعدات المالية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي، وكذلك إصدار بعض الإرشادات التوعوية مثل منظمة الصحة العالمية للحد من انتشار وبالتالي الوقاية من فيروس كورونا، ومنه نثبت صحة **الفرضية الرابعة**.

يمكننا تقييم تداعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على أداء الاقتصاد العالمي من خلال دراستنا وتحليلنا لبعض المؤشرات الحقيقية والمالية:

– إن الإجراءات الاحترازية التي تبنتها معظم دول العالم، ومنها إجراءات الغلق والطوارئ الصحية المفروضة وغلق الحدود وتقييد حركة الأفراد وذلك عن طريق توقف توقيف حركة النقل البحري والجوي والبري أدت إلى وقف معظم الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تراجع كل من الناتج الإجمالي وحركة التجارة الدولية وتأثر سلاسل القيمة العالمية وظهور الصين كوسيط لضمان سلاسل القيمة خاصة في وسائل ومعدات المكافحة، بدورها تراجعت السياحة العالمية بشكل رهيب، من جهة، وتراجع الطلب على المواد الأولية خصوصا الطاقة التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية وحدوث انهيارات تاريخية في أسعارها، هذا بدوره أثر على معدلات التضخم بالانخفاض، غير إن الاستجابات الحكومية للوباء من خلال التدابير التحفيزية المالية الضخمة أدى إلى تعزيز معدلات التضخم من جديد.

– أدى تضرر قطاعات اقتصادية واسعة جراء الجائحة وطول الإجراءات الاحترازية وتوقف أدائها إلى ارتفاع معدلات البطالة ارتفاع أعداد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وأحيلوا إلى البطالة الإجبارية، حيث أن أعداد كبيرة من العمال فقدوا مصادر دخولهم، مما أثر سلبا على الطبقة المتوسطة والتي أصبحت مهددة بالاختفاء لصالح الطبقة الفقيرة والتي شهد العالم دخول أعداد كبيرة تحت خط الفقر نتيجة توقف النشاط الاقتصادي واختفاء العديد من الوظائف.

– إن استمرار الحكومات في تقديم المساعدات من أجل دعم العمال وحماية الوظائف، يرفع من حجم الإنفاق الحكومي ويوحي كذلك ببقاء الدين الحكومي في مستويات مرتفعة خاصة لدى الدول المتقدمة والناشئة ذات القدرات العالية على الإنفاق، كما أن تركيز الدولة جهودها على المساعدات يؤدي إلى تعطيل برامج الاستمارات الداخلية والخارجية وهذا ما يفسر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.

– انخفضت أسعار الفائدة بسبب تأثير جائحة كورونا ما أدى إلى زيادة قدرة الدول على التعامل مع مستوى أعلى من الديون ومخاطرها، إلا أن الفائدة المنخفضة ترفع من الطلب على الاقتراض ما يرفع في أسعار الفائدة من جديد.

– شهدت الأسواق المالية هزات عنيفة لم تشهد مثلها منذ أزمة 2008، حيث سجلت أغلب مؤشرات البورصات العالمية خسائر كبيرة، كما سجلت أسعار الأسهم انخفاضات حادة، نتيجة النظرة التشاؤمية للمستثمرين والتي نتج عنها موجات بيع كبيرة، وهروب رؤوس الأموال إلى أسواق السندات والتي تعتبر من الملاذات الأمنة، مثلها مثل أسعار الذهب.

من خلال ما سبق، وتحليلنا لمختلف المؤشرات الحقيقية والمالية للاقتصاد العالمي نقبل الفرضية الرئيسية للدراسة:

"**أدت جائحة كورونا (كوفيد–19) لانهيار كبير لأداء الاقتصاد العالمي**"

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة يمكننا إدراج التوصيات التالية:

– ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات بصفة عامة والأزمات الصحية بصفة خاصة، وذلك بوضع قوانين وإبرام اتفاقيات شبيهة بتلك الاتفاقيات في مجال الدفاع، والمعروفة باسم اتفاقيات الدفاع المشترك؛

– السعي والعمل على التعايش مع الفيروس وذلك بوضع آليات وأسس تسمح من جهة باستئناف النشاط الاقتصادي بصورته الكاملة من جهة، دون التأثير على إجراءات الوقاية ومكافحة الجائحة، منها توفير اللقاحات لأكبر شريحة ممكنة من الأشخاص ودون إغفال تطوير المنظومات الصحية التي أثبت نوعا من القصور في مواجهة أزمة فيروس كورونا حتى من طرف الدول المتقدمة.

– تفعيل دور المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في مكافحة هكذا أزمات بفاعلية أكبر، عن طريق إنشاء مراصد عالمية ترصد وتتنبأ بحدوث أزمات صحية على شاكلة فيروس كورونا من طرف منظمة الصحة العالمية، وإنشاء صناديق خاصة من طرف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي خصيصا لمكافحة الأزمات الصحية والأوبئة بفعالية أكبر؛

– من أجل الحفاظ على سلامة التعاملات الاقتصادية والمالية، يجب تطوير أساليب جديدة في لممارستها، لتتلاءم مع المستجدات التي جاءت بها الجائحة، من أجل الحفاظ على الوظائف المفقودة جراء الإغلاقات، كالعمل عن بعد.

آفاق الدراسة:

تفتح لنا هذه الدراسة آفاقا كثيرة للبحوث أهمها:

- تداعيات جائحة كورونا (كوفيد–19) على أداء الاقتصاديات العربية؛
- تأثر جائحة كورونا (كوفيد–19) على الاقتصاديات النفطية؛
- تأثير جائحة كورونا (كوفيد–19) على أداء الأسواق المالية العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد فراس العوران: "**الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي طبعة 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي**" فرجينيا أمريكا، 2012.
2. تشيلدون واتس: "**الأوبئة والتاريخ المرض والقوة الإمبريالية**"، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2010.
3. ريتشارد ووكر: "**الأوبئة والطاعون**"، ترجمة مركز ابن عماد للترجمة، الطبعة الأولى الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2007.
4. فتوح هيكل: "**عالم ما بعد كورونا كوفيد-19 حدود التغيير المحتمل في النظام العالمي**"، تريندیز للبحوث والاستشارات، الطبعة الأولى، 2020.
5. **فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، دليل توعوي صحي شامل**"، الأونروا، ص: 04.
6. **كتاب توجيهي لمكافحة إيبولا في مصر**، وزارة الصحة والسكان، مصر.
7. محمد السيد جابون، باسم مراد الصواف: "**أنفلونزا الخنازير بين الوقاية والعلاج**"، الطبعة الخامسة، 2011.

المنشورات العلمية (مقالات وملتقيات):

1. "**الأثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 19، 2020.
2. أحمد عبد الرزاق جبر: "**الطاعون الخطر القادم**"، جامعة المنصورة كلية الزراعة، قسم الحيوان، مصر، 2009.
3. أحمد عبد الرزاق جبر: "**إنفلونزا الخنازير**"، قسم إنتاج الحيوان، جامعة المنصورة، مصر، 2009.
4. أحمد فايز الهرش: "**أزمة كورونا العولمة ودور جديد للدولة**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 02، 2020.
5. آيت عكاشة سمير، بن ناصر محمد، "**التجربة التركية في إدارة الازمات المالية لسنة 2002**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، إدارة الازمات في الوطن العربي الواقع والتحديات، جامعة أدرار، الجزائر.
6. بول هيلبرز، راسل كروجر، ما ريتا موريتي: "**مؤشرات الحيطة الكلية وأدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.
7. تومي عبد الرحمان: "**تعثر الليرة التركية الأسباب والتداعيات**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 03، 2020.

8. خالد عبد الحفيظ: "**الشركات المتعددة الجنسيات ولأثرها في خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية**"، المجلد4، العدد 30، جامعة وادي النيل السودان، 2020.

9. رادس مسعودة: "**تخطيط الاستراتيجي احدى أليات إدارة الازمات الاقتصادية**"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد1 العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.

10. رواء زكي: "**تركيا وصندوق النقد الدولي**"، يونس الطويل، جامعة الموصل مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل العراق.

11. سفيان خلوفي، كمال شريط، "**أثر جائحة كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة خلال النصف الأول من سنة 2020**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 2 –خاص، فيفري 2021.

12. سفيان خلوفي، كمال شريط، "**إدارة المخاطر الوبائية: جائحة كورونا – كوفيد19 (تجربة الصين أم جمهورية كوريا)**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، مجلد14، عدد 02، 2020.

13. سمية بن عمورة ، رشيد هولي: "**تداعيات أزمة كورونا كوفيد–19 على تحقيق البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة(2030) في المنطقة العربية**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020.

14. سمية بن عمورة ، ناجي بن حسين: "**أثر أزمة العزل الكبير على أداء الاقتصاد العالمي**"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020.

15. عثمان محمد عثمان: "**جائحة كورونا–ك وفيد19 ومصير العولمة بين التفكك والمواجهة**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 37. 2020.

16. عزيزة بن سمينة، ليندة رزقي: "**أثر الازمات الحالية على مكافحة الفقر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية العدد 03، 2016.

17. عصام بدري أحمد محمد: "**المسؤولية الاجتماعية لدعم الجهود الحكومية لمواجهة الأمراض الوبائية المعدية**"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، والعلوم الإنسانية' العدد 01 المجلد 01 مصر، جوان 2020.

18. علي صلاح: "**ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا** "، أراء خاصة، العدد 04، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2020.

19. علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم: "**الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها، سبل العلاج**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009.

20. عمار محمد أعظم: "**بين وباء كورونا ووباء الكوليرا في الحج**"، أوراق علمية مركز سلف للبحوث والدراسات، السعودية، 2020.

21. فريد فلاك: "**أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على اقتصاديات الدول الكبرى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية الولايات والصين أنموذجا**"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد02، 2020.

22. قبائلي حاجة: "**تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الجانبي المباشر دراسة حالة الجزائر**"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر.

23. قمان عمر سعيي بن شهرة، "**إدارة الازمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي –الأزمة الاقتصادية العالمية**"، مجلة الشعاع، المجلد 03، العدد 01، مركز جامعي تيسمسيلت الجزائر، مارس 2019.

24. ليندة رزقي، عزيزة بن سمينة: "**تأثير أزمة الديون السيادية منطقة اليورو، على معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 40، جامعة بسكرة العدد 40، 2015.

25. مجدي حمدي: "**كورونا شبكة المفاهيم، وخرائط الانتشار**"، المعهد المصري للدراسات، جوان 2020.

26.محمد إبراهيم أبو عليان: "**الاقتصاد التركي أزمات ومسارات**"، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدارسات تركيا، 2019.

27. محمد أحمد عباس: "**ملامح اقتصادية متوقعة لفترة ما بعد كورونا**"، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، ماي 2020.

28. محمد الأمين بن عودة، محمد بن شهرة: "**الصين واستراتيجية الديبلوماسية الاقتصادية في ظل تفشي فيروس كورونا**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 09، العدد 04، 2020.

29. محمد الأمين وليد طالب: "**دراسة تحليلية لظاهرة الازمات المالية، حالة 2007-2008**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 8 العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2019.

30.محمد بوبوش: "**تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي**"، مجلة حمورابي، العدد 34، 2020.

31. محمود قلي: "**عدوى انتقال الأزمات المالية، أزمة الرهون العقارية وأزمة الديون السيادية**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27 جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

32. معمر خولي: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، سلسلة دراسات أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2011.

33. ميلود بن خيرة، سعيد طيب: "**أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**"، مجلة بحوث الإدارة الاقتصاد، مجلد 02، عدد02خاص،2020.

34. ميلود بن خيرة، مصنوعة أسماء: "**أداء الشركات التجارة الإليكترونية في ظل انتشار فيروس كورونا بين الواقع والتحديات –شركة أمازون أنموذجا**"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد01، 2021.

35. نصر الدين توات: "**أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على بعض المتغرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 04 العدد 01، 2020.

36. نور الدين بولكور: "**أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول**"، مجلة الباحث، مجلة الباحث العدد 13 سنة 2013، الجزائر، 2013.

37. نورة الحفيان، سلطانة أمين: "**أزمة كورونا والنظام الدولي الانعكاسات والسيناريوهات**"، المعهد المصري للدراسات سبتمبر 2020.

38. هبة جمال الدين:" **جائحة كورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد وسياسات لدعم صانعي القرار المصري**"، سلسلة أوراق الأزمة، معهد التخطيط القومي.

مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

1. بسمة حاج موسى: **الأزمات المالية الدولي وأثارها على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة الرهن العقاري 2007-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية – اقتصاديات البنوك – جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
2. بهية بوكروح: "**الأزمة المالية العالمية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2010.
3. حواتي فريزة: "**الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على اقتصاديات دول المتوسط** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 2017.
4. داودي ميمونة: "**ظهور الأزمات، دراسة أزمة الكساد الكبير 1929-1933 والأزمة المالية 2007-2008**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية – اقتصاد دولي ن جامعة وهران، الجزائر، 2014.
5. دبار حمزة، "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المن الغذائي في الوطن العربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
6. طويل حدة: "**دور التحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية، أزمة اليونان**"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

7. عفيف هناء: **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية مع الاشارة لحالة الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقد بنك وتمويل جامعة باجي مختار عنابة الجزائر، 2010.

8. فيصل نافع كعيد العاني: "**تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

9. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الازمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015.

10. مناضرية أنور: "**انعكاسات أزمة الديون السيادية على دول منطقة اليورو**"، مدكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، فرع مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.

11. يسعد عبد الرحمن: "**دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –اقتصاد دولي جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2015.

مقالات الكترونية:

1. "**إدارة السياسات التجارية والمنظمات، الدولية أثر فيروس كورونا على التجارة العالمية**" –الأنكتاد– الإمارات العربية المتحدة. أنظر إلى الرابط: https://unctad.org/

2. "**الاستثمار الأجنبي في ظل جائحة كورونا**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، انظر إلى الرابط: https://www.ecsstudies.com/14037 /

3. "**خمسة رسوم بيانية تحدد مسار الاقتصاد العالمي**"، **2021** ، دار الخليج، أنظر إلى الرابط: https://www.alkhaleej.ae

4. "**كوفيد–19 يترك بصمته في سوق العمل**"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، انظر إلى الرابط: https://www.ecsstudies.com/9842 /

5. **حسابات صندوق النقد الدولي: باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية**، 2014، متوفر على: https://www.imf.org/

6. **مدونات البنك العالمي:** 2021 انظر إلى الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar

7. موديز تحدد الآثار السلبية لكوفيد–19 على قطاعات الاقتصاد العالمي – مرصد المستقبل، انظر إلى الرابط: https://mostaqbal.ae/the-negative-effects-of-covid-19-on-of-the-global-economy/

قائمة المراجع

تقارير سنوية لهيئات لدولية

1. "**تقرير أفاق الاقتصاد العربي**"، الإصدار الثاني عشر– صندوق النقد العربي، أغسطس 2020، متوفر على: https://www.amf.org.ae/ar
2. **تقرير الاستثمار العالمي**، الأنكتاد **2020**. متوفر على الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf
3. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي: "**عام لا مثيل له**"، 2020، متوفر على الرابط: https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2020/eng/downloads/imf-annual-report-2020-ar.pdf
4. صندوق النقد الدولي: "**أفاق الاقتصاد العالمي**"، أفريل 2020، متوفر على: https://www.imf.org/
5. صندوق النقد الدولي، "**تقرير الاستقرار المالي العالمي**"، أفريل 2021. متوفر على: https://www.imf.org/
6. صندوق النقد الدولي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**"، يناير 2021. متوفر على: https://www.imf.org/
7. صندوق النقد الدولي، **تقرير الاستقرار المالي العالمي**، أفريل 2020، متوفر على الرابط: https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2021/04/06/global-financial-stability-report-april-2021
8. صندوق النقد العربي، "**مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2020** – تقرير أفاق الاقتصاد العربي"، الإصدار الثاني عشر أغسطس 2020. متوفر على:https://www.amf.org.ae/ar

المواقع الرسمية:

1. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/
2. الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar
3. الموقع الرسمي للأنكتاد: https://unctad.org/
4. الموقع الرسمي للبنك العالمي: https://www.albankaldawli.org/
5. الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية: https://www.ilo.org/

المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. Dectionary- terminologique of covid-19 Terms (Anglais –Français-Arab), 2020.

Reports:

2. COVID-19 AND HUMAN DEVELOPMENT Assing the crisis, Envioning the Recovery, 2020 HUMAN DEVELOPEMENT PRECPECTIVES, UNDP, 2020, http://hdr.undp.org

ملخـــــص

الملخص

عرف العالم في أواخر العام 2019 أزمة لم يشهد لها العالم المعاصر مثيل، فبظهور أولى الأخبار الأتية من مقاطعة ووهان الصينية عن ظهور فيروس كورونا والذي أطلق عليه فيما بعد كوفيد–19، حتى دخل العالم في حالة ترقب، خاصة مع ظهور إشارات توحي بالخطورة الشديدة لهذا الفيروس، وفعلا مع بداية العام 2020 حتى تزايدت الإصابات بهذا الفيروس بشكل مرعب صاحبها ارتفاع كبير في عدد الوفيات، ولقد دفعت هذه التطورات بمنظمة الصحة العالمية بإعلان فيروس كورونا على أنه جائحة تهدد الأمن الصحي العالمي، الشيء الذي دفع بحكومات الدول على اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية محاولة منها للتصدي لهذه الجائحة والتقليل من أثارها، فقد قامت معظم دول العالم بتقييد حركة الأشخاص، توقيف حركة النقل الجوي وتوقيف بعض النشاطات الاقتصادية، فرض إجراءات الحجر المنزلي، إغلاقات ضخمة مست أكبر المدن العالمية.

إن هذه الإجراءات المبررة والتي فرضتها ظروف الجائحة لم تمر مرور الكرام على الاقتصاد العالمي، إذ تحولت من أزمة صحية في بداياتها إلى أزمة اقتصادية خطيرة لم يشهد لها العالم مثيلا منذ أزمة الكساد العظيم، حيث كانت لها آثارا وخيمة على الاقتصاد العالمي بشقيه الحقيقي والمالي، فقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تتبع الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على آداء الاقتصاد العالمي، وباستخدام المنهج التحليلي، قمنا بالتوصل لمجموعة من النتائج أهمها: أن شهدت الأسواق المالية العالمية تراجعا كبير في أدائها متأثرة بتراجع الأنشطة الاقتصادية وتوقفها في بعض القطاعات، كما تراجع الناتج الإجمالي العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر، وشهدت القطاعات المرتبطة بحركة الأشخاص خسائر ضخمة كقطاع النقل الجوي والسياحة، متأثرا بذلك سوق العمل الدولي بفقدان ملايين من الوظائف وارتفاع معدلات البطالة، مما نتج عنه سقوط ملايين الأشخاص تحت خط الفقر.

الكلمات المفتاحية: الأزمات؛ جائحة كورونا (كوفيد–19)؛ الاقتصاد العالمي؛ الإجراءات الوقائية؛ النظام العالمي.

Abstract

At the end of the year 2019, the world knew a crisis that the contemporary world had not witnessed, with the appearance of the first news coming from the Chinese province of Wuhan about the emergence of the Corona virus, which was later called Covid-19, until the world entered a state of anticipation, especially with the emergence of signs suggesting the extreme danger of this The virus, and indeed with the beginning of the year 2020, until infections with this virus increased in a terrifying manner, accompanied by a significant increase in the number of deaths, and these developments prompted the World Health Organization to declare the Corona virus as a pandemic that threatens global health security, which prompted the governments of countries to take precautionary and preventive measures in an attempt Including to address this pandemic and reduce its effects, most countries of the world have restricted the movement of people, stopped air transport and stopped some economic activities, imposed home quarantine procedures, and huge closures affected the largest global cities.

These justified measures imposed by the conditions of the pandemic did not go unnoticed on the global economy, as it turned from a health crisis in its infancy to a serious economic crisis that the world has not witnessed since the Great Depression, as it had dire effects on the global economy, both real and financial. Our goal through this study is to try to track the impact of the Corona pandemic on the performance of the global economy, and by using the analytical method, we have reached a set of results, the most important of which are: The global financial markets witnessed a significant decline in their performance affected by the decline in economic activities and their suspension in some sectors, and the output declined The global total and foreign direct investment, and sectors related to the movement of people witnessed huge losses such as the air transport sector and tourism, affected by this the international labor market with the loss of millions of jobs and high unemployment rates, which resulted in millions of people falling below the poverty line.

Keywords: crises; Corona pandemic (COVID-19); International Economy; preventive measures; global system.